إطلاق إمكانات القطاع الخاص في اليمن

أغسطس ٢٠٢٣

المحتويات

مبادرات التنمية الاقتصادية ٤
شكر وتقدير ٥

تمهيد: إطلاق إمكانات القطاع الخاص في اليمن ٦
صمود القطاع الخاص في اليمن ٨
الملخص التنفيذي ١٠
المقدمة ١٢

الجزء الأول: فهم القطاع الخاص في اليمن ١٤

١. دور القطاع الخاص في اليمن منذ العام ٢٠١٥ ..... ١٤
١.١ المساهمة الإجمالية في الناتج المحلي الإجمالي ١٤
٢.١ المساهمة في فرص العمل ١٦
٣.١ المساهمة في جهود الإغاثة الإنسانية ١٦
٤.١ المساهمة في الحفاظ على الأسواق والخدمات ١٨

٢. العقبات التي تواجه القطاع الخاص في اليمن ٢٠
١.٢ انعدام الثقة المتبادل كعائق رئيسي ٢٠

٣. أثر النزاع على المنشآت الخاصة في اليمن ٢٢
١.٣ التأثيرات على حجم الاستثمارات ٢٢
٢.٣ التأثيرات على حجم الشركات ٢٢
٣.٣ التأثيرات على الموقع الجغرافي للشركات ٢٢
٤.٣ التأثيرات على توزيع العمالة ٢٣

٤. تنمية القطاع الخاص في اليمن ٢٤
١.٤ جهود القطاع العام في تنمية القطاع الخاص ٢٤
٢.٤ جهود المانحين في تنمية القطاع الخاص في اليمن ٢٥

٥. إشراك القطاع الخاص في اليمن ٢٦
١.٥ جهود القطاع العام في مجال إشراك القطاع الخاص في اليمن ٢٦
٢.٥ دعم المانحين لإشراك القطاع الخاص في اليمن ٢٨

٦. التوصيات الرئيسية ٣٠
١.٦ توصيات للسلطات الحكومية ٣٠
٢.٦ توصيات للقطاع الخاص اليمني ٣١
٣.٦ توصيات للمانحين الإقليميين والدوليين ٣٢

الجزء الثاني: الإطار التحليلي ٣٤
١. التنظيم الصناعي في الأوضاع الهشة والمتأثرة بالصراع ٣٤
٢. القيود المفروضة على القطاع الخاص في الأوضاع الهشة والمتأثرة بالصراع ٣٦
٣. أساليب المانحين في تنمية القطاع الخاص في الأوضاع الهشة والمتأثرة بالصراع ٣٨
٤. أساليب المانحين في مجال إشراك القطاع الخاص ٤٠

ملحق ١: تخطيط مشاريع تنمية القطاع الخاص الممولة من المانحين في اليمن ٤٣

قائمة الأشكال

الشكل ١: الإنفاق الحكومي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ١٥
الشكل ٢: مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ١٥
الشكل ٣: ترتيب اليمن في «مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال ٢٠١٢-٢٠٢٠» الصادر عن البنك الدولي ٢١
الشكل ٤: أثر النزاع على المنشآت الخاصة ٢٢
الشكل ٥: المشاريع المسجلة والمنفذة/قيد التنفيذ في الهيئة العامة للاستثمار ٢٠٠٦ - ٢٠٢٠م ٢٣
الشكل ٦: نسبة تمويل المعونات لتنمية القطاع الخاص ٢٥
الشكل ٧: نطاق إشراك القطاع الخاص ٢٨
الشكل ٨: أثر النزاع على المنشآت الخاصة ٣٧
الشكل ٩: نطاق إشراك القطاع الخاص ٤١

المربع ١: قطاع الصناعة في اليمن ١٩
المربع ٢: أهداف تكتل القطاع الخاص في اليمن ٢٩

جدول ١: مساهمة القطاع الخاص في القطاعات الاقتصادية الرئيسية بالأسعار الثابتة (٪) ١٦
جدول ٢: بنك الطعام وبنك الدواء في اليمن ١٧
جدول ٣: فئات العوائق (٪) ٢١

مبادرات التنمية الاقتصادية

تلتزم مجموعة هائل سعيد أنعم بالمساهمة بشكل مؤثر وهادف في تطوير سوقنا المحلي بما يتماشى مع مبادرات التنمية الاقتصادية التي أطلقناها حديثاً. تهدف المبادرة إلى دعم تطوير حلول مستدامة طويلة الأجل للقضايا الأكثر إلحاحاً في البلاد وتوجيه عملنا مع جميع أصحاب المصلحة لتحقيق الازدهار وفتح بوابة أمل للمجتمعات التي نخدمها في يمننا الحبيب.

شكر وتقدير

هذه الدراسة هي نتيجة للتعاون بين مبادرات التنمية الاقتصادية لمجموعة هائل سعيد أنعم و ديب روت للاستشارات. يضم فريق الدراسة أديب قاسم (رئيس المشروع)، رأفت الأكحلي والبروفيسور إيثان كابستين (المؤلفان الرئيسيان)، ومنصور البشيري وريمان الهمداني (باحثان)، وعذرا العزوزي وكاري بيل (محررون)، ومحمد مصري (مخرج فني). نود أن نعرب عن شكرنا وتقديرنا لجميع الأفراد الذين ساهموا في هذه الدراسة عبر المقابلات المعمقة التي أجريت معهم، والذين شكلت أفكارهم القيمة مصدراً رئيسياً في إعداد هذه الدراسة. كما نشعر بامتنان عميق لأعضاء فريق الدراسة الذين سمح تفانيهم وعملهم الجاد لظهور الدراسة بشكلها الحالي. أخيرًا، ان الآراء والتحليلات الواردة في هذه الدراسة لا تعكس بالضرورة وجهات النظر الرسمية لمجموعة هائل سعيد أنعم.

مبادرات التنمية الاقتصادية | ASA

DeepRoot

تمهيد:

إطلاق إمكانات القطاع الخاص في اليمن

نبيل هائل سعيد أنعم
العضو المنتدب - مجموعة هائل سعيد أنعم وشركاه، إقليم اليمن

تتلخص الأهداف النبيلة للقطاع الخاص، في وقوفه مع معاناة شعبه ووطنه، والمبادرة إلى كل ما فيه الصالح العام، حيث تقاس قيمة المؤسسة في مجتمعها بمدى تحملها المسؤولية تجاه نفسها وتجاه الآخرين، باعتبارها واحدة من دعائم الحياة المجتمعية الهامة.

إننا في مجموعة هائل سعيد أنعم وشركاه، نعمل منذ ٨٥ عامًا. من أجل وطننا وشعبنا ومجتمعاتنا المحلية، وقد قمنا بكل فخر بإدارة أعمالنا بالإضافة إلى الانخراط في مجموعة واسعة من الأنشطة الخيرية وأنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات لدعم المجتمعات المحلية. لقد واصلنا العمل رغم كل ظروف الاضطرابات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ونفخر بثقة عملائنا وشركائنا والمجتمعات التي نخدمها.

لقد كان للمجموعة، بفضل الله، خلال السنوات الثمان الماضية مبادرات خيرية ومجتمعية وإنسانية واسعة ومشهودة وتوفقنا في إقامة شراكات دولية وإقليمية من أجل المجتمع اليمني العزيز، كان منها قيادتنا للمبادرة العالمية ضد كوفيد-١٩ في اليمن لدعم استجابة اليمن لـ كوفيد-١٩ ومؤخراً ساهمنا مع المجتمع الدولي في منع حدوث كارثة «خزان صافر العائم» بالتبرع بـ ١,٢ مليون دولار لإنقاذ اليمن من كارثة بيئية واقتصادية. وكانت المجموعة قد اتخذت في اليمن -منذ تأسيسها- إجراءات على المستوى المحلي في اليمن تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مكافحة الجوع، توفير العمل اللائق والمساهمة في النمو الاقتصادي، والمساعدة في تعزيز الصناعة والابتكار والبنية التحتية.

كما عمّقت المجموعة التزامها بخدمة هذا البلد، خلال هذه الأزمة المعقدة وغير المسبوقة، وساهمت بفعالية في تخفيف نقص الأغذية، وضمان استدامة سلاسل الإمداد، بما في ذلك توريد السلع الغذائية الأساسية إلى المدن والقرى في أنحاء اليمن، في وقت يعاني اليمن أكبر مأساة إنسانية في العالم، إذ تشير التقديرات إلى أن ١٧ مليون شخص في اليمن يعانون انعدام الأمن الغذائي وأن ٢,٢ مليون طفل دون سن الخامسة يعانون سوء التغذية الحاد. كما ضاعفت الأزمة من مأساة ومعاناة اليمن واليمنيين، وخلقت المزيد من مشاكل وتحديات الوطن، تجمدت فيها كل الجهود والمبادرات التي ناضل اليمنيون لأجلها أملا في تحقيق الاستقرار والأمن والسلام، والدفع بعجلة التنمية والبناء والنهوض نحو آفاق المستقبل. الأمر الذي أفقد ملايين اليمنيين جل أملهم بعد أن شلت الأزمة الحياة التنموية والاقتصادية وعطلت عجلة النمو والاستثمار، ناهيك عن تأثيرها على معيشة الناس ورفاهية المجتمع اليمني الذي صار معظم أبنائه يعتمدون على المساعدات الدولية الحيوية، رغم أنها بالضرورة قصيرة الأجل.

لم نتخل «في القطاع الخاص» عن شعبنا في الشدة، وعلى مدار تاريخنا، اعتمدنا نهجا ينطلق من قيمنا الراسخة لتحقيق النمو المستدام. لقد كان القطاع الخاص اليمني بشركاته الكبيرة والصغيرة، ولا يزال، جزءًا من النضال التنموي والاقتصادي الطويل من أجل المستقبل. حيث شهدت الأعمال التجارية اليمنية الاقتصاد نموا مضطردا لعقود طويلة، رغم الأضرار الفادحة والخسائر التي تكبدها، وما واجهه ويواجهه من التحديات والمعوقات، التي ارتفعت وتيرتها والحقت به أضرارًا كبيرة بصورة مباشرة أصابت أعماله بالشلل، وكبدته خسائر فادحة. في ظل بيئة اقتصادية واستثمارية صعبة وغير محفزة، جسد القطاع الخاص القدرة على الصمود والاستمرار في العمل. في لحظة تاريخية غير مسبوقة، من أجل توفير الغذاء لملايين اليمنيين وإيصاله إلى المدن والقرى في كل أنحاء اليمن، وخلق فرص العمل، والاستثمار في مختلف قطاعات التنمية، ووظف الكثير من الاستثمارات في قطاع البنية التحتية الحيوية، وقاد التنمية نحو آفاق رحبة وواعدة وشكل رافعة اقتصادية واستثمارية لخطط واستراتيجيات النمو في البلاد. فضلا عن دوره القائد والرائد لدعم المجتمعات المحلية من خلال توفير السلع والخدمات الأساسية، بما في ذلك الرعاية الصحية والتعليم. ودعم الكثير من المبادرات الشبابية، وتمكين المرأة. واستمر مبادرا ومتمسكا بهذا الدور الحيوي، ووسع نطاقه وإسهاماته سواء على كافة الأصعدة للحد من الأزمات والحفاظ على عدم انهيار السوق اليمني والحفاظ على سبل العيش ودعم وحماية البنية التحتية والمساهمة في حماية الأرواح والممتلكات بشكل مباشر أو غير مباشر.

علينا أن ندرك جميعا أن الوقت قد حان لنعمل جاهدين ونشمر عن سواعد الجد للتخفيف من هذه الأزمة الإنسانية وإعادة بناء اليمن، وتمكين اليمنيين أنفسهم من خلال القطاع الخاص. للقيام بهذا الدور الرائد وأخذ زمام المبادرة والقيادة باتجاه المستقبل ومن أجل رفاهية المجتمع واستقراره وتحقيق النمو والازدهار من خلال التركيز على الحلول طويلة الأجل التي من شأنها معالجة تحديات اليمن بحزم وتسهيل النمو. يجب أن لا تعيقنا التحديات بل علينا العمل الجاد والمشترك لحلها ومعالجة ما يمكننا معالجته منها من خلال التعاون المنسق بين السلطات المحلية والمجتمع الدولي والمنظمات غير الحكومية والمانحين والقطاع الخاص.

بناء على ما سبق عرضه، وتأكيدا على التزامنا بقيمنا ومسؤولياتنا تجاه شعبنا ووطننا. والتأكيد على أهمية تمكين القطاع الخاص من الإسهام بشكل فعال والمشاركة في وضع الرؤى والاستراتيجيات والسياسات لتعزيز الإصلاحات الاقتصادية وتحفيز النمو الاقتصادي، كون تحقيق النمو الاقتصادي المستدام المولد للدخل وفرص العمل بالبلدان النامية يتوقف على مدى قدرتها على تعزيز وتنمية وحماية قطاع خاص مزدهر يتيح فرص عمل جيدة ومستوى دخل أفضل ويتحمل مسؤوليته الاجتماعية ويشكل محفزا للاستقرار والسلام المستدام. من هنا جاءت هذه الدراسة التي أجرتها مبادرة التنمية الاقتصادية لمجموعة هائل سعيد أنعم وشركاه بهدف تحديد الحلول لهذه العقبات وطرح مقترحات من شأنها تمكين التعافي الاقتصادي لليمن، ووضع حد لتداعيات الأزمة التي يعيش تبعاتها وآثارها الملايين في جميع أنحاء البلاد، كما تهدف الدراسة لخلق نافذة نور و مساحة من الأمل لليمنيين والمجتمعات المحلية في مواجهة مساحة اليأس والإحباط وحفز الطاقات الإيجابية في أشد الأوقات.

من خلال هذه الدراسة، لا نقدم فقط تحليلًا واسع النطاق لتأثير الصراع على القطاع الخاص في اليمن، وترابط ذلك وتأثيره على الوضع الاقتصادي والإنساني، بل نقدم أيضًا توصيات محددة للسلطات المحلية والجهات المانحة الإقليمية والدولية والقطاع الخاص اليمني نفسه لمواجهة التحديات التي تعيق تنمية البلاد. نهدف أيضًا إلى تعزيز المشاركة المفتوحة والحوار بين جميع أصحاب المصلحة هؤلاء وضمان استجابة متماسكة ومنسقة تمكن اليمنيين في نهاية المطاف على المدى الطويل.

لقد كنا في مجموعة هائل سعيد أنعم وشركاه منذ تأسيس نشاطنا وحتى اليوم نستند في جميع أعمالنا الاستثمارية والتجارية ومبادراتنا ومشاريعنا التنموية والإنسانية، ونعتمد على قوة الشراكة والتعاون لدفع التنمية المستدامة التي تعود بالنفع على حياة الشعب اليمني وسبل عيشه. لذلكم نجدنا -ومن ذات المنطلق- ومنطق اعتمادنا على قوة هذه الشراكة، فخورين بنشر هذه الدراسة ونثق في أن تحليلاتنا ورؤانا ستثير المناقشات السياسة والاقتصادية وستحدث تفاعلا وتأثيرًا إيجابيًا ودائمًا في خطط وأهداف التنمية والبناء، وستنعكس آثارها على حياة المجتمعات ومستقبل الأجيال.

صمود القطاع الخاص في اليمن

رأفت علي الأكحلي[1]
أوكسفورد، المملكة المتحدة

البروفيسور إيثان كابستين[2]
برينستون، الولايات المتحدة

تحظى منهجيات تنمية القطاع الخاص في الاقتصادات النامية باهتمام متزايد في الأدبيات الأكاديمية وتحليل السياسات. كون القطاع الخاص يضطلع -بوصفه مصدر الابتكار ونمو الإنتاجية-، بدور حاسم في الحد من الفقر والنمو الاقتصادي عندما يُتاح له المجال للعمل.

يُعد تحسين الوصول إلى التمويل الائتماني وتقديم المساعدات الفنية من بين التدخلات التي ركز عليها المجتمع الدولي في جهوده الرامية لتحفيز تنمية القطاع الخاص. غير أن بعض الافتراضات التي تسترشد بها الأدبيات السابقة وما تتضمنه من سياسات لا تنطبق على البلدان الهشة والمتضررة من النزاعات، أو تتطلب تعديلها بشكل كبير. ولم تدرس حالة اليمن، على وجه الخصوص، بشكل كاف في الأوساط الأكاديمية ودوائر السياسات الإنمائية الدولية، في ظل تفاقُم التحديات التي تواجه أي جهود بحثية في اليمن بسبب النزاع الدائر.

تأتي هذه الدراسة كثمرة للتعاون بين الممارسين والخبراء ذوي المعرفة الأكاديمية الواسعة بتنمية القطاع الخاص في البلدان الهشة والمتضررة من النزاعات وذوي المعرفة العملية العميقة باليمن. وتقدم الدراسة تحليلاً للوضع الحالي للقطاع الخاص في اليمن، بما في ذلك جهود تنمية القطاع الخاص وإشراكه في عملية التنمية، كما يقدم توصيات عملية بشأن سبل المضي قدماً، مسترشداً بإطار تحليلي دقيق قائم على أدلة من الأدبيات الأكاديمية والسياسات المطبقة في الاقتصاد والتنمية الدولية.

التدخلات ذات الأولوية

- **التركيز على تدخلات تنمية القطاع الخاص في الوقت الراهن، وعدم تأجيلها في إطار عملية التعافي**
- **الانخراط مع القطاع الخاص كشريك رئيسي، وليس فقط كمورّد أو مستفيد أو مصدر دخل**
- **مراعاة احتياجات تنمية القطاع الخاص سواء على مستوى الشركات الصغيرة والأصغر والمتوسطة أو على مستوى الشركات الكبيرة**
- **معالجة إخفاقات سوق رأس المال وكذلك جودة مؤسسات الدولة، مع مراعاة الجوانب المتعلقة بالاقتصاد السياسي**

تستكشف الدراسة أربعة تجاذبات تواجه أصحاب المصلحة العاملين في قضايا القطاع الخاص في اليمن. يتعلق التجاذب الأول باختلاف الآراء حول توقيت وتسلسل تدخلات تنمية القطاع الخاص في النزاع وعملية التعافي. ففي حين اتبعت النُهج التقليدية تسلسلاً تدريجياً ومنفصلاً للجهود التي تبدأ بالإغاثة والمساعدة الإنسانية وتتحول إلى تدخلات التنمية الاقتصادية (مثل تنمية القطاع الخاص) في مراحل لاحقة، فإن الأدلة الأكاديمية تُظهر أن تدخلات تنمية القطاع الخاص يمكن وينبغي تنفيذها في بداية عملية التعافي. وهذا ما تظهره الاستراتيجيات والنماذج المعتمدة من قبل وكالات التنمية الدولية الرائدة مثل الوكالة الألمانية للتعاون الدولي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ووزارة التنمية الدولية البريطانية (التي أصبحت مؤخراً وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث والتنمية). وتجدر الإشارة إلى أن المساعدات الخارجية المخصصة لجوانب تنمية القطاع الخاص في اليمن من قبل الجهات المانحة التقليدية لا تشكل سوى أقل من ١٪ من إجمالي المساعدات السنوية منذ عام ٢٠١٦. ولذلك تخلص هذه الدراسة إلى أن الوقت قد حان لإعطاء الأولوية وزيادة تمويل وتدخلات تنمية القطاع الخاص من قبل السلطات الحكومية ومجتمع المانحين.

يتعلق التجاذب الثاني بمن ينبغي أن يكون المستفيدون المستهدفون من أي من تدخلات لتنمية القطاع الخاص: هل ينبغي التركيز على المنشآت الأصغر وغير الرسمية، أم على ما يعرف ب «الحلقة الوسطى المفقودة» من منشآت صغيرة ومتوسطة، أم على الشركات الكبيرة؟ وفي هذا السياق، يُظهر تحليل مشاريع تنمية القطاع الخاص الممولة من الجهات المانحة في اليمن منذ عام ٢٠١٥ تركيزاً كبيراً على المنشآت الأصغر، والتي يتم التركيز عليها بشكل أساسي من منظور تحسين سبل كسب العيش (وليس من منظور تنمية القطاع الخاص). وبالتالي فإنه من الأهمية بمكان وجود نهج متوازن يأخذ في الاعتبار أيضاً احتياجات تنمية القطاع الخاص للشركات الكبيرة التي تضطلع بدور رئيسي في سلاسل التوريد وشبكات التوزيع في مختلف القطاعات، والتي من المرجح أن تكون الرائدة في الابتكار وصقل مهارات القوى العاملة وخفض تكلفة الإنتاج من خلال وفورات الحجم والنطاق، والتي يمكن لها أن تتبنى الممارسات الفضلى في الإدارة والتدريب من خلال صلاتها بالاقتصاد العالمي، وفي الوقت نفسه ستقوم بتعميم هذه الممارسات الفضلى على المؤسسات المحلية الصغيرة والأصغر والمتوسطة التي تزودها بالسلع والخدمات.

١ رأفت علي الأكحلي هو شريك في ديب روت للاستشارات وخبير تنموي متخصص في مواجهة تحديات التنمية في الأوضاع الهشة والمتأثرة بالنزاعات. كما أنه زميل في كلية بلافاتنيك للإدارة الحكومية بجامعة أكسفورد، حيث يشغل منصب منسق مجلس هشاشة الدول وأدار سابقاً هيئة كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية وجامعة أكسفورد المعنية بهشاشة الدول والنمو والتنمية، ولجنة التكنولوجيا والتنمية الشاملة.

٢ إيثان كابستين هو المدير التنفيذي لمشروع الدراسات التجريبية للصراع بجامعة برينستون ، وأستاذ فخري بجامعة ولاية أريزونا. كما يعمل كمستشار للمؤسسات الدولية والشركات متعددة الجنسيات ، مع التركيز على إجراء دراسات الأثر الاقتصادي في البلدان النامية والمتأثرة بالصراعات. أحدث كتاب لكابستين هو: «تصدير الرأسمالية: المشاريع الخاصة والسياسة الخارجية الأمريكية» (مطبعة جامعة هارفارد ، ٢٠٢٢).

يتعلق التجاذب الثالث الذي نلاحظه بنوعية التدخلات المطلوبة لتنمية القطاع الخاص: هل ينبغي أن تعالج هذه التدخلات إخفاقات سوق رأس المال، أم أن تحسّن جودة مؤسسات الدولة، أم أن تعالج جوانب الاقتصاد السياسي؟ هل ينبغي أن تستهدف التدخلات المستوى الكلي (أي بيئة الأعمال أو إصلاحات مناخ الاستثمار)، أم المستوى الأوسط (أي الأسواق والقطاعات، فضلاً عن المؤسسات الوسيطة التي تقدم الخدمات للشركات)، أم أن تكون أكثر تدخلاً على مستوى المنشآت؟ بالمقارنة مع البرامج الأخرى، ولا سيما البرامج الإنسانية، كانت برامج تنمية القطاع الخاص محدودة للغاية في اليمن. ومن بين تلك البرامج التي تتناول تنمية القطاع الخاص، ركزت العديد من تدخلات الجهات المانحة بشكل أساسي على معالجة إخفاقات سوق رأس المال من خلال تقديم المنح و/أو دعم التمويل الأصغر. في حين كانت هناك بعض التدخلات المحدودة على المستوى الأوسط، لا سيما فيما يتعلق بدعم سلاسل القيمة، وتدخلات أقل على المستوى الكلي، فإن غالبية التركيز كان على دعم المنشآت بالتدخلات على المستوى الجزئي مقابل التدخلات المتوسطة والكلية. ولذلك نعتقد أن من الواجب اتباع نهج أكثر شمولاً يهدف إلى معالجة جودة مؤسسات الدولة، لا سيما التحديات التي تواجه حقوق الملكية، ويعالج جوانب الاقتصاد السياسي. كما ينبغي أن يهدف هذا النهج إلى التعاون الوثيق مع القطاع الخاص لتحسين بيئة الأعمال والعمل على وضع حد أدنى للاستقرار التشريعي في المجالات ذات الأولوية لأنشطة القطاع الخاص.

يتعلق التجاذب الرابع بمسألة يسجل أصحاب المصلحة المعنيين أدنى الدرجات فيها، وهي كيفية انخراط الحكومة والجهات المانحة بشكل حقيقي مع القطاع الخاص اليمني كشريك في تصميم وتنفيذ وتقييم السياسات والبرامج في مجالات الإغاثة والتنمية والسلام. في اليمن. وقد دأب المجتمع الدولي تقليدياً على تعريف إشراك القطاع الخاص من زاوية الانخراط مع الشركات العالمية متعددة الجنسيات وعدم إعطاء التركيز الكافي على الانخراط مع الشركات المحلية. وقد أشارت المقابلات التي تم إجراؤها مع ممثلي القطاع الخاص في اليمن إلى شعور كبير بالإحباط وشعور بنهج سلطوي متزايد من قبل السلطات تجاه القطاع الخاص. كما كشفت المقابلات التي تم إجراؤها مع جميع أصحاب المصلحة عن انعدام الثقة المتبادل بين القطاع الخاص والحكومة والجهات المانحة، إما بسبب غياب عقلية «الشراكة» أو عدم القدرة على تحقيقها. ولذلك فإننا نقترح أن يكون هذا المجال مدخلاً لتحقيق مكاسب سريعة من خلال تصميم وتنفيذ التدخلات الصحيحة، وبما يؤدي إلى تحسن كبير في الاستجابة للتحديات التي تواجه اليمنيين.

ختاماً: تشير الدراسة إلى أنه على الرغم من تأثر القطاع الخاص في اليمن بشدة، إلا أنه لا يزال نابضاً بالحياة ويمكنه أن يكون شريكاً للحكومة والمجتمع الدولي في التصدي للتحديات التي تواجه البلاد والشروع في عملية التعافي. وطوال فترة النزاع، كان القطاع الخاص المصدر الرئيسي لفرص العمل والنشاط الاقتصادي، كما كان له دور حيوي في دعم ملايين اليمنيين من خلال الأنشطة الخيرية والعمل الخيري. علاوة على ذلك، فقد حافظ على البنية التحتية والخدمات الحيوية التي حالت دون انهيار الأسواق بالكامل. وبناءً على ما سبق، فقد هدفت هذه الدراسة إلى التأكيد على الدور الأساسي للقطاع الخاص اليمني وتشجيع تعزيز الجهود لتوسيع نطاق تنمية القطاع الخاص وإشراك القطاع الخاص في اليمن.

الملخص التنفيذي

تسبب النزاع في اليمن في عكس مسار عقود من التقدم في مجال التنمية، مما أدى إلى تصدع مؤسسات الدولة الضعيفة أصلاً. وعلى الرغم من مواجهة سنوات من النزاع العنيف، إلا أن القطاع الخاص في اليمن تمكن بطريقة ما ليس فقط من البقاء على قيد الحياة فحسب، بل لعب دوراً حاسماً في الحفاظ على الاقتصاد من الانهيار الشامل، ومعالجة ما كان يمكن أن يكون كارثة إنسانية أسوأ بكثير. ومع أن النزاع في اليمن يُصنف حالياً على أنه نزاع طويل الأمد، إلا أنه يتجه نحو مستويات أكثر انخفاضاً للعنف المسلح، مما يتيح فرصاً لدعم وإشراك القطاع الخاص بشكل أكثر فعالية لتحفيز النشاط الاقتصادي ومساعدة البلاد على الانتقال بعيداً عن الاعتماد على المساعدات الإنسانية.

لقد مثل القطاع الخاص المصدر الرئيسي لفرص العمل والإيرادات الضريبية في البلاد، ولعب أيضاً دوراً مهماً في توريد السلع الأساسية وتحسين مهارات القوى العاملة والدفع بالابتكار وتوفير البنية التحتية الحيوية. لذلك، كما هو الحال في أي بلد آخر متضرر من النزاع، فإن القطاع الخاص في اليمن يُعد بالغ الأهمية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الشامل؛ ويبدو أن نموه شرط أساسي للتعافي بعد انتهاء النزاع. الجدير بالذكر أنه وحتى أثناء النزاع، تمكنت غالبية شركات القطاع الخاص من الاحتفاظ بموظفيها، وكانت الشركات الكبيرة والمتوسطة هي الأكثر قدرة على خلق فرص العمل واستدامتها، كون الحفاظ على الوظائف الحالية وخلق وظائف جديدة أمر بالغ الأهمية ليس فقط لسبل كسب العيش أثناء النزاع الجاري، بل وأيضاً للحفاظ على مهارات القوى العاملة التي تُعد شرطاً رئيسياً للتعافي بعد انتهاء النزاع.

إلى جانب مساهمات القطاع الخاص من خلال عملياته التجارية، تسلط الدراسة الضوء على المسؤولية الاجتماعية والدور الخيري الذي تقوم به المؤسسات الخيرية والتنموية الممولة من القطاع الخاص مثل توزيع المواد الغذائية وإعادة تأهيل البنية التحتية وتمويل بناء و/ أو تشغيل مرافق التعليم العام والمرافق الصحية ومرافق المياه، وتمويل برامج التدريب وخاصة للشباب والنساء. كما قامت الشركات الخاصة المحلية بالشراكة مع المجتمع الدولي لإنشاء مؤسسات مهمة مثل بنك الطعام اليمني وبنك الدواء اليمني.

إن الروابط العميقة للقطاع الخاص بالمجتمعات المحلية واستراتيجياته طويلة الأجل توفر له المشروعية المحلية والشبكات الموثوقة الراسخة في أرجاء المحافظات والقرى والقبائل والأسواق، مما يوفر إمكانات فريدة للقطاع الخاص نادراً ما يتم استغلالها للعب دور مهم في جهود بناء السلام الجارية. وقد تمكن القطاع الخاص من لعب هذا الدور المهم في حالات قليلة في اليمن، مثل جهود الوساطة التي بذلتها الجهات الفاعلة في القطاع الخاص في أزمة ناقلة النفط «صافر»، وجهود المناصرة للأمن الغذائي في اليمن في ظل الأزمة الأوكرانية، والجهود المبذولة وراء الكواليس لتهدئة واحتواء أثر السياسات المتباينة والمتضاربة أحياناً للأطراف المختلفة في القطاع المصرفي.

تقدم هذه الدراسة تحليلاً شاملاً لأداء منشآت القطاع الخاص خلال النزاع الطويل الأمد في اليمن منذ عام ٢٠١٥، ويتتبع أثر النزاع على الشركات اليمنية، وفي الوقت نفسه يسلط الضوء على مساهماتها المستمرة في الاقتصاد. نظراً لانهيار قدرات القطاع العام بسبب النزاع، تدخلت شركات القطاع الخاص ولعبت دوراً أكبر في توفير الخدمات مثل الصحة والتعليم والكهرباء. لكن، ربما كان الدور الأكثر أهمية الذي لعبه القطاع الخاص هو دوره في منع انتشار المجاعة من خلال استيراد معظم احتياجات اليمن من المواد الغذائية (يُقدر استيراد القطاع الخاص بنحو ٨٥٪ من المواد الغذائية المستوردة في عام ٢٠٢٠)، إلى جانب محافظته على استمرارية كافة أجزاء سلسلة القيمة للأغذية: من البنوك التي تسعى جاهدة للحفاظ على العلاقات المصرفية الدولية لتتمكن من الدفع للموردين، إلى شركات الشحن التي تتنقل في دهاليز شروط الشحن المعقدة إلى موانئ اليمن، إلى شركات النقل التي تتكيف مع تحديات النقل الداخلي المتزايدة، إلى شركات تصنيع الأغذية التي تواصل إنتاجها، وأخيراً إلى قطاعي الجملة والتجزئة الذين يبقيان الأغذية على الرفوف في جميع أنحاء البلاد.

ومع ذلك، لا يزال القطاع الخاص في اليمن يواجه تحديات مختلفة حتى مع انحسار العنف. ولطالما كانت المحاباة والرأسمالية القائمة على المحسوبية وإخفاقات سوق رأس المال وأوجه القصور القضائية والفساد من الشواغل الرئيسية تقليدياً التي ما تزال تؤثر على القطاع الخاص في اليمن. ويمثل استقرار البيئة التنظيمية والقدرة على التنبؤ بها وإنفاذ سيادة القانون أمران أساسيان لتمكين لقطاع الخاص من أداء وظيفته بفعالية وجذب الاستثمارات، إلا أن هذا الأمر ما يزال غائباً إلى حد كبير في اليمن بسبب انقسام مؤسسات الدولة على جانبي خطوط النزاع مما يجعل التخطيط المتسق للسياسات وتنفيذها شبه مستحيل ويمثل تحدياً كبيراً لعمليات القطاع الخاص. وعلى وجه الخصوص، أصبح البنك المركزي وسلطات الضرائب والجمارك حالياً في حالة تعارض في مناطق السيطرة المختلفة في البلاد، مما أدى إلى الازدواج الضريبي ووجود عملتين منفصلتين، مما زاد من تعقيد أنشطة القطاع الخاص. كما أن ثمة تحد رئيسي آخر يقيد إمكانات القطاع الخاص في اليمن تم توثيقه في هذه الدراسة يتمثل في انعدام الثقة المتبادل بين القطاع الخاص من جهة والقطاع العام والجهات المانحة الدولية من جهة أخرى.

تسلط الدراسة الضوء على الانطباع القوي لدى ممثلي القطاع الخاص بشأن غياب الجهود الملموسة من قبل السلطات الحكومية لفهم التحديات التي تواجه القطاع الخاص منذ بدء النزاع والسعي للتصدي لها. ومن وجهة نظر الشخصيات التي تم إجراء المقابلات معهم، فإن العلاقة بين القطاع العام والقطاع الخاص يغلب عليها انعدام الحوار وشيوع عدم الثقة، حيث تشعر الشركات الخاصة باستمرار أنها تتعرض لضغوط من الضرائب والجبايات الرسمية وغير الرسمية من قبل جهات مختلفة في السلطة. وقد أدى عدم وجود عملية إشراك منظمة ومتسقة وذات مصداقية إلى خلق شعور غامر بين ممثلي القطاع الخاص بعدم وجود «رغبة» حقيقية داخل القطاع العام للانخراط مع القطاع الخاص، أو معاملته كشريك موثوق به في عملية التنمية في اليمن.

فيما يتعلق بتحليل جهود تنمية القطاع الخاص من جانب الجهات المانحة الدولية، فإنه من الواضح أن المساعدات الدولية ركزت بشكل شبه حصري على المساعدات الإنسانية منذ بداية النزاع في اليمن. وتظهر البيانات التي تم تحليلها أنه في أعلى مستوياتها (في عام ٢٠٢٢) بلغت نسبة المساعدات الخارجية المخصصة لتنمية القطاع الخاص فقط ٠,٩٩٪ من إجمالي المساعدات الخارجية لليمن. وقد ركزت غالبية البرامج الممولة من الجهات المانحة في المقام الأول على الدعم المباشر للمنشآت الأصغر، ودعمها في مجال بناء القدرات والوصول إلى خدمات التمويل. وقد ترك هذا التوجه فجوة في التصدي للتحديات التي تواجه بيئة الأعمال، ومعالجة اعتبارات الاقتصاد السياسي، وتلبية احتياجات الشركات الكبيرة التي تلعب دوراً حاسماً في خلق فرص العمل واستدامة النشاط الاقتصادي.

أما في مجال إشراك القطاع الخاص، فبالرغم من القليل من المساعي البرامجية في هذا المجال، إلا إن الجهات المانحة الدولية متأخرة هذا المجال وهناك إمكانية لإحداث تحسن كبير في الانخراط مع القطاع الخاص اليمني كشركاء للقيام بشكل مشترك بتحليل التحديات التي تواجه الجهود الإنسانية والإنمائية، والمشاركة في تصميم الحلول الممكنة وتنفيذ هذه الحلول بشكل مشترك.

تقدم هذه الدراسة التوصيات التالية لمختلف أصحاب المصلحة المنخرطين في تنمية القطاع الخاص وإشراك القطاع الخاص في اليمن:

للسلطات الحكومية:

- تجنب التدابير الاقتصادية التصعيدية والاستقطابية.
- استحداث آلية واضحة للحوار بين القطاعين العام والخاص.
- وضع استراتيجية واضحة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتعافي والتنمية وتحفيز القطاع الخاص للاستثمار والحيلولة دون مغادرة المزيد من رأس المال المحلي إلى الخارج
- التركيز على ما هو قابل للتنفيذ ضمن الأطر القانونية والمؤسسية القائمة.
- تحديد مشاريع البنية التحتية الرئيسية التي يمكن للقطاع الخاص الاستثمار فيها.
- تقييم جدوى إعادة إطلاق بعض المناطق الصناعية.

للقطاع الخاص:

- التنظيم الفعال لتقديم المطالب إلى الحكومة والمجتمع الدولي.
- إعطاء الأولوية وتوسيع نطاق الجهود للتأثير على سياسة المساعدات الدولية تجاه اليمن.
- إجراء تحسينات ملموسة في حوكمة الشركات وسياسات وممارسات الامتثال.
- مواصلة الدور الريادي للقطاع الخاص في الجهود الإغاثية والتنموية وتنظيمه على نحو أفضل.

للجهات المانحة الإقليمية والدولية:

- إعطاء الأولوية لتدخلات تنمية القطاع الخاص وتوسيع نطاقها.
- الانخراط بشكل فعال مع القطاع الخاص.
- اتباع نهج متوازن يتعاطى مع المنشآت الصغيرة والأصغر والمتوسطة والشركات الكبيرة.
- استخدام مجموعة المؤسسات والأدوات المتاحة لدعم القطاع الخاص.
- العمل على كل من المستويين الوطني والمحلي.
- تحسين فهم الاقتصاد اليمني من خلال استخدام أوسع للأدوات والمنهجيات والأطر التحليلية لتوجيه التدخلات بما يحقق تحسين الاقتصاد وظروف العيش.

المقدمـــة

أصبحت تنمية القطاع الخاص وإشراك القطاع الخاص موضع اهتمام متزايد لدى مجتمع المانحين الدوليين في السنوات الأخيرة، نظراً لدور القطاع الخاص في توليد فرص العمل والإيرادات الضريبية وفي تعزيز الابتكار، ومن ثم تعزيز الإنتاجية والنمو. غير أن البحوث الأكاديمية وخبرات صانعي السياسات تشير إلى أن الحواجز التي تحول دون تنمية القطاع الخاص وإشراك القطاع الخاص يمكن أن تكون بالغة الصعوبة في بعض الدول[٢]. فإلى جانب صغر حجم السوق الذي تتصف به العديد من البلدان النامية، والعوائق المحلية والدولية المختلفة التي تعيق المشاركة في الاقتصاد العالمي، تواجه الشركات في هذه الدول معوقات سياسية - اقتصادية مثل المحاباة و الرأسمالية القائمة على المحسوبية وإخفاقات سوق رأس المال وأوجه القصور القضائية والتهديد الدائم بالفساد.

في الدول الهشة والمتضررة من النزاعات، مثل اليمن، من المرجح أن تكون التحديات التي يواجهها القطاع الخاص أكثر حدة، بدءاً من التهديدات للأمن وحقوق الملكية التي قد تؤثر ليس فقط على القرارات الاستثمارية لرجال الأعمال ولكن أيضاً على النطاق الجغرافي للنشاط التجاري وتوزيع العمالة.

وعلى الرغم من عدم وجود بحوث عملية كافية حول سلوك الشركات في السياق اليمني، إلا أنه من الواضح أن النزاع المستمر منذ عام ٢٠١٥ قد أثر بشدة على جميع الأنشطة الاقتصادية في البلاد. وفي حين أدى ضعف وانقسام مؤسسات القطاع العام بسبب النزاع إلى انخفاض كبير في مساهمتها في الاقتصاد، يواجه القطاع الخاص تحديات هائلة متصلة بالنزاع لمواصلة عملياته. تهدف هذه الدراسة إلى تقديم رؤى متعمقة حول الكيفية التي أثر من خلالها النزاع على بنية قطاع الشركات في اليمن، وما هي تداعيات ذلك على برامج الحكومة والجهات المانحة التي تسعى إلى دعم تنمية القطاع الخاص وإشراك القطاع الخاص في البلاد. كما تهدف الدراسة أيضاً إلى توفير معلومات حيوية وتوصيات سياساتية عملية لمجموعة من أصحاب المصلحة من أجل إطلاق الإمكانات الكاملة للقطاع الخاص في ظل قيود السياق الحالي الهش.

في هذه الدراسة، نشدد على دور القطاع الرسمي بالمقارنة مع دور القطاع غير الرسمي في الاقتصاد. ومع أننا ندرك أن القطاع غير الرسمي يوظف عدداً أكبر بكثير من الأشخاص في البلدان النامية حول العالم، لا سيما في البلدان الهشة والمتضررة من النزاعات مثل اليمن، فإن تركيزنا ينبع من حقيقة أن الشركات الرسمية هي التي من الأرجح أن تشكل العوامل الرئيسية المحركة للنمو والابتكار والإنتاجية، إلى جانب كونها مساهم رئيسي في الإيرادات الضريبية، وهي أيضاً الجهات النظيرة التي يمكن التعامل معها فيما يتعلق بجهود الإشراك. ولهذا السبب، تسلط الدراسة الضوء أيضاً على دور الشركات الكبيرة، وهو موضوع لم يحظى نسبياً بالقدر الكافي من الدراسة في الأدبيات ذات الصلة، وعنصر فاعل تم تجاهله عموماً في أوساط الوكالات الإنسانية والتنموية باستثناء مؤسسات التمويل التنموي مثل مؤسسة التمويل الدولية.

وتهدف هذه الدراسة إلى:

- توثيق وتحليل وتقييم دور القطاع الخاص في خلق فرص العمل وتحقيق الاستقرار الاقتصادي ومعالجة الأزمة الإنسانية في اليمن منذ عام ٢٠١٥.
- وضع إطار تحليلي يستند إلى الأدبيات الأكاديمية والسياساتية لتقييم آثار النزاع على مستوى منشآت القطاع الخاص، وتقييم نهج تنمية القطاع الخاص وإشراك القطاع الخاص في الدول الهشة والمتضررة من النزاعات.
- تقديم تحليل متعمق لتأثير النزاع على الشركات في اليمن، والعقبات الرئيسية التي تحد من وصول القطاع الخاص إلى إمكاناته في المشاركة في الاستقرار الاقتصادي والتعافي والتنمية في اليمن.
- تحديد وتحليل الجهود التي تقودها الحكومة والجهود التي تقودها الجهات المانحة في مجال تنمية القطاع الخاص وإشراك القطاع الخاص في اليمن.
- تحديد القطاعات والفرص الرئيسية لتنمية القطاع الخاص وإشراك القطاع الخاص استناداً إلى السياق في اليمن والدروس المستفادة من التجارب في دول مماثلة هشة ومتضررة من النزاعات، ووضع توصيات ملموسة وعملية ومجدية لأصحاب المصلحة الرئيسيين (الكيانات الحكومية والمجتمع الدولي والقطاع الخاص) بشأن كيفية تحقيق هذه الفرص وإطلاق إمكانات القطاع الخاص في اليمن على المدى القصير والمتوسط والطويل.

تشمل المصادر الرئيسية للمعلومات المستخدمة في هذه الدراسة البيانات الأولية والثانوية. حيث تم جمع البيانات الثانوية من خلال استعراض الأدبيات المتاحة حول مواضيع تنمية القطاع الخاص وإشراك القطاع الخاص في اليمن وفي البلدان الهشة والمتضررة من النزاعات. وتضمنت البيانات تقارير وأوراق سياسات وقواعد بيانات ومصادر أخرى باللغتين العربية والإنجليزية على شبكة الإنترنت وخارجها. كما تم جمع البيانات الأولية من خلال ٢٦ مقابلة تم إجراؤها بين نوفمبر ٢٠٢٢ ويناير ٢٠٢٣ مع متخصصين محليين ودوليين، وممثلين عن السلطات الحكومية وممثلين عن القطاع الخاص وأعضاء من منظمات تنموية محلية ودولية ذات صلة، بالإضافة إلى أصحاب المصلحة الآخرين.

هذه الدراسة مكونة من جزئين. يتكون الجزء الأول من ستة أقسام. يسلط القسم الأول الضوء على مساهمات القطاع الخاص في الاقتصاد اليمني منذ عام ٢٠١٥، بما في ذلك فرص العمل وجهود الإغاثة الإنسانية والحفاظ على الأسواق الحيوية مثل الغذاء والخدمات المصرفية والاتصالات. في القسم الثاني، تم تلخيص التحديات الرئيسية التي تواجه القطاع الخاص في اليمن، بينما يستعرض القسم الثالث أثر النزاع على المنشآت الخاصة في اليمن. ويحدد القسم الرابع الجهود التي تقودها الجهات المانحة والجهود التي يقودها القطاع العام في تنمية القطاع الخاص في اليمن منذ عام ٢٠١٥. ويتضمن القسم الخامس تقييماً لجهود إشراك القطاع الخاص التي تقودها الجهات المانحة ويقودها القطاع العام في اليمن. أما القسم السادس فيحتوي خلاصة التوصيات الرئيسية لسلطات القطاع العام وشركات القطاع الخاص ووكالات التنمية الدولية والجهات المانحة.

كما يعرض الجزء الثاني من الدراسة الإطار التحليلي الذي تستند عليه هذه الدراسة. يرصد الجزء الثاني الاستخلاصات الرئيسية من البحوث الأكاديمية وتحليل السياسات فيما يتعلق بالقطاع الخاص في البلدان الهشة والمتضررة من النزاعات، وفهم أثر النزاع على منشآت القطاع الخاص، ونُهج المساعدة الخارجية التقليدية لتنمية القطاع الخاص ولا سيما في البلدان المتضررة من النزاعات، والتعاريف المختلفة لإشراك القطاع الخاص على مستوى العالم.

٢ ماري هالورد-دريمير ولانت بريتشيت، "كيف يتم أداء الأعمال في العالم النامي: الصفقات مقابل القواعد"، مجلة آراء اقتصادية ٢٩، رقم ٣، ٢٠١٥: ١٢١ - ٤٠.

الجزء الأول:

فهم القطاع الخاص في اليمن

١. دور القطاع الخاص في اليمن منذ العام ٢٠١٥

١.١ المساهمة الإجمالية في الناتج المحلي الإجمالي

بوصفه المصدر الرئيسي لفرص العمل، و الإيرادات الضريبية في الحالات التي تكون فيها الشركات ذات طابع رسمي، يلعب القطاع الخاص دورا رئيسيا ليس في إنتاج السلع الخاصة فحسب، بل في الموارد اللازمة لتحسين رفاه المجتمع ككل. في الواقع، فإن برامج التدريب والابتكار والبنية التحتية، من بين جوانب أخرى من العمليات التجارية المستمرة، لا تسهم في تحقيق الحد الأدنى لأرباح الشركات فحسب، بل تسهم أيضاً في تحقيق الرفاه المجتمعي على نطاق أوسع. لذلك، وبسبب دوره في خلق فرص العمل والابتكار والإيرادات الضريبية والسلع العامة، وتوفير النقد الأجنبي في حالة الصناعات الموجهة نحو التصدير، فإن للقطاع الخاص أهمية حيوية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الشامل في البلدان المتضررة من النزاعات، ويبدو أن نموه شرط مسبق لأي تعافٍ بعد انتهاء النزاع. بالإضافة إلى هذه النتائج الاقتصادية، فإن الروابط العميقة للقطاع الخاص بالمجتمعات المحلية واستراتيجياته طويلة الأجل توفر له الشرعية المحلية والشبكات الموثوقة التي تترسخ في جميع قطاعات المجتمع. لذلك، يتمتع القطاع الخاص بالقدرة على لعب دور حاسم ومباشر في "دعم جهود الدولة لبناء السلام" وتعزيز "شرعية الدولة ..."[٤]. في الأقسام التالية، نستكشف المساهمات المتنوعة للقطاع الخاص في اليمن منذ بداية النزاع.

على الرغم من القيود المفروضة على القطاع الخاص في اليمن وآثار النزاع (التي يتم استكشافها في الأقسام اللاحقة لهذه الدراسة)، فإن مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد لا تزال كبيرة. قبل عام ٢٠١٥، تشير التقديرات إلى أن القطاع الخاص في اليمن وفر ما يقرب من ٧٠٪ من جميع الوظائف في البلاد وولد أكثر من ٥٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي[٥]. في حين يصعب الحصول على بيانات دقيقة ومتحقق منها، فإن التقديرات المستقاة من عدد من المصادر تبين أن مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي قد زادت بنحو ١٥٪ مقارنة بمساهمة الحكومة (لتصل إلى أكثر من ٧٠٪). يعرض الشكل رقم ١ والشكل رقم ٢ بيانات الناتج المحلي الإجمالي المستقاة من صندوق النقد الدولي والجهاز المركزي للإحصاء في اليمن، ويعرض الجدول رقم ١ النسبة المئوية لمساهمة القطاع الخاص في القطاعات الاقتصادية الرئيسية بالأسعار الثابتة.

٤ ويليام روبرت أفيس، "إشراك القطاع الخاص في البلدان الهشة والمتضررة من النزاعات"، تقرير أبحاث مكتب المساعدة في مركز موارد الحوكمة والتنمية الاجتماعية رقم ١٣٣١، يناير ٢٠١٦.
http://gsdrc.org/publications/private-sector-engagement-in-fragile-and-conflict-affected-settings

٥ "مسح القوى العاملة في الجمهورية اليمنية ٢٠١٣-٢٠١٤"، منظمة العمل الدولية، ٢٠١٥.
https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_٤١٩٠٠٨.pdf

٦ ناصر أمل، "ما وراء نهج العمل كالمعتاد: إشراك القطاع الخاص في اليمن ما بعد النزاع"، إعادة التفكير في اقتصاد اليمن. رواد التنمية، أغسطس ٢٠١٨.
https://devchampions.org/uploads/publications/files/Rethinking_Yemen's_Economy_Nov_٢٠٢٠.pdf

الشكل ١: الإنفاق الحكومي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

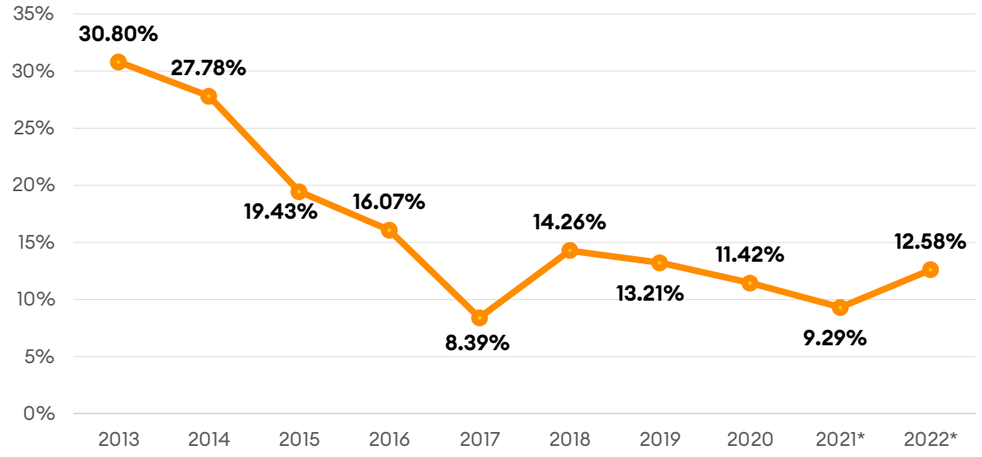

المصدر: موقع صندوق النقد الدولي، "قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية".
* تعكس بيانات ٢٠٢١ و ٢٠٢٢ التوقعات بينما السنوات الأخرى هي أرقام فعلية

الشكل ٢: مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

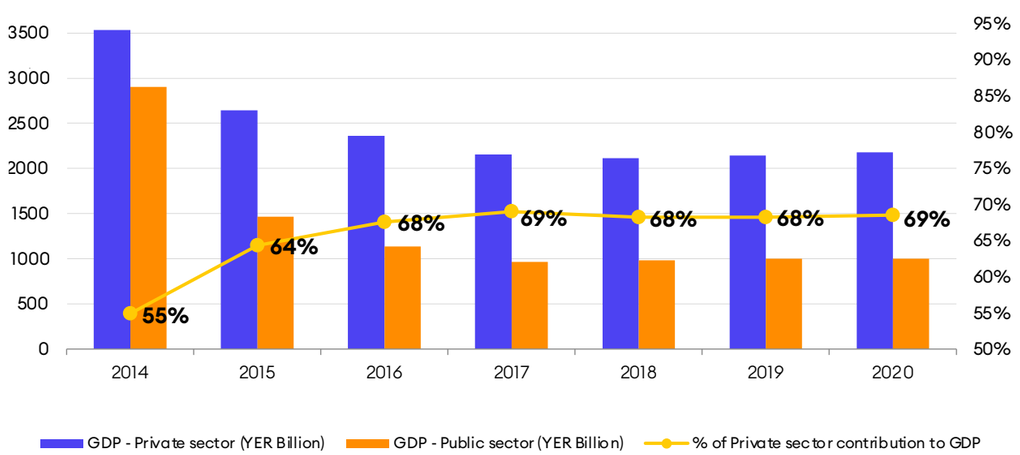

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، "كتاب الإحصاء السنوي، فصل الحسابات القومية لعام ٢٠٢٠".

جدول ١: مساهمة القطاع الخاص في القطاعات الاقتصادية الرئيسية بالأسعار الثابتة (٪)

الوصف / العام		٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
الزراعة والغابات وصيد الأسماك	القطاع العام	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
	القطاع الخاص	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
التصنيع	القطاع العام	١٠	٩	٩	٩	٩	٩	٩
	القطاع الخاص	٩٠	٩١	٩١	٩١	٩١	٩١	٩١
البناء	القطاع العام	٣٦	٣٠	٣٠	٢٧	٢٧	٢٧	٣٢
	القطاع الخاص	٦٤	٧٠	٧٠	٧٣	٧٣	٧٣	٦٨
الخدمات	القطاع العام	٤٠	٣٣	٣٣	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠
	القطاع الخاص	٦٠	٦٧	٦٧	٧٠	٧٠	٧٠	٧٠

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي، فصل الحسابات القومية لعام ٢٠٢٠.

٢.١ المساهمة في فرص العمل

أصبح عدم دفع رواتب القطاع العام أو دفعها بشكل غير منتظم مشكلة رئيسية بسبب النزاع في اليمن، وبالتالي فإن الغالبية العظمى من فرص العمل المجدية المتاحة هي تلك التي يوفرها القطاع الخاص (من المؤسسات الأكثر صغرا إلى فرص العمل التي تولدها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة). ينعكس ذلك في نتائج مسح عام ٢٠٢٠ الذي أظهر أن نحو ٦١,٦٪ من مؤسسات القطاع الخاص التي شاركت في المسح قد احتفظت بموظفيها وتجنبت أي تسريح للعمال، وأفاد ٢١,٢٪ منها بزيادة عدد الموظفين الدائمين، وكان للمؤسسات الكبيرة والمتوسطة قدرة أكبر على خلق فرص عمل واستدامتها.[٧] ومع أن الحفاظ على الوظائف الحالية وخلق وظائف جديدة يعد أمراً بالغ الأهمية لسبل كسب العيش أثناء النزاع المستمر، إلا أنه يُعد أيضاً عنصراً أساسياً للحفاظ على مهارات القوى العاملة التي تشكل شرطاً رئيسياً للتعافي بعد انتهاء النزاع.

٣.١ المساهمة في جهود الإغاثة الإنسانية

بالإضافة إلى مساهمتها في النشاط الاقتصادي وفرص العمل من خلال عملياتها التجارية، فقد ساهمت العديد من مؤسسات القطاع الخاص بشكل كبير في معالجة الوضع الإنساني في اليمن عن طريق المبادرات الخيرية، سواءً من خلال التبرعات الخيرية غير المنظمة التي ينخرط فيها جميع رجال الأعمال تقريباً في اليمن، أو من خلال المنظمات الخيرية الرسمية التي أنشأتها بعض الشركات مثل مؤسسة هائل سعيد أنعم الخيرية ومؤسسة بازرعة التنموية الخيرية ومؤسسة الخير للتنمية الاجتماعية[٨] ومؤسسة النقيب التنموية الخيرية، من بين مؤسسات أخرى كثيرة. أقرت الجهات المانحة الدولية بهذه المساهمة، حيث ذكر أحد ممثلي الجهات المانحة أنه "لولا المساهمات المباشرة من القطاع الخاص، لكان الوضع الإنساني في اليمن أسوأ بكثير"[٩]، وذكر المدير القطري لبرنامج الأغذية العالمي أنه "عندما تطعم ٢٠ مليون شخص، فأنت منخرط في العمل بعمق مع القطاع التجاري"[١٠]. الجدير بالذكر أن المبادرات التي تنفذها المؤسسات الخيرية والتنموية الممولة من القطاع الخاص تشمل

٧ وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر، "تقرير مسح مناخ الأعمال في اليمن لعام ٢٠٢٠." الصندوق الاجتماعي للتنمية، اليمن، ووزارة الخارجية وشؤون الكومنولث والتنمية ، المملكة المتحدة، ٢٠٢٠.
File __ https://smeps.org.ye/upfiles/posts/SMEPS__١٧-١٣-٢٠٢٠-٨٨٤٢.pdf.

٨ تم إنشاؤها من قبل مجموعة شركات يونيفرسال.

٩ مقابلة مع مسؤول المساعدات الخارجية ، اليمن ، ٢٠ فبراير ٢٠٢٣.

١٠ كلوي سورفينو ، "الالتفاف حول الحصار الروسي على البحر الأسود لإطعام أكثر الناس جوعاً في العالم هو مهمة أكبر شركة في اليمن." مجلة فوربس، ٧ يونيو ٢٠٢٢.
https://www.forbes.com/sites/chloesorvino/٢٠٢٢/٠٦/٠٧/skirting-russian-black-sea-blockade-to-feed-the-worlds-hungriest-is-mission-of-yemens-biggest-company/?sh=١٧d١٢٤٢٢٣bee.

التبرعات بسلل الغذاء وإعادة تأهيل البنية التحتية، وتمويل بناء و/أو تشغيل مرافق التعليم والصحة والمياه، وتمويل برامج التدريب خاصة للشباب والنساء. كما يُنظر إلى الأنشطة الخيرية والعمل الخيري بوصفها قيمة متكاملة للعديد من الجهات الفاعلة في القطاع الخاص في اليمن، ومع ذلك فأن هناك القليل من الأدبيات التي تقيّم هذا العمل وأثره وكيفية تحسينه، وهو ما يمكن أن يُعزى جزئياً إلى تبني غالبية الجهات الفاعلة في القطاع الخاص نُهج تقليدية للأعمال الخيرية التي لا تعطي بالضرورة الأولوية للأثر.

بالإضافة إلى الجهود والمساهمات من قبل المؤسسات الفردية الممولة من القطاع الخاص، شهدت السنوات القليلة الماضية عدداً من المبادرات التعاونية الناجحة التي جمعت بين العديد من مؤسسات القطاع الخاص لأغراض إنسانية وإنمائية. تشمل هذه المبادرات، على سبيل المثال وليس الحصر، بنك الطعام اليمني وبنك الدواء اليمني؛ ويرد أدناه عرض تفصيلي لهما. ثمة نموذج آخر مبتكر هو المبادرة الدولية بشأن جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩) في اليمن، والتي كانت شراكة تعاونية بقيادة القطاع الخاص بين شركات يمنية وشركات متعددة جنسيات ومنظمات دولية؛ والتي دعمت استجابة اليمن لجائحة فيروس كورونا المستجد. تم إطلاق المبادرة الدولية بشأن جائحة فيروس كورونا المستجد في اليمن[١١] في غضون ٣ أسابيع فقط، وهي شهادة على قدرة القطاع الخاص على استخدام موارده ومعرفته للاستجابة بسرعة في أوقات الأزمات.

جدول ٢: بنك الطعام وبنك الدواء في اليمن

	بنك الطعام	بنك الدواء
سنة التأسيس	**٢٠١٧م**	**٢٠١٨م**
المهام ونطاق العمليات	منظمة إنسانية مستقلة وغير ربحية، وتنموية، ومحايدة، تتبع المجتمع المدني، تأسست تحت إشراف وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل. وتعمل على مكافحة الجوع	مؤسسة خيرية غير ربحية تهدف إلى تقديم الخدمات الطارئة والصحية والدوائية للفئات الأكثر ضعفاً، فضلاً عن ضمان حصولهم على هذه الخدمات.
عدد المستفيدين	**٨٦٥,٧٢٨ (حتى تاريخه)**	**١٣٧,٤٨٦ (حتى تاريخه)**
قيمة المشروع (بالدولار الأمريكي)	**٦٣٧,٠٠٠ (في ٢٠٢٢ فقط)**	**١,٢٤٥,٠٩٩ (حتى تاريخه)**
المشاريع	حتى اليوم، نفذ بنك الطعام عدد ١٩ مشروعاً بمعية ٢٥٠ متطوعاً. منها مشاريع المطابخ المجتمعية الرمضانية، والسلال الغذائية للنازحين، والسندويشات المدرسية للطلاب للمساعدة في مكافحة سوء التغذية لدى الأطفال.	حتى اليوم، نفذ بنك الأدوية ستة مشاريع. أبرزها: برنامجاً لتوزيع الأدوية والمياه والصرف الصحي، وبرنامجاً للتغذية، وبرنامجاً للخدمات الطبية، وبرنامجاً لبناء القدرات، وبرنامجاً للتوعية والتثقيف الصحي.
الشركاء	الغرفة الصناعية والتجارية بأمانة العاصمة واتحاد الغرف التجارية ونستله وشركة تيسير عرار للصناعات الغذائية و الصليب الأحمر الدولي وغيرها.	مؤسسة بازرعة، ومؤسسة هائل سعيد، ومؤسسة الخير، واتحاد أطباء اليمن في ألمانيا، وغيرهم.

المصدر: مزودي المعلومات الرئيسيين، موقعي بنك الطعام وبنك الدواء[١٢]

١١ الموقع الإلكتروني للمبادرة الدولية بشأن جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩) في اليمن، "بشأن جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩) في اليمن".
https://www.iicyemen.org/

١٢ أنظر: (https://yemenfoodbank.org) و (https://yemenmedicinebank.org)

٤.١ المساهمة في الحفاظ على الأسواق والخدمات

ربما كانت أهم مساهمة للقطاع الخاص في اليمن أثناء الصراع هي الحفاظ على عصب الاقتصاد متمثلاً في البنية التحتية والخدمات الحيوية التي تحول دون الانهيار الكامل للأسواق. على سبيل المثال، لا تزال الشركات والمواطنون وجهود الإغاثة الإنسانية تستفيد من خدمات الاتصالات المتنقلة (الهاتف النقال) التي يقدمها إلى حد كبير المشغلون من القطاع الخاص. بالإضافة إلى ذلك، عندما لم تعد المؤسسة العامة للكهرباء قادرة على إبقاء الأضواء مضاءة، ملأ المشغلون من القطاع الخاص الفجوة وقدموا الكهرباء مباشرة للمستهلكين، وللمؤسسة العامة للكهرباء. وفي قطاعي الصحة والتعليم، امتلك القطاع الخاص أكثر من ٦٠٪ من المرافق الصحية في البلاد في عام ٢٠١٤م، في حين أن أكثر من ربع الطلاب (٨٣,١٧٧ من أصل ٣١٠,٣٤٠) كانوا يدرسون في مؤسسات التعليم العالي الخاصة في عام ٢٠١٤م.[١٢] وعلى الرغم من عدم توفر إحصاءات محدثة، إلا أنه من المتوقع أن تكون حصة القطاع الخاص في قطاعي الصحة والتعليم قد زادت منذ بداية النزاع جرّاء التحديات التي تواجه مرافق الصحة والتعليم العامة خاصة فيما يتعلق بصرف رواتب موظفي القطاع العام، ولكن الإحصاءات المحدثة غير متوفرة.

ومع ذلك، فإن دور القطاع الخاص في الحفاظ على الأسواق هو الأكثر أهمية في قطاع الغذاء، الذي يمثل قصة ملهمة تتحدث عن قدرة القطاع الخاص على الصمود ودوره المحوري في صد المجاعة في اليمن، وهي قصة غالباً ما يُغفل عنها في تغطية الأزمة الإنسانية التي عادة ما تسلط الضوء على المساعدات الإنسانية الدولية والوكالات الإنسانية. وعلى الرغم من التواجد المتزايد للمنظمات الإنسانية الدولية غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة في اليمن منذ عام ٢٠١٥م، إلا أن القطاع الخاص اليمني لا يزال هو الجهة المهيمنة في قطاع الأغذية في اليمن. فعلى سبيل المثال، تشير التقديرات في عام ٢٠٢٠م إلى أن القطاع الخاص قد استورد ما يقرب من ٨٥٪ من إجمالي ٦,١ مليون طن من المواد الغذائية التي تصل إلى اليمن، بينما تم استيراد نسبة ٠,٩ طن المتبقية (معظمها من القمح) من قبل الوكالات الإنسانية، التي لا تزال تعتمد على القطاع الخاص لتخزين القمح أو توزيعه أو طحنه.[١٤]

لقد ساهم القطاع الخاص في اليمن بشكل كبير في معالجة الأبعاد المختلفة لتحدي انعدام الأمن الغذائي[١٥]. وتمكنت البنوك التجارية من الحفاظ على العلاقات المصرفية الدولية، مما سمح لمستوردي الأغذية اليمنيين بمواصلة سداد المدفوعات لموردين الدوليين. وتمكن قطاع الشحن من التعامل مع المتطلبات المعقدة والمتغيرة باستمرار للبضائع الواصلة إلى اليمن. كما تكيف قطاع النقل الداخلي مع التحديات المتزايدة من البنية التحتية للطرق المدمرة، إلى الارتفاع الشديد في أسعار الوقود، إلى نقاط التفتيش التي تسيطر عليها السلطات المختلفة، وإلى الجبايات غير القانونية التي تفرضها الفصائل الأمنية. واستمر قطاع تصنيع الأغذية في العمل وتزويد السوق على الرغم من التحديات المتعددة الأمنية والضريبية والنقل والاقتصاد الكلي. وأخيراً، تجنب قطاع الجملة والتجزئة الانهيار، وحافظ على توفير الأغذية على الرفوف في جميع أنحاء البلاد.

١٣ وزارة التخطيط والتعاون الدولي، "نشرة المستجدات الاجتماعية والاقتصادية في اليمن"، العدد ٣٥، يوليو ٢٠١٨م. (https://reliefweb.int/report/yemen/yemen-٢٠١٨-socio-economic-update-issue-٣٥-july-٢٠١٨)

١٤ إدوارد توماس، "الأمن الغذائي في اليمن: القطاع الخاص والأغذية المستوردة"، معهد التنمية الخارجية، فبراير ٢٠٢٣م. (https://cdn.odi.org/media/documents/Food___security___in___Yemen___١___uTu٥YXS.pdf___the___private___sector___and___imported___food)

١٥ مجموعة هائل سعيد أنعم وشركاه، "الاستجابة لأزمة الغذاء والأمن في اليمن: رؤى ووجهات نظر من القطاع الخاص"، مجموعة هائل سعيد أنعم وشركاه، نوفمبر ٢٠٢٢م.

المربع ١: قطاع الصناعة في اليمن

بدأ أول تحول رئيسي في قطاع الصناعة في اليمن في السبعينات، حيث شجعت الحكومة استثمارات القطاع الخاص في التصنيع على نطاق واسع وحمت القطاع من خلال فرض قيود على الواردات ورسوم جمركية مرتفعة على السلع الأجنبية. نتيجة لذلك، بدأ حجم ونطاق أعمال التصنيع في الزيادة طوال السبعينات والثمانينات. ولكن في منتصف التسعينات، حدث تغيير كبير في الاستراتيجية الصناعية حيث قامت الحكومة بتحرير التجارة، ورفع القيود على تراخيص الواردات، وتخفيض الرسوم الجمركية في محاولة للاندماج في الاقتصاد العالمي. وبهذا وجد قطاع الصناعة نفسه دون أي حماية، ولم يترافق هذا التحرير مع الدعم اللازم للمصنعين المحليين للإبقاء على قدراتهم التنافسية، مما أعاق نمو وتطور قطاع الصناعة، نظرًا لعدم وجود حوافز كافية وضعف المؤسسات مما فرض قيوداً على الأنشطة الصناعية، بالإضافة إلى تحديات البنية التحتية الضعيفة (الكهرباء والطرق والمياه) وتكاليف الإنتاج المرتفعة والأنظمة القانونية والقضائية الضعيفة.[١٦]

وبينما يسهم قطاع الصناعة بنسبة ١٠٪ في الناتج المحلي الإجمالي لليمن، فإن النزاع المستمر يزيد من تفاقم التحديات التي يواجهها. حيث تعاني القدرات التصنيعية من التآكل مع تضرر بعض المصانع أو إغلاقها، مما يهدد القدرة الصناعية القائمة ويعوق الانتعاش المحتمل، ويؤثر على أجندات التنمية. تضررت بيئة الأعمال والمعايير والأطر التنظيمية بسبب الصراع المستمر، وبلغت الخسائر الاقتصادية التراكمية في للقطاع الخاص العامل في الصناعة بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠٢٠ حوالي ٤,٥ مليار دولار أمريكي.[١٧]

يتصف قطاع الصناعة في اليمن بهيمنة الشركات الصغيرة، التي تمثل حوالي ٨٩٪ من القطاع، بالمقارنة مع حوالي ٩٪ للشركات المتوسطة وحوالي ٢٪ فقط للشركات الكبيرة. وفي المقابل، فإن الشركات الكبيرة تسهم بالجزء الأكبر من الإنتاج في القطاع (٣٠ ,٦٥٪)، وتوظف حوالي ٣٦٪ من إجمالي القوى العاملة في القطاع.[١٨]

يواجه المصنعون اليمنيون عدة عقبات تعيق تنافسيتهم. على وجه الخصوص، تسهم التشوهات في ديناميكيات السوق والقيود اللوجستية وأسعار الوقود وتحديات الشحن والنقل في زيادة تكاليف المدخلات والتصنيع. بالإضافة إلى ذلك، تؤدي الممارسات الاستيرادية الاستغلالية، بما في ذلك إغراق السوق، وزيادة حجم الواردات، وتدفق منتجات رخيصة ومنخفضة الجودة تستهدف المستهلكين اليمنيين ذوي القدرة الشرائية المنخفضة، إلى التأثير السلبي على الصناعات المحلية. وفي حين انخفضت صادرات اليمن بنسبة ٩٠٪، بسبب التوقف عن تصدير النفط بشكل رئيسي، فإن الواردات ارتفعت إلى مستويات ما قبل النزاع ولا تزال في ارتفاع متواصل. وتشمل الفئات الرئيسية للواردات الأغذية والسلع الزراعية والمنسوجات والمركبات.[١٩]

في ذات الوقت، يتغير المشهد التنافسي في الإقليم، حيث تركز الدول الأخرى في المنطقة على استراتيجياتها الصناعية من خلال تطوير المناطق الاقتصادية الخاصة وتقديم مجموعة واسعة من الحوافز للمستثمرين بهدف تحسين تنافسيتها وزيادة صادراتها بشكل كبير، مما يزيد الضغوطات على قدرات التصنيع المحلية في اليمن.[٢٠]

لقد أصبح وجود قطاع صناعي قوي الآن أكثر من أي وقت مضى ضرورة للانتعاش الاقتصادي والاستقرار والنمو في اليمن. يساهم التصنيع والصناعة في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة وتخفيض الفقر وزيادة الاستقرار في الدول الهشة والتي تتأثر بالنزاعات. في الوقت الحاضر، يواجه قطاع التصنيع في اليمن مفترق طرق حرج، حيث يواجه إما انخفاضًا أو إمكانية إحياء لدعم الانتعاش الاقتصادي للبلاد. لذا، فإن التصدي للتحديات الهيكلية، وحماية الصناعات المحلية من المنافسة غير العادلة، وتعزيز الاستثمار في التصنيع ضروري للتنمية الاقتصادية على المدى الطويل في اليمن.

بالإضافة إلى ما سبق، كان لجمعية البنوك اليمنية وقادة البنوك الخاصة في اليمن دوراً محورياً في تهدئة الصراع في القطاع المصرفي في اليمن بين إدارتي البنوك المركزية المتنافستين في صنعاء وعدن. وفي حين أن جميع تفاصيل هذا الدور المهم للوساطة وخفض التصعيد ليست علنية بسبب الطبيعة الحساسة للموضوع، إلا أن هذه الجهود يمكن أن تكون مثالاً ممتازاً على الدور الهام للقطاع الخاص في جهود بناء السلام في اليمن والذي لا يحظى بالتقدير الكافي ولم يخضع للاستكشاف.

١٦ عامرعمار، (٢٠١٥)، "التصنيع في اليمن: التحديات والعقبات"، الجورنال الأكاديمي للبحوث في الاقتصاد والإدارة، ٧، ١١٩-١٤٢.

١٧ (٢٠٢٢)، "مؤشرات أداء القطاع الصناعي في اليمن في ظل النزاع والحرب"، الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعة اليمنية)

١٨ نفس المرجع السابق

١٩ أطلس التعقيد الاقتصادي، جامعة هارفارد، https://atlas.cid.harvard.edu/explore?country=r&queryLevel=location&product=undefined&yea&243=&tradeDirection=import&productClass=HS&target=Product&partner=undefined&startYear=undefined&2020

٢٠ في ٢٠٢٢، أطلقت المملكة العربية السعودية "الاستراتيجية الوطنية للصناعة"، وكذلك أطلقت الإمارات العربية المتحدة استراتيجيتها الصناعية تحت عنوان "عملية ال ٣٠٠ مليار" في ٢٠٢١، وأطلقت عمان استراتيجيتها في ٢٠١٩. تركز جميع هذه الاستراتيجيات على التصدير وتتضمن حزمات من الحوافز عبر المناطق الصناعية الخاصة..

٢. العقبات التي تواجه القطاع الخاص في اليمن

انعكس الوضع المتدهور في اليمن منذ بداية الصراع بوضوح في بيئة الأعمال، حيث احتلت اليمن المرتبة ١٨٧ من أصل ١٩٠ دولة في تقرير "ممارسة أنشطة الأعمال" الصادر عن البنك الدولي لعام ٢٠٢٠م، وحلت بعدها بترتيب أسوء فنزويلا وإريتريا والصومال فقط[٢١]. يعرض الشكل (٣) تدهور ترتيب اليمن في تقرير "ممارسة أنشطة الأعمال" بين عامي ٢٠١٢م و٢٠٢٠م.

بينت المقابلات مع ممثلي القطاع الخاص التي أجريت في إطار هذه الدراسة، أن انقسام مؤسسات الدولة على طول خطوط الصراع قد مثل التحدي الأكبر للقطاع الخاص، ويمثل انقسام البنك المركزي والسلطات الضريبية أبرز التحديات والتي نتج عنها سياسات ولوائح متضاربة وضعتها هذه المؤسسات المتنافسة والتي أدت لاحقاً – من بين أمور أخرى – إلى الازدواج الضريبي وتداول عملتين منفصلتين في البلاد. كما بينت المقابلات عدداً من المخاطر والعقبات مثل التحديات الأمنية والجبايات غير القانونية من قبل سلطات متعددة، خاصة بالنسبة للسلع التجارية اللازم نقلها بين المدن.

تتماشى نتائج المقابلات التي أجريت في إطار هذه الدراسة مع مسح مناخ الأعمال لعام ٢٠٢٠م الذي أجرته وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر التابعة للصندوق الاجتماعي للتنمية ووزارة الخارجية والتنمية البريطانية في المملكة المتحدة، والذي شمل ٣,٦١٣ شركة في ١٤ محافظة.[٢٢] حيث حدد المشاركون في مسح ٢٠٢٠م أكثر من ٣٠ عائقاً يواجه الشركات، والتي صنفها القائمين على المسح إلى سبع فئات. ويعرض الجدول (٣) أدناه هذه الفئات والنسبة المئوية المقابلة للمشاركين في مسح ٢٠٢٠م الذين صنفوها على أنها عائق رئيسي. وتتوافق الفئتان ٢ و٦ مع ما صنفه الأشخاص الذين تمت مقابلتهم في هذه الدراسة على أن العائق الرئيسي تجزئة الدولة، بينما تتوافق الفئتان ٤ و٥ مع ما صنفه الأشخاص الذين تمت مقابلتهم في هذه الدراسة على أن العائق الرئيسي يتمثل في التحديات الأمنية والجبايات غير قانونية. وتجدر الإشارة إلى أن «التغير في الطلب» و«تشويه العرض» اللذين ظهرا بشكل كبير في مسح ٢٠٢٠ لم يتم ذكرهما من قبل المشاركين في المقابلات في إطار هذه الدراسة. وقد يكون ذلك إما بسبب الاختلافات في العينة أو أن الشركات قد تكيفت الآن مع المستويات الجديدة للطلب وتشوهات العرض ولم تعد تراها قيوداً. ومن الجدير بالذكر أيضاً أن الحصول على التمويل احتل المرتبة الأخيرة في استطلاع عام ٢٠٢٠م حيث صنفه ٢٨,٧٪ فقط من المبحوثين على أنه عائق رئيسي، ولم يتم ذكره في المقابلات التي أجريت في إطار هذه الدراسة.

١.٢ انعدام الثقة المتبادل كعائق رئيسي

بالإضافة إلى ما قد سبق، برز انعدام الثقة المتبادلة بين القطاع الخاص والقطاع العام والمانحين الدوليين كأحد العوائق الإضافية التي ذكرها المبحوثون الذين أجريت معهم المقابلات. حيث أشار ممثلو القطاع الخاص إلى أن العقلية السائدة في السلطات الحكومية هي عقلية تنظر بعين الريبة إلى القطاع الخاص، وتعتبره في المقام الأول مصدراً للإيرادات. وفي غياب عقلية «الشراكة» داخل السلطات العامة، هناك العديد من الفرص الضائعة للتعاون بين القطاعين العام والخاص، لذلك شدد ممثلو القطاع الخاص على الحاجة إلى إطلاق قوة الشراكة واستكشاف الفرص للتعاون بين القطاعين العام والخاص، والتي يمكن أن تقدم الاستثمار والتنمية والخدمات الضرورية للنمو الاقتصادي وتحقيق الانتعاش. وهذا التصور نفسه يعبر عنه ممثلو القطاع الخاص فيما يتعلق بمجتمع المانحين الدوليين، الذي ينظر إلى القطاع الخاص كمزود للخدمات، وفي أسوأ الأحوال يزاحم القطاع الخاص في السوق وفقاً للمقابلات. وكشف البحث والمقابلات أنه لا يوجد حالياً منصة نشطة لإشراك القطاع الخاص في الجهود الإنسانية والإنمائية، مثل منتدى يعقد دورياً يجمع بين أصحاب المصلحة الرئيسيين في القطاع الخاص والمانحين الدوليين وشركائهم المنفذين لتحليل التحديات التي تواجه الجهود الإنسانية والإنمائية بشكل مشترك، والمشاركة في تصميم الحلول الممكنة، والمشاركة في تنفيذ هذه الحلول.

٢١ البنك الدولي، "تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام ٢٠١٩م: التدريب لتحقيق الإصلاحات"، البنك الدولي، ط ١٦، ٢٠١٩م. (https://www.worldbank.org/content/dam/doingBusiness/report __ web-version.pdf-media/Annual-Reports/English/DB٢٠١٩)

٢٢ وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر، "تقرير مسح مناخ الأعمال في اليمن لعام ٢٠٢٠م"، الصندوق الاجتماعي للتنمية في اليمن ووزارة الخارجية والتنمية البريطانية في المملكة المتحدة، ٢٠٢٠م. (https://smeps.org.ye/upfiles/posts/SMEPS __ File ٨٨٤٢-٢٠٢٠-١٢-١٧.pdf)

جدول ٣: فئات العوائق (٪)

م	فئات العوائق	٪ المشاركين الذين اعتبروها عائق رئيسي
١.	تغير الطلب	٥٠,٢
٢.	الحرب الاقتصادية (وجود عملتين محليتين، والقطاع المصرفي، وعدم استقرار سعر الصرف)	٣٨,٣
٣.	تشوه العرض	٣٦,٣
٤.	القيود المفروضة على الاستيراد (إغلاق الموانئ البرية والبحرية، وزيادة تكاليف النقل، وحظر الاستيراد)	٣٦
٥.	النزاع (الأضرار المادية، وفقدان الوثائق، وانعدام الكهرباء، والأضرار التي لحقت بالبنية التحتية، والأمن، ونقاط التفتيش)	٣١,٤
٦.	تجزئة الدولة	٣٠,٦
٧.	الحصول على تمويل	٢٨,٧

الشكل ٣: ترتيب اليمن في «مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال ٢٠١٢-٢٠٢٠» الصادر عن البنك الدولي

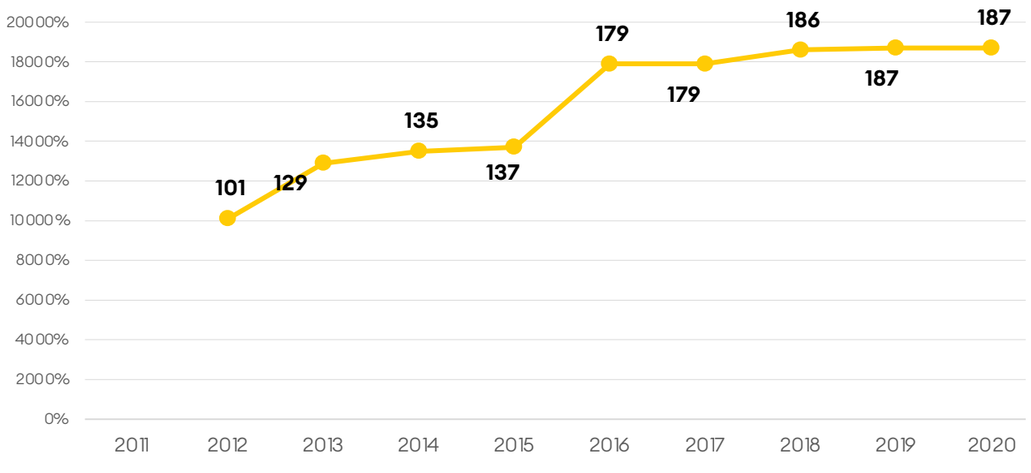

المصدر: موقع البنك الدولي. "مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال ٢٠١٢–٢٠٢٠م". www.doingbusiness.org

٣. أثر النزاع على المنشآت الخاصة في اليمن

كما هو موضح في الإطار التحليلي (الجزء الثاني من هذه الدراسة)، يمكن تحليل أثر النزاع في اليمن على المنشآت الخاصة وفقاً للأبعاد الأربعة الموضحة في الشكل (٤)[٢٣]. ونظراً لندرة المسوح الكمية في اليمن، اعتمدت هذه الدراسة في المقام الأول على تحليل نتائج مسحين كميين أجري أحدهما في عام ٢٠١٩م بواسطة البنك الدولي وأجري الآخر في عام ٢٠٢٠م بواسطة وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر وذلك لتحديد أثر النزاع على مستوى المنشآت الخاصة، ولإيجاد رؤى جديدة تستند إلى الإطار التحليلي، ونتائج المقابلات، وبيانات تكميلية من مصادر أخرى مثل الهيئة العامة للاستثمار.

١.٣ التأثيرات على حجم الاستثمارات

يمثل انخفاض الاستثمار إحدى القنوات الرئيسية التي قد يحد من خلالها الصراع العنيف من أنشطة الشركات والنمو الاقتصادي. وفي هذا السياق أظهر مسح أجراه البنك الدولي عام ٢٠١٩م أن ١٣,٥٪ فقط من الشركات قامت باستثمارات منذ اندلاع الصراع في اليمن في عام ٢٠١٥م.[٢٤] وتؤكد بيانات الهيئة العامة للاستثمار في اليمن تراجع الاستثمارات الخاصة بصورة سنوية - الشكل (٥) - حيث تم تسجيل ١٤٢ مشروعاً استثمارياً في عام ٢٠١٣م، وتم تسجيل ٣١ مشروعا فقط في عام ٢٠٢٠م.[٢٥]

٢.٣ التأثيرات على حجم الشركات

بالنظر إلى التأثير حسب حجم الشركات، تؤكد البيانات الواردة من اليمن النتائج المستخلصة من الأدبيات التي تفيد بأن الشركات الأكبر حجماً أكثر قدرة على التكيف مع حالة الصراع والبقاء على قيد الحياة، كما هو مذكور في القسم السابق. ومن بين ١٤٠ شركة شملها المسح في عام ٢٠١٢م ومرة أخرى في عام ٢٠١٨م، تم تقليص حجم شركة واحدة فقط من كبيرة إلى متوسطة، في حين تم تقليص ٢١ شركة من متوسطة إلى صغيرة، و٤٢ شركة من صغيرة إلى متناهية الصغر.[٢٦] هذا الاتجاه يؤكده مسح آخر يظهر أن ٢٣,٧٪ من الشركات متناهية الصغر أبلغت عن تغيير إيجابي في رأس المال بين عامي ٢٠١٧م و٢٠١٩م، مقارنة بنسبة ٢٧,٩٪ من الشركات الصغيرة، و٣٣,٩٪ من الشركات متوسطة الحجم، و٤٢,١٪ للشركات الكبيرة. ويخلص المسح إلى أن «هذا يشير إلى أنه كلما كبرت

الشكل ٤: أثر النزاع على المنشآت الخاصة

الشركات، زادت قدرتها على الصمود في وجه العواصف التي ألقتها عليها بيئة الأعمال والاستفادة من شبكاتها للنمو».[٢٧]

٣.٣ التأثيرات على الموقع الجغرافي للشركات

على الرغم من ظهور جيوب مستقرة نسبياً في البلاد، لم يكن لدى ممثلي القطاع الخاص الذين تمت مقابلتهم في إطار هذه الدراسة تفضيل قوي للاستثمار في منطقة من اليمن على أخرى، مشيرين مراراً وتكراراً إلى أنواع مختلفة من التحديات التي تواجه كل منطقة أو محافظة، بما في ذلك ارتفاع مستوى الجريمة، والرسوم والجبايات الباهظة، والضرائب والصراع العنيف والفساد وعدم وجود بيئة داعمة من قبل السلطات العامة وعدم وجود طلب ونشاط اقتصادي كبير.

في المقابل تظهر البيانات المستقاة من عدد من المسوح تفاصيل أكثر دقة حول ما ذكر من قبل الأشخاص الذين تمت مقابلتهم في إطار هذه الدراسة. وتظهر البيانات أن ١٧٪ من الشركات التي شملها المسح أُجبرت على الانتقال وتغيير موقعها داخل اليمن، وذلك نتيجة القضايا الأمنية في

٢٣ يعرض الجزء الثاني وصف تفصيلي للإطار التحليلي.

٢٤ سامي صوفان، "مشروع إعادة الشركات في اليمن: الأعمال المحفوفة بالمخاطر - تأثير الصراع على الشركات الخاصة"، البنك الدولي، ٢٠١٩م. (https://openknowledge.worldbank.org/handle/١٠٩٨٦/٣٢٠٤٨?locale-attribute=en)

٢٥ الهيئة العامة للاستثمار - اليمن، "الهيئة العامة للاستثمار ٢٠٠٦-٢٠٢٠"

٢٦ سامي صوفان، "الأعمال المحفوفة بالمخاطر - تأثير الصراع على الشركات الخاصة"، ٢٠١٩م.

٢٧ وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر، "تقرير مسح مناخ الأعمال في اليمن لعام ٢٠٢٠م"، الصندوق الاجتماعي للتنمية في اليمن ووزارة الخارجية والتنمية البريطانية في المملكة المتحدة، ٢٠٢٠م. (https://smeps.org.ye/upfiles/posts/SMEPS_File_١٧-١٢-٢٠٢٠-٨٨٤٢.pdf)

مناطق النزاع، والركود الاقتصادي، والمشاكل المالية. كما تظهر المقابلات أنه في بعض المحافظات المستقرة (مثل إب)، تمكنت الشركات التي شملها المسح بالفعل من النمو من صغيرة إلى متوسطة أو من متوسطة إلى كبيرة، في حين أن ٤٠,٩٪ من الشركات في عدن و٢٦,٣٪ من الشركات في حضرموت رفعت من حجم استثماراتها.[٢٨] وتظهر المسوح أيضاً أنه في حين أن ٢٣٪ فقط من الشركات تمكنت من جمع رأس مال كافٍ للحفاظ على أعمالها وتوسيعها، فإن «الشركات الموجودة في صنعاء (أمانة العاصمة) وحضرموت كانت الأفضل، ويرجع ذلك جزئياً إلى الاستقرار النسبي ووجود قاعدة أكبر من العملاء الذين يمتلكون قوة شرائية أعلى نسبياً من المناطق الأخرى».[٢٩]

٤.٣ التأثيرات على توزيع العمالة

وأخيراً، فيما يتعلق بتركيز نسبة أكبر من العمالة والاستثمار في جهود حماية المنشآت الخاصة وعملها بدلا من تركيزها في العمليات الإنتاجية، تظهر البيانات أن ٢٦,٢٪ من الشركات التي شملها المسح لاحظت زيادة في تكاليف الأمن، منها ٥٦,٧٪ لاحظت زيادة بأكثر من ٥٠٪. كما عانت ٢٠,٦٪ من الشركات من خسائر إضافية نتيجة السرقة والتخريب.[٣٠] وهو ما أكدته المقابلات التي أجريت في إطار هذه الدراسة. فعلى سبيل المثال، سلط أحد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم الضوء على أن النقل الداخلي يستهلك الآن ١٢٪ إلى ١٥٪ من التكلفة الإجمالية للسلع المصنعة في اليمن جرّاء الوضع الأمني، في حين أنه يتراوح عادة بين ١٪ إلى ٢٪، مما يشير بوضوح إلى «سوء تخصيص» الموارد وانتقالها من العمليات الإنتاجية إلى عمليات حماية الأصول.

ومع ذلك، يظهر توزيع الاستثمارات حسب حجم الشركات تفاوتاً كبيراً، حيث تقوم أكثر من ٥٦,٣٪ من الشركات الكبيرة باستثمارات، مقارنة بنسبة ٦,١٪ و ١٤,٨٪ فقط من الشركات الصغيرة والمتوسطة على التوالي التي تقوم باستثمارات وفقاً لمسح أجري عام ٢٠١٩م.[٣١] وتظهر هذه البيانات أن الشركات الكبيرة تتمتع بقدرات أفضل على مواجهة التحديات التي يفرزها الصراع والقدرة على الاستمرار في إيجاد الفرص في البلاد، وتوليد فرص العمل والحفاظ على النشاط الاقتصادي، وبالتالي فهي تلعب دوراً هاماً ينبغي أن تدعمه جهود تنمية القطاع الخاص وإشراك القطاع الخاص في البلاد.

الشكل ٥: المشاريع المسجلة والمنفذة/قيد التنفيذ في الهيئة العامة للاستثمار ٢٠٠٦ - ٢٠٢٠م

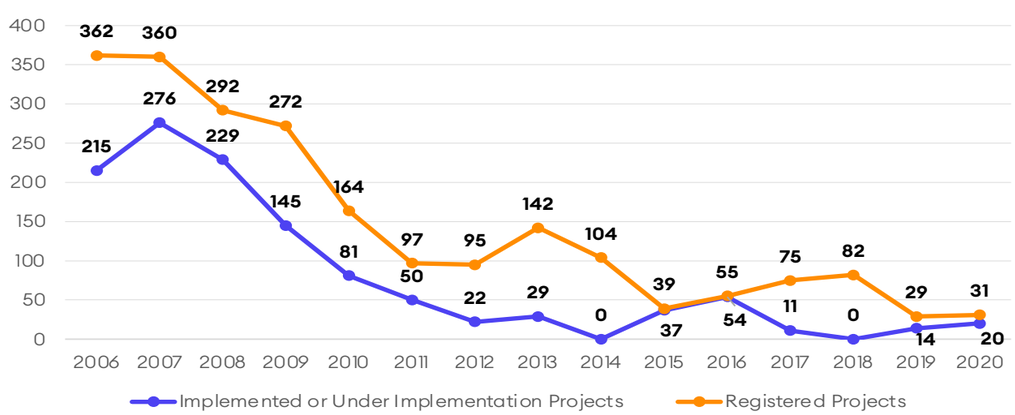

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار

٢٨ سامي صوفان، "مشروع إعادة الشركات في اليمن: الأعمال المحفوفة بالمخاطر - تأثير الصراع على الشركات الخاصة"، البنك الدولي، ٢٠١٩م. (https://openknowledge.worldbank.org/handle/١٠٩٨٦/٣٢٠٤٨?locale-attribute=en)

٢٩ وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر، "تقرير مسح مناخ الأعمال في اليمن لعام ٢٠٢٠م". (https://smeps.org.ye/upfiles/posts/SMEPS_File_١٧-١٢-٢٠٢٠-٨٨٤٢.pdf)

٣٠ سامي صوفان، "الأعمال المحفوفة بالمخاطر - تأثير الصراع على الشركات الخاصة"، ٢٠١٩م. (https://openknowledge.worldbank.org/handle/١٠٩٨٦/٣٢٠٤٨?locale-attribute=en)

٣١ سامي صوفان، "مشروع إعادة الشركات في اليمن: الأعمال المحفوفة بالمخاطر - تأثير الصراع على الشركات الخاصة"، البنك الدولي، ٢٠١٩م. (https://openknowledge.worldbank.org/handle/١٠٩٨٦/٣٢٠٤٨?locale-attribute=en)

٤. تنمية القطاع الخاص في اليمن

تُعرّف لجنة المانحين لتنمية المنشآت «تنمية القطاع الخاص» بأنها مجموعة من الاستراتيجيات التي تهدف إلى إنشاء أسواق تعمل بحيوية ونزاهة، وتوفر فرصاً اقتصادية جيدة للفقراء على نطاق واسع.[٣٢] وستتناول الأقسام الآتية تقييم النهج التي تقودها الحكومة والجهات المانحة لتنمية القطاع الخاص في اليمن، مسترشدة بالإطار التحليلي المفصل في الجزء الثاني من هذه الدراسة.

١.٤ جهود القطاع العام في تنمية القطاع الخاص

كشفت المقابلات التي أجريت مع ممثلي القطاع الخاص والمسؤولين الحكوميين وغيرهم من المتخصصين الاقتصاديين عن وجود فجوة بين التوقعات والواقع من حيث صلتها بالجهود التي تبذلها الجهات العامة لفهم ومعالجة التحديات التي تواجه القطاع الخاص منذ بدء الصراع، مثل الوصول إلى مدخلات التصنيع وحركة السلع والوصول إلى الأسواق وغيرها من التحديات. ويفيد غالبية ممثلي القطاع الخاص بأنهم يتعرضون باستمرار لضغوط من الضرائب والرسوم الرسمية وغير الرسمية من قبل مختلف السلطات والجماعات الحاكمة. بالإضافة إلى ذلك، أصبحت بعض القطاعات (مثل البنوك والاتصالات) هدفاً متزايداً لأعمال تصعيدية وانتقامية بين السلطتين في صنعاء وعدن.

وعلى العكس من ذلك، كانت هناك بعض التدابير الملحوظة التي أعلنتها السلطات المختلفة. فعلى سبيل المثال، في عام ٢٠١٩م، أعلنت مصلحة الجمارك اليمنية في عدن عن إطلاق برنامج «المشغل الاقتصادي المعتمد» بدعم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية الذي يسهل ويسرع المعاملات في الموانئ للبضائع المستوردة من قبل الشركات المعتمدة. ومنذ عام ٢٠١٨م، خصص البنك المركزي اليمني في عدن وديعة سعودية لتغطية احتياجات مستوردي المواد الغذائية اليمنيين من العملات الأجنبية. وفي مايو ٢٠٢٠م، أصدرت السلطات في صنعاء مرسومين بالإعفاء من الضرائب الجمركية على مدخلات الإنتاج لتصنيع الأدوية والأجهزة الطبية وتصنيع معدات توليد الطاقة المتجددة، وكذلك التنازل عن الضرائب الجمركية على مكونات أنظمة الطاقة المتجددة والسيارات الكهربائية والهجينة.[٣٣] وفي مايو ٢٠٢٠م أيضاً، تم الإعلان عن مرسوم آخر في صنعاء يعفي من ضريبة الأرباح على الشركات الصغيرة والأصغر التي تقل إيراداتها السنوية عن ٢٠ مليون ريال يمني، فضلاً عن التنازل عن ضريبة الرواتب على موظفيها. وفي عام ٢٠١٨م، أطلقت وزارة الصناعة والتجارة في صنعاء نظام النافذة الواحدة لتبسيط عملية التسجيل لرواد الأعمال والشركات الناشئة.[٣٤]

وعلى الرغم من هذه الأمثلة، فإن الإجراءات المعقدة والتنفيذ غير الفعّال وانعدام الثقة المتبادل بين القطاعين العام والخاص تلقي بظلالها على أي تأثير إيجابي لهذه المبادرات.

٣٢ لجنة المانحين لتنمية المشاريع، "مذكرة تجميعية: تنمية القطاع الخاص"، لجنة المانحين لتنمية المشاريع، مارس ٢٠١٩. (https://www.enterprise-development.org/wp-content/uploads/PrivateSectorDevelopment.pdf)

٣٣ الحكومة اليمنية، "صدور قانون بشأن إعفاء مدخلات الإنتاج الدوائي والطاقة المتجددة من الرسوم وقانون تعديل التعريفة الجمركية رقم (٤١)"، مصلحة الجمارك اليمنية، الحكومة اليمنية، ٢٠٢٠م. (https://customs.gov.ye/news/Details/١٠٥٠)

٣٤ منظمة سبارك، "نظام النافذة الواحدة: رواد الأعمال يعفون الضرائب في اليمن"، سبارك، ٥ يونيو ٢٠١٨م. (https://spark.ngo/one-window-system-entrepreneurs-become-tax-exempt-yemen)

الشكل ٦: نسبة تمويل المعونات لتنمية القطاع الخاص

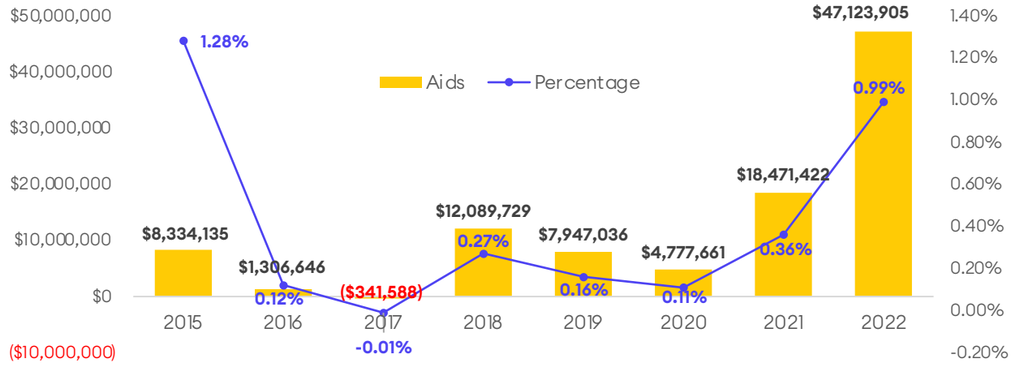

٢.٤ جهود المانحين في تنمية القطاع الخاص في اليمن

منذ اندلاع النزاع في اليمن، ركزت المساعدات الدولية بشكل حصري تقريباً على الإغاثة الإنسانية للاستجابة للأزمة الإنسانية المتدهورة بسرعة في البلاد. وباستخدام البيانات الواردة في البوابة الإلكترونية (d-portal) للمبادرة الدولية للشفافية في المعونة[٣٥]، يوضح الشكل (٦) أن المساعدات الخارجية المخصصة لفئات تنمية القطاع الخاص بلغت ٩٩,٠٪ من إجمالي المساعدات الخارجية لليمن.[٣٦]

يتم توزيع تمويل المساعدات المخصصة لقطاعات تنمية القطاع الخاص في اليمن على الأنشطة الكلية (مثل استهداف تحسين بيئة الأعمال والاستقرار النقدي والقطاع المصرفي)، وعلى الأنشطة المتوسطة (مثل استهداف سلاسل القيمة لبعض القطاعات والمنظمات الوسيطة التي تقدم خدمات للشركات)، وعلى الأنشطة

الجزئية أو التدخلية (مثل تقديم الدعم المباشر لرواد الأعمال بما في ذلك من خلال التمويل والتوظيف وبرامج التدريب). يعرض الملحق (١) خريطة لجميع برامج المانحين التي يمكن اعتبارها مساهمة في تنمية القطاع الخاص في اليمن منذ بداية النزاع بناء على البحوث الأولية والثانوية التي أجريت في إطار هذه الدراسة.

ومن الجدير بالذكر أن غالبية تمويل المساعدات الذي ينتهي به الأمر إلى دعم تنمية القطاع الخاص في اليمن لا يقدم عادة خصيصاً لتنمية القطاع الخاص. على سبيل المثال، حققت الودائع الكبيرة بالعملات الأجنبية التي قدمتها المملكة العربية السعودية للبنك المركزي اليمني لتغطية واردات السلع الأساسية هدفها الأساسي المتمثل في استقرار أسعار المواد الغذائية وضمان استمرار توافر الغذاء في السوق (هدف إنساني)، ولكنها لعبت أيضاً دوراً محورياً في تنمية القطاع الخاص حيث استفاد مستوردو الأغذية منها في الحفاظ على أعمالهم. وبالمثل، فإن العديد من البرامج الصغرى/برامج التدخل لها هدف يتعلق بسُبل كسب الرزق (توفير فرص مدرة للدخل) على الرغم من أنها تؤدي في نهاية المطاف إلى تقديم الدعم لتنمية القطاع الخاص، لا سيما للمشاريع متناهية الصغر.

وتكشف خريطة البرامج الممولة من الجهات المانحة عن تركيز مفرط على دعم المشاريع متناهية الصغر. والبرنامج الوحيد الذي يحتوي على بعض الأنشطة التي تقدم الدعم للشركات المتوسطة وربما الكبيرة هو برنامج التعافي الاقتصادي وسبل العيش التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية[٣٧]، والاستثمار المباشر الوحيد من قبل مؤسسات تمويل التنمية[٣٨] مع شركات القطاع الخاص الكبيرة في اليمن هو خط ائتمان مؤسسة التمويل الدولية/بنك تنمية ريادة الأعمال الهولندي المقدم لمجموعة هائل سعيد أنعم، وهو أول استثمار من هذا النوع لمؤسسة التمويل الدولية في اليمن في العقد الماضي (انظر الملحق ١).[٣٩]

٣٥ تجمع المبادرة الدولية للشفافية في المعونة أكثر من ٩٠ حكومة ومؤسسة متعددة الأطراف والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني وغيرها لزيادة الشفافية والافصاح في الموارد المتدفقة إلى البلدان النامية. وتنشر ١,٥٠٠ منظمة بياناتها على هذه المبادرة، ولدى بعض الجهات المانحة مثل المملكة المتحدة وهولندا وبلجيكا قواعد إلزامية للمنظمات التي تتلقى مساعداتها لرفع نفقاتها إلى المبادرة.

٣٦ وفق حسابات الكتاب لهذه الورقة باستخدام البيانات الموجودة على البوابة الالكترونية (d-portal). وقطاعات المعونة المستخدمة لحساب تمويل تنمية القطاع الخاص هي: الخدمات المصرفية والمالية، والخدمات التجارية وغيرها من الخدمات، والثروة السمكية، والصناعة، والسياسات واللوائح التجارية. وتجدر الإشارة إلى أن هذه البوابة الالكترونية لا تحتوي على بيانات المساعدات من المانحين الإقليميين (دول مجلس التعاون الخليجي) إلى اليمن.

٣٧ الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، "وثيقة وقائع النمو الاقتصادي والتعافي وسبل العيش والزراعة للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في اليمن". الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. (https://www.usaid.gov/yemen/fact-sheets/economic-growth-recovery-livelihoods-and-agriculture).

٣٨ تُعرّف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مؤسسات تمويل التنمية الوطنية والدولية بأنها "بنوك تنمية متخصصة أو فروع تم إنشاؤها لدعم تنمية القطاع الخاص في البلدان النامية. وعادةً ما تكون مملوكة بأغلبية من قبل الحكومات الوطنية ومصدر رأس مالها من صناديق التنمية الوطنية أو الدولية أو تستفيد من الضمانات الحكومية. وهذا يضمن جدارتها الائتمانية، مما يمكنها من جمع مبالغ كبيرة من المال في أسواق رأس المال الدولية وتوفير التمويل بشروط تنافسية للغاية". (https://www.oecd.org/development/development-finance-institutions-private-sector-development.htm).

٣٩ مؤسسة التمويل الدولية، "مؤسسة التمويل الدولية تعقد شراكة مع مجموعة هائل سعيد أنعم وشركاه لتعزيز الأمن الغذائي في اليمن"، مؤسسة التمويل الدولية، ١٠ أغسطس ٢٠٢١م. (https://pressroom.ifc.org/all/pages/PressDetail.aspx?ID=٢٦٥٦٤).

٥. إشراك القطاع الخاص في اليمن

تستوعب سياسات ونهج إشراك القطاع الخاص أن شركات القطاع الخاص من أهم أصحاب المصلحة في تخطيط وتصميم التدخلات المستدامة، كما أنها تتمتع بموضع جيد لتنفيذ مجموعة واسعة من المشاريع، لا سيما تلك التي لها عوائد إنسانية وتنموية. لذلك، يُعرّف إشراك القطاع الخاص بأنه نهج للتخطيط ولتصميم وتنفيذ البرامج تقوم من خلاله الحكومات أو وكالات التنمية الدولية بالتشاور ووضع الاستراتيجيات والتنسيق والتعاون والتنفيذ مع القطاع الخاص لتحقيق تغطية أكبر واستدامة وتحسين للمخرجات الإغاثية والتنموية.[٤٠]

في اليمن، بطبيعة الحال كان تفاعل الحكومة مع القطاع الخاص من القضايا المثيرة للجدل. وأظهرت المقابلات التي أجريت في إطار هذه الدراسة عن مستوى عالٍ من انعدام الثقة بين القطاع الخاص والجهات الحكومية. وأشار العديد ممن تمت مقابلتهم إلى أن المشاركة الفعّالة بين الحكومة والجهات المانحة وبين القطاع الخاص هي إحدى الفرص الضائعة في مجال التنمية وصنع السياسات الاقتصادية في اليمن. وستُقيّم الأقسام الآتية النُهج التي تتبعها الحكومة والجهات المانحة لإشراك القطاع الخاص في اليمن، مسترشدة بالإطار التحليلي المذكور بالتفصيل في الجزء الثاني.

١.٥ جهود القطاع العام في مجال إشراك القطاع الخاص في اليمن

في أعقاب احتجاجات عام ٢٠١١م والتغيير الحكومي الذي أعقب ذلك، كانت الشراكة مع القطاع الخاص واحدة من المجالات ذات الأولوية التي حددتها الحكومة وشركاؤها الدوليون. وتضمن إطار المساءلة المتبادلة المتفق عليه بين الحكومة اليمنية وشركائها الدوليين في سبتمبر ٢٠١٢م[٤١] التزاماً من الحكومة بسن تشريعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص.[٤٢] وفي حين تم إحراز تقدم في صياغة قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتقديمه إلى البرلمان، إلا أن تصاعد الصراع في نهاية عام ٢٠١٤م حال دون إحراز مزيد من التقدم في إقرار القانون. ومن الأنشطة الرئيسية الأخرى خلال الفترة الانتقالية بعد عام ٢٠١١م توقيع مذكرة تفاهم في نوفمبر ٢٠١٤م بين الحكومة والقطاع الخاص بهدف رئيسي هو «... دعم كل من الحكومة اليمنية والقطاع الخاص اليمني لتحديد مسار واضح لإشراك القطاع الخاص في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة».[٤٣] وحددت مذكرة التفاهم آلية حوار رسمية بين الحكومة والقطاع الخاص، وأقرت إنشاء لجنة مشتركة معنية بالشركات الصغيرة والمتوسطة، وإشراك القطاع الخاص في تطوير سلاسل القيم في القطاعات المختلفة. كما دعت إلى إجراء إصلاحات للحد من الفساد وحماية الملكية الخاصة وتوفير

٤٠ الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، "سياسة إشراك القطاع الخاص". (https://www.usaid.gov/sites/default/files/٢٠٢٢-٠٥/usaid___psepolicy___final.pdf)

٤١ البنك الدولي، "المانحون يدعمون المرحلة الانتقالية في اليمن بمبلغ ٦,٤ مليار دولار"، بيان صحفي للبنك الدولي، ٤ سبتمبر ٢٠١٢م. (https://www.worldbank.org/en/news/press-release/٢٠١٢/٠٩/٠٤/donors-support-yemens-transition-six-point-four-billion-dollars)

٤٢ المكتب التنفيذي، "تقرير الوضع للربع الثاني. إطار المساءلة المتبادلة (تعهدات وإصلاحات)"، المكتب التنفيذي، اليمن، ٢٢ يونيو ٢٠١٤م. (https://overseas.mofa.go.kr/ye-ko/brd/m/١١٢٤٨/down.do?brd___id=seq&٩٤٣٢=seq&١٠٨٢٦٦=data___tp=A&file___seq=٢)

٤٣ الحكومة اليمنية، "مذكرة تفاهم بين حكومة الجمهورية اليمنية والقطاع الخاص اليمني"، وزارة التخطيط والتعاون الدولي اليمنية. ١٨ نوفمبر ٢٠١٤م. (http://www.pdf-yemen.com/PDF/Laws/Memorandum___CIPE___Understanding%٢٠of%٢٠FINAL%٢٠English%٢٠Nov%٢٠٢٠١٨%٢٠٢٠١٤%٢٠٢٠٢٠.pdf)

متطلبات بيئة استثمارية مناسبة للقطاع الخاص تكون جاذبة للاستثمار المحلي والأجنبي.[٤٤] ومرة أخرى، حال تصاعد النزاع بعد وقت قصير من توقيع مذكرة التفاهم هذه دون إحراز مزيد من التقدم في تنفيذها.

كما اختتم مؤتمر الحوار الوطني الذي عقد بين مارس ٢٠١٣م ويناير ٢٠١٤م في اليمن بعدد من التوصيات المتعلقة بإشراك القطاع الخاص. فعلى سبيل المثال، كانت إحدى التوصيات هي «إصدار القوانين والتشريعات التي تعزز وتشجع مساهمات القطاع الخاص في التنمية الشاملة». ومن التوصيات الأخرى «إصدار قرار بإنشاء مجلس اقتصادي اجتماعي كإطار مؤسسي للشراكة بين القطاع الخاص والحكومة ومنظمات المجتمع المدني في جميع أنحاء البلاد والمحافظات».[٤٥] وتوقفت الجهود المبذولة لتنفيذ هذه التوصيات وغيرها من توصيات مؤتمر الحوار الوطني بسبب اندلاع الصراع.

منذ اندلاع الصراع، عقدت عدد من الاجتماعات المخصصة بين السلطات الحكومية (في عدن وصنعاء) والقطاع الخاص للنقاش والتشاور حول مواضيع مختلفة، من البنوك والكهرباء إلى الجمارك والضرائب. ومع ذلك، وبسبب عدم وجود عملية مشاركة منظمة ومتسقة، سواء قبل النزاع أو منذ بدايته، كانت الرسالة المشتركة التي ظهرت في المقابلات هي الشعور السائد من قبل ممثلي القطاع الخاص بأنه لا يزال هناك غياب «رغبة» حقيقية داخل القطاع العام لإشراك القطاع الخاص كشريك موثوق به في عملية التنمية في اليمن.

وساهمت عدد من التجارب السلبية الأخيرة في هذا الشعور. على سبيل المثال، في يوليو ٢٠٢١م، رفعت الحكومة في عدن سعر الصرف للدولار الجمركي بنسبة ١٠٠٪ (من ٢٥٠ ريال يمني إلى ٥٠٠ ريال يمني)، حيث أتخذ القرار دون استشارة القطاع الخاص، مما أدى إلى رفض الغرفة التجارية في عدن للقرار والاحتجاج عليه.[٤٦] وعلى الرغم من أن الحكومة نفذت القرار في نهاية المطاف، إلا أنه أدى إلى تصدع إضافي في العلاقة المتدهورة بالفعل بين القطاعين العام والخاص. واستمراراً لهذا التوجه، نفذت الحكومة في عدن زيادة ثانية في سعر صرف الدولار الجمركي في يناير ٢٠٢٣م من ٥٠٠ ريال يمني إلى ٧٥٠ ريال يمني. وقد تم ذلك مرة أخرى دون استشارة القطاع الخاص، مما تسبب في انهيار إضافي في العلاقة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

ومن جانب آخر، وهذه المرة في صنعاء، أعلنت السلطات في سبتمبر ٢٠٢٣م عن تقديم قانون جديد إلى البرلمان في صنعاء للمصادقة عليه لمنع التعاملات الربوية.[٤٧] وتسبب هذا القرار في مخاوف كبيرة للقطاع الخاص بما في ذلك القطاع المصرفي والمستثمرين وحتى البنوك الإسلامية ومؤسسات التمويل الأصغر حيث حظر القانون أيضاً صيغ «المرابحة»، وهي المنتج الرئيسي المتوافق مع الشريعة الإسلامية الذي تقدمه البنوك الإسلامية ومؤسسات التمويل الأصغر في اليمن. وقد تم الإعلان عن القانون من قبل الحكومة في صنعاء وتقديمه للبرلمان دون مشاورات كافية مع القطاع الخاص. وقد عقدت منظمات الأعمال الخاصة كجمعية البنوك واتحاد الغرف التجارية إلى جانب العديد من المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني اجتماعات وفعاليات وورش عمل متعددة خلال الفترة سبتمبر ٢٠٢٢ - مارس ٢٠٢٣ وقدمت مقترحاتها لمحاولة ثني السلطات في صنعاء عن المضي قدماً في هذا القانون[٤٨] وبيان المخاطر المترتبة على إنفاذه ليس فقط على القطاع المالي، بل على كافة الأنشطة الاقتصادية والتنمية في اليمن.[٤٩] ومع ذلك، قام البرلمان في صنعاء بالمصادقة على القانون في مارس ٢٠٢٣م.

في الجانب الإيجابي، تمثلت إحدى الخطوات المشجعة في إضفاء الطابع المؤسسي على إشراك القطاع الخاص في إنشاء اللجنة الوطنية لتسهيل التجارة من قبل مجلس الوزراء في عدن في مايو ٢٠٢٢م. ويرأس اللجنة وزير الصناعة والتجارة وتضم في عضويتها نواب الوزراء ورؤساء الهيئات العامة ذات العلاقة، فضلاً عن ممثلين عن اتحاد الغرف التجارية، واتحاد المخلصين الجمركيين، وشركات الشحن والتأمين. وتختص اللجنة بوضع استراتيجية وطنية لتسهيل التجارة بالإضافة إلى الإشراف على تنفيذ إصلاحات السياسات المتعلقة بالتجارة، والمساهمة في تحسين بيئة الأعمال، وتقديم المشورة بشأن التشريعات واللوائح المتعلقة بالسياسات المعتمدة في الموانئ الجوية والبرية والبحرية. ومع ذلك، كان التقدم بطيئاً في تفعيل هذه اللجنة ولم تعقد اجتماعها الأول إلا في ٢٢ ديسمبر ٢٠٢٢م، أي بعد سبعة أشهر من الإعلان عنها. بدون التنفيذ الفعال وإحراز التقدم من قبل هذه اللجنة، يمكن أن يكون التأثير الإيجابي المتوقع على إشراك القطاع الخاص محدوداً. وفي خطوة أخرى مشجعة في مجال إشراك القطاع الخاص، انعقدت في صنعاء أربع دورات لمنتدى الاستثمار بين سبتمبر ٢٠٢٢ ومارس ٢٠٢٣. في كل دورة للمنتدى، التقى كبار ممثلي القطاع العام والخاص لمناقشة التحديات واستكشاف الفرص في عدد من أهم القطاعات الحيوية مثل الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وقطاع الكهرباء، وقطاع النقل، وقطاع الزراعة. وفي حين قدم هذا المنتدى مساحة مهمة للحوار بين القطاعين العام والخاص وتمكن من ضمان مشاركة كبار صناع القرار، إلا أنه لم يتضح بعد ما إذا تم تنفيذ أي خطوات ملموسة بناءً على مناقشات المنتدى.[٥٠]

٤٤ ماثيو غودوين، "اتفاق تاريخي: الشراكة بين القطاعين العام والخاص لحماية مستقبل اليمن"، مركز المشاريع الدولية الخاصة، ١١ ديسمبر ٢٠١٤م. (https://www.cipe.org/blog/٢٠١٤/١٢/١١/an-historic-agreement-public-private-partnership-to-safeguard-yemens-future/)

٤٥ "وثيقة نتائج مؤتمر الحوار الوطني". مؤتمر الحوار الوطني الشامل. ٢٠١٤م. (https://www.peaceagreements.org/masterdocument/١٤٠٠)

٤٦ وأضاف أن "الغرفة التجارية في عدن ترفض قرار الحكومة اليمنية برفع سعر الدولار الجمركي". سي إن بي سي عربية، ٩ سبتمبر ٢٠٢٢م. (https://www.cnbcarabia.com/٢٠٢٢/٠٩/١٤/٨٦٤٨٩/غرفة-التجارة-في-عدن-ترفض-قرار-الحكومة-اليمنية-رفع-سعر-الدولار-الجمركي)

٤٧ وكالة الأنباء اليمنية، "مجلس الوزراء يوافق على مشروع قانون لمنع المعاملات الربوية"، وكالة الأنباء اليمنية، ٥ سبتمبر ٢٠٢٢م. (http://www.ypagency.net/٤٧٤١١٤)

٤٨ جمعية البنوك اليمنية، "توصيات جلسة النقاش حول مشروع قانون منع المعاملات الربوية"، جمعية البنوك اليمنية، ٦ ديسمبر ٢٠٢٢م.(https://yemen-yba.com/١٣٣٦١/)

٤٩ فؤاد الفتاح، "القطاع الخاص يناقش مشروع قانون لمنع المعاملات الربوية ويشدد على أهمية أن تضمين مواداً لتحسين بيئة الأعمال"، مجلة المشاريع، ٢٥ سبتمبر ٢٠٢٢م. (https://magzenprojects.com/news.php?id=٦٧٣)

٥٠ منتدى الاستثمار https://www.facebook.com/invest4um

٢.٥ دعم المانحين لإشراك القطاع الخاص في اليمن

يمكن أن تشمل أنشطة إشراك القطاع الخاص من قبل المانحين طيفاً واسعاً من أنواع الإشراك، كما هو موضح في تعريف الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية الوارد في الشكل رقم ٧. في اليمن، تندرج غالبية أنشطة إشراك القطاع الخاص من قبل الجهات المانحة تحت فئة الأنشطة التي تتم بقيادة المانح، حيث تحاول أنشطة المانحين ومساعداتهم الاستفادة من موارد القطاع الخاص وخبراته في المقام الأول من خلال عملية التعاقد.

الشكل ٧: نطاق إشراك القطاع الخاص

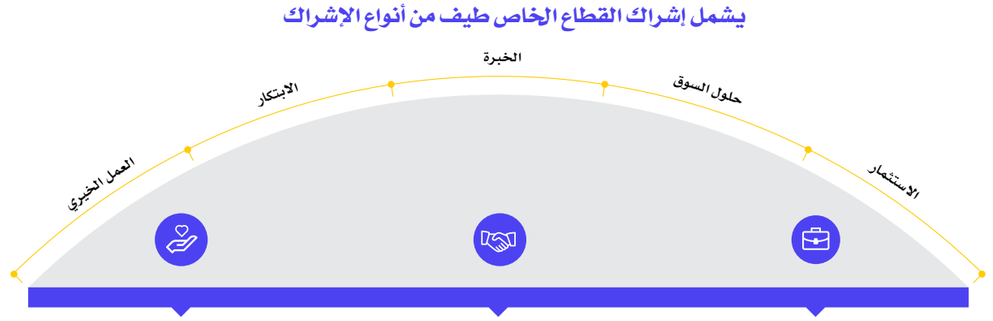

المصدر: سياسة مشاركة القطاع الخاص التابعة للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية[٥١]

لا يوجد سوى ثلاثة أمثلة معروفة في اليمن للإشراك الذي يقوده القطاع الخاص، حيث يكون المانحون هم الميسرون وتتناول الأنشطة والمساعدات القيود المفروضة على القطاع الخاص أو المخاطر التي يواجهها. وتعتبر أقدم مبادرة تهدف إلى إشراك وتعزيز أصوات القطاع الخاص في أولويات اليمن هي فريق الإصلاحات الاقتصادية الذي يدعمه مركز المشروعات الدولية الخاصة.[٥٢] وقد جمع فريق الإصلاحات الاقتصادية قادة الأعمال المؤثرين منذ عام ٢٠١٢م بهدف «العمل مع بقية أعضاء القطاع الخاص والخبراء الاقتصاديين ومنظمات المجتمع المدني لتقديم رؤى ولطرح حلول اقتصادية كشركاء وداعمين ودعاة لإثراء وتعزيز الجهود الحكومية لتحسين السياسات الاقتصادية في اليمن».[٥٣] ومنذ إنشائه وحتى الآن، أصدر فريق الإصلاحات الاقتصادية العديد من أوراق الموقف وموجزات السياسات، وشارك مع الحكومة والجهات المانحة، ودعا إلى عدد من المبادرات الخاصة بالسياسات المختلفة. ويشعر أعضاء فريق الإصلاحات الاقتصادية أن وجود آليات واضحة وفعّالة لإشراك القطاع الخاص كان يمكن أن يجعل جهودهم أكثر تأثيراً بكثير.

المثال الثاني هو تكتل القطاع الخاص. بدعم من البنك الدولي (ولاحقاً من وزارة الخارجية والتنمية البريطانية في المملكة المتحدة)، تم إنشاء تكتل القطاع الخاص اليمني وإطلاقه في يناير ٢٠١٩م بهدف مواءمة وتنسيق جهود القطاع الخاص اليمني في الجهود الإنسانية والإنمائية والتعافي

٥١ المرجع السابق نفسه.

٥٢ مركز المشروعات الدولية الخاصة، "اليمن: حلول القطاع الخاص أثناء النزاع"، مركز المشروعات الدولية الخاصة. (https://www.cipe.org/projects/yemen/)

٥٣ المنتدى الاقتصادي اليمني، "حول فريق الإصلاحات الاقتصادية"، المنتدى الاقتصادي اليمني. (http://www.yemenief.org/en/en-Page.aspx?page___id=٢)

وإعادة الإعمار الجارية، وإعطائه صوتاً في صنع القرار الاقتصادي.[٥٤] ويتألف التكتل من ممثلين عن كيانات القطاع الخاص الرئيسية بما في ذلك الغرف التجارية من جميع أنحاء البلاد وجمعيات إدارة الأعمال الرئيسية. وتقدم الأهداف التي حددها تكتل القطاع الخاص مؤشراً جيداً على وجهات نظر القطاع الخاص تجاه ما يجب أن ينطوي عليه إشراك القطاع الخاص في اليمن (انظر المربع ٢).

المربع ٢: أهداف تكتل القطاع الخاص في اليمن

إشراك القطاع الخاص في صنع السياسات الاقتصادية

- إشراك تكتل القطاع الخاص في الأدوار الرئيسية لبناء الملف الاقتصادي وضمان مشاركته في المفاوضات حوله.
- التنسيق مع التكتل لتحييد المنشآت الاقتصادية عن آثار وتداعيات الصراع.
- التنسيق مع القطاع الخاص لتمثيله في مجالس إدارة المؤسسات الاقتصادية والإنتاجية الرسمية الرئيسية ذات الصلة بالقطاع الخاص.

تعزيز دور القطاع الخاص في الجهود الإنسانية والإنمائية

- إشراك تكتل القطاع الخاص في عملية صنع القرار بشأن التدخلات الإغاثية مثل تصميم البرامج والمشاريع الإنسانية المقدمة من الجهات المانحة والجهات الرسمية قبل اعتمادها وتنفيذها.
- يجب أن تساهم برامج المساعدات في تعزيز وتنشيط الاقتصاد والأسواق ويجب ألا تتسبب بضرر يطال القطاع الخاص. ويمكن القيام بذلك من خلال تشجيع المشتريات المحلية من مواد المعونة وتقديم الخدمات لتنشيط الاقتصاد.

إشراك القطاع الخاص في برامج وجهود التعافي وإعادة الإعمار

- يطلب القطاع الخاص أن يكون شريكاً أساسياً ومؤثراً في رسم الاستراتيجيات والسياسات والبرامج لمراحل التعافي وإعادة الإعمار وإنشاء صناديق استثمارية وتنموية تساهم في إعادة الإعمار والتعافي. وستتولى إدارة هذه الصناديق هيئة مستقلة تضم ممثلين من القطاع الخاص.

لسوء الحظ، يبدو أن تكتل القطاع الخاص يواجه تحديات جمّة في تحقيق دور فعال مستدام كممثل لأصوات القطاع الخاص في اليمن. ووفقاً للمقابلات التي أجريت في إطار هذه الدراسة، أصبحت الشمولية التي يهدف إليها تكتل القطاع الخاص عائقاً، حيث أصبح من الصعب التقدم وتحقيق توافق في الآراء بين جميع أعضائه في ظل السياق السياسي المتأفر بشكل متزايد وتدخلات أطراف النزاع. ومع ذلك، يمكن أن تكون الدروس المستفادة من هذه التجربة مفيدة لأي عمليات أو آليات مستقبلية للمشاركة مع القطاع الخاص في اليمن.

المثال الثالث يتمثل في قضية أزمة ناقلة النفط صافر.[٥٥] عندما فشلت المفاوضات بين مكتب المبعوث الخاص للأمين العام والسلطات في صنعاء في تمكين تفتيش ناقلة صافر المتهالكة ونقل النفط الذي تحتويه، اقترحت مجموعة فاهم – وهي شركة يمنية تجارية– حلاً. وفي نهاية المطاف، أدى اقتراحهم إلى اتفاقية وقعتها الأمم المتحدة ومجموعة فاهم والسلطات في صنعاء.[٥٦] وفي وقت لاحق، أصبحت مجموعة هائل سعيد أنعم وشركاه أول كيان من القطاع الخاص يُساهم بمبلغ ١,٢ مليون دولار أمريكي لدعم الدعوة الطارئة للأمم المتحدة لتنفيذ الاتفاقية.[٥٧] وتمثل هذه المساهمة نموذجاً فريداً في إشراك القطاع الخاص في جهود بناء السلام التي يمكن توسيع نطاقها وتكرارها في اليمن أو في سياقات أخرى.

٥٤ الموقع الالكتروني الخاص بتكتل القطاع الخاص اليمني، "تكتل القطاع الخاص في اليمن". تكتل القطاع الخاص في اليمن. (https://yemen-psc.org)

٥٥ إد قيصر، "السفينة التي أصبحت قنبلة"، نيويوركر، ٤ أكتوبر ٢٠٢١م. (https://www.newyorker.com/magazine/٢٠٢١/١٠/١١/the-ship-that-became-a-bomb)

٥٦ "مذكرة تفاهم"، عبد الله محمد فاهم وشركاه، اللجنة الإشرافية لتنفيذ اتفاقية الصيانة العاجلة والتقييم الشامل للخزان العائم صافر، الأمم المتحدة، ٥ مارس ٢٠٢٢م. (https://yemen.un.org/sites/default/files/٢٠٢٢-٠٦-MOU-FSO%٢٠Safer-March%٢٠٢٠٢٥.pdf)

٥٧ "مجموعة هائل سعيد أنعم تتعهد بتقديم ١,٢ مليون دولار أمريكي لدعم نداء الأمم المتحدة الطارئ لناقلة صافر– اليمن"، منسق الأمم المتحدة المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية في اليمن، ٢٥ أغسطس ٢٠٢٢م. (https://reliefweb.int/report/yemen/hsa-group-pledges-us١٢-million-support-uns-emergency-fso-safer-appeal)

٦. التوصيات الرئيسية

هناك حاجة إلى نقلة نوعية لإطلاق العنان لإمكانات القطاع الخاص اليمني كمحرك للانتعاش الاقتصادي والنمو، وبالتالي كصاحب مصلحة رئيسي في جهود السلام والاستقرار في اليمن. تحتاج السلطات الحكومية وكذلك الجهات الفاعلة الإنمائية الدولية إلى الاعتراف بالقطاع الخاص في اليمن كشريك في التصدي للتحديات الإنسانية والإنمائية التي تواجه البلاد، بدلاً من معاملته إما كمستفيد أو مزود للسلع والخدمات (من قبل الجهات الفاعلة الإنمائية الدولية)، أو كمصدر للدخل (من قبل السلطات الحكومية). وفي حين أن هناك حججاً حقيقية للاستمرار في التركيز على تدخلات الإغاثة نظراً للوضع الإنساني المتردي، هناك إدراك متزايد بين وكالات التنمية الدولية والسلطات الحكومية والقطاع الخاص والجمهور اليمني بالحاجة إلى الانتقال إلى تدخلات تنمية اقتصادية أكثر استدامة. ويعرض القسم التالي توصيات عملية لمختلف أصحاب المصلحة لدعم القطاع الخاص وإشراكه بشكل فعّال مع مراعاة السياق الحالي في اليمن.

١.٦ توصيات للسلطات الحكومية

تجنب الإجراءات الاقتصادية التصعيدية والتقسيمية: التي تؤثر على الاقتصاد الكلي وتؤثر على القطاع التجاري والمواطنين اليمنيين في جميع أنحاء البلاد. وكذا تجنب تسييس نشاط القطاع الخاص وحماية القطاع الخاص من الانخراط في الصراع السياسي.

إنشاء عملية واضحة للحوار بين القطاعين العام والخاص: بقيادة أعلى مستوى من القيادة من جانب القطاع العام كبادرة تظهر الالتزام بالتفاعل مع القطاع الخاص. ويمكن أن يُساعد الحوار بين القطاعين العام والخاص في خلق بيئة تنظيمية أكثر قابلية للتنبؤ، وزيادة الشفافية والثقة بين أصحاب المصلحة، وتحديد الإصلاحات والتدخلات الرئيسية التي يمكن أن تحسن بيئة الأعمال وتجذب الاستثمارات. وفي مسح أجراه البنك الدولي شمل العاملين في مجال الحوار بين القطاعين العام والخاص، اعتقد ٦٣٪ من المبحوثين أن الحوار بين القطاعين العام والخاص ساهم في بناء السلام.[٥٨]

ومن أجل أن تتكلل عملية الحوار بين القطاعين العام والخاص بالنجاح، ينبغي أن تكون ذات منحى عملي، وأن تضمن الاستمرارية (وليس حدثاً لمرة واحدة)، وأن تستند إلى جدول أعمال حوار مشترك يتم تحديثه بانتظام، وأن تتبع آلية واضحة لرصد الإجراءات المتفق عليها ورفع التقارير حولها. كما ينبغي أن تضمن شمولية القضايا التي تواجه مختلف أنواع الشركات الخاصة حسب الحجم (من الشركات الأصغر إلى الكبيرة) وحسب القطاع. وينبغي أن تبثق عن عملية الحوار على المستوى الوطني عمليات الحوار على مستوى المحافظات التي يمكن أن تعالج واقع السياقات المحلية المتنوعة في كل محافظة.

وضع استراتيجية واضحة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والانتعاش والتنمية: التي يمكن أن تساعد في إشراك وتوجيه استثمارات القطاع الخاص. وينبغي أن تركز هذه الاستراتيجية على تحقيق مكاسب عملية سريعة فورية وقصيرة الأجل، حيث يصعب وضع خطط طويلة الأجل في سياق الصراع الذي لا يمكن التنبؤ به على الإطلاق. ومن المهم أن تحفز الاستراتيجية القطاع الخاص للاستثمار وتحول دون مغادرة المزيد من رأس المال المحلي إلى الخارج في ظل تنافس إقليمي كبير و تسهيلات تقدمها الحكومات المختلفة وواقع محلي صعب ومعقد.

التركيز على ما هو قابل للتنفيذ ضمن الأطر القانونية والمؤسسية القائمة: حيث تميل بعض السلطات العامة إلى تثبيط السعي نحو مبادرات القطاع الخاص مثل الشراكة بين القطاعين العام والخاص بسبب عدم وجود قوانين محددة تحكمها. إن إصدار قوانين جديدة في ظل السياق الحالي في اليمن تُعد عملية معقدة ومستبعدة للغاية. ومع ذلك، هناك مجال كبير للنمو ضمن الأطر القانونية الحالية (مثل قانون الاستثمار الحالي وقرار المناطق الصناعية الخاصة)، وفي بعض الحالات، يمكن للسلطات العامة اللجوء إلى تنظيم هذه العملية عبر العقود والتعاقدات.[٥٩]

تحديد مشاريع البنية التحتية الرئيسية التي يمكن للقطاع الخاص الاستثمار فيها: في حين أن الاستثمارات الخاصة في مشاريع البنية التحتية محفوفة بالمخاطر في ظل حالة الصراع الحالية، إلا أن هناك قطاعات معينة ومناطق معينة في البلاد من المرجح أن تجذب الاستثمارات، خاصة من المستثمرين اليمنيين في المهجر أو المستثمرين من مناطق الخليج المجاورة. ومن الأمثلة على ذلك مشاريع الطاقة المتجددة على مستوى المرافق والشبكات الصغيرة التي تجتذب بالفعل بعض الاهتمام الاستثماري.[٦٠] ومثال آخر هو اتفاقية البناء والتشغيل ونقل الملكية الموقعة مع مستثمر مقيم في الإمارات العربية المتحدة لتشييد ميناء لتصدير المعادن.[٦١] كما عرضت الهيئة العامة للاستثمار في صنعاء عدداً من مشاريع البنية التحتية في قطاع النقل للاستثمارات في إطار نموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص في منتدى الاستثمار في يناير ٢٠٢٣م.[٦٢] وبمجرد تحديد قائمة بمشاريع البنية التحتية المحتملة، يجب على السلطات الحكومية إنشاء فريق عمل خاص لإزالة أي عقبات بيروقراطية وتسريع هذه المشاريع حتى الانتهاء.

تقييم جدوى إعادة إطلاق بعض المناطق الصناعية: التي كان مخططاً لها قبل اندلاع النزاع أو إنشاء مناطق جديدة. عمل اليمن على مفهوم إنشاء المناطق الصناعية منذ منتصف تسعينيات القرن العشرين. وفي عام ٢٠٠٥م، صدر القرار الجمهوري رقم ٧٩ لتنظيم إنشاء المناطق الصناعية وإدارتها والإشراف عليها.[٦٣] وبحلول عام ٢٠١٤م، تم الإعلان عن ١٣ منطقة صناعية،[٦٤] مع الانتهاء من دراسات الجدوى والتصاميم التفصيلية والدراسات البيئية والمواد الترويجية للاستثمارات لثلاث منها في عدن والحديدة وحضرموت.[٦٥] وفي الحديدة، حصل مقاول خاص على عقد بناء وتشغيل ونقل ملكية لتشييد المنطقة الصناعية في عام ٢٠١١م،[٦٦] وتم نقل أرض المنطقة الصناعية إلى الشركة في عام ٢٠١٤م قبل اندلاع الصراع.[٦٧] وفي حين أن هذه الاستثمارات قد يحفها مخاطر عالية، إلا إن مناطق معينة من البلاد مستقرة بما فيه الكفاية وتجذب انتباه مستثمرين محددين لهم علاقات بتلك المناطق. وبالنظر إلى حالة الصراع المستمرة، ينبغي اتخاذ تدابير واضحة لضمان نزاهة وشفافية عملية منح الاستثمار لتجنب وقوع هذه المناطق الصناعية أسيرة المصالح الخاصة.[٦٨] ولعبت المناطق الاقتصادية الخاصة والمجمعات الصناعية دوراً إيجابياً في الانتعاش بعد انتهاء الصراع والنمو الاقتصادي في بلدان مثل كوريا الجنوبية وتايوان.[٦٩]

٢.٦ توصيات للقطاع الخاص اليمني

التنظيم بفعالية لتقديم المطالب للحكومة والمجتمع الدولي: يجب على القطاع الخاص أن يعزز جهوده للظهور في شكل جبهة متماسكة يمكن أن توفر المعلومات وتوضح الحجج لصالح السياسات والأنظمة العامة المعقولة. وفي حين أن هناك حاجة إلى مساحة كافية لوجهات النظر المتنوعة، الا انه بدون وجود صوت نشط وهادف للقطاع الخاص خاصة بشأن القضايا التي تؤثر على جميع الجهات الفاعلة في القطاع الخاص، سيكون من الصعب على أصحاب المصلحة الآخرين اتباع سياسات متسقة وفعّالة من شأنها أن تساعد في إعادة بناء الاقتصاد اليمني. إن الجهود التي يبذلها اتحاد الغرف التجارية الصناعية اليمنية والغرف التجارية والصناعية في المحافظات المختلفة وفريق الإصلاح الاقتصادي وتكتل القطاع الخاص هي بداية جيدة في هذا الاتجاه الذي ينبغي تعزيزه.

تحديد الأولويات وتكثيف الجهود للتأثير على سياسة المساعدات الدولية تجاه اليمن: وهذا يتجاوز التواصل المباشر مع ممثلي السفارات ووكالات الإغاثة الدولية في اليمن. وينبغي أن تهدف منظمات الأعمال مثل الغرف التجارية وكذلك الشركات الفردية إلى أن تزيد من نشاطها من خلال المشاركة في الفعاليات ذات الصلة (مثل الاجتماعات السنوية واجتماعات الربيع للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي)، ووضع استراتيجية مؤثرة للتعامل مع البلدان المانحة الرئيسية على مستوى مقراتها الرئيسية.

إجراء تحسينات ملموسة في سياسات وممارسات حوكمة الشركات والامتثال: في سبيل جذب شركاء دوليين وزيادة حجم الاستثمار (سواء من مؤسسات تمويل التنمية أو من مصادر خاصة). ويكتسب هذا الأمر أهمية خاصة في حالة بقاء مؤسسات القطاع العام هشة ومجزأة، وفي هذه الحالة ستحتاج شركات القطاع الخاص إلى تحمل عبء التنظيم واللوائح من خلال تنفيذ معايير أعلى تفي بالمتطلبات الدولية وربما تتجاوز القوانين واللوائح المحلية المماثلة. ويمكن أن يساعد ذلك في معالجة وتخفيف أجزاء من المخاطر المرتبطة بالعمل في بيئة الأعمال في اليمن.

٥٨ "الحوار بين القطاعين العام والخاص في الأوضاع الهشة والمتأثرة بالنزاعات"، البنك الدولي، ٢٠١٤م. (https://documents.worldbank.org/curated/en/٥٤٨٤٥٠٤٨٢٥/pdf/١٠٨٣٠١٤٧٤٨٤٥٠٤٨٢٥-٩١/WP-Box٣٨٠TC-PPD-in-FCS-Report.pdf)

٥٩ مركز الموارد القانونية للشراكة بين القطاعين العام والخاص، التنظيم عبر العقود والتعاقد، الموقع الالكتروني لمركز الموارد القانونية للشراكة بين القطاعين العام والخاص، البنك الدولي. (https://ppp.worldbank.org/public-private-partnership/regulation-contract)

٦٠ وزارة الكهرباء والطاقة، "مناقصات توريد وتركيب واختبار وتشغيل وصيانة محطة طاقة شمسية وفق نموذج البناء والتشغيل ونقل الملكية"، وزارة الكهرباء والطاقة، ٢٠٢٠م. (https://moee-ye.com/site-ar/٨٩٧/)

٦١ محمد حاتم، "اليمن يخطط لإنشاء ميناء وطريق في المهرة بتكلفة ١٣٠ مليون دولار لنقل الملايين"، بلومبرغ، ٣ يناير ٢٠٢٣م. (https://www.bloomberg.com/news/articles/٢٠٢٣-٠١-٠٢/yemen-plans-١٣٠-million-port-road-in-mahra-to-move-minerals)

٦٢ الهيئة العامة للاستثمار، "قطاع النقل نموذجاً: تقرير خاص"، صفحة الهيئة العامة للاستثمار على الفيسبوك، ٢٤ يناير ٢٠٢٣م. (https://www.facebook.com/permalink.php?story_fbid=pfbid٠٣٢pGapWwWXmZriFVSZqBWdrQwLAJMukuK٤idpPXorb٩kKcnZ٨jQySVBaL٨GrTEauS٤l&id=١٠٠٠٦٤٨٩٣٩٤٢٤٤٤)

٦٣ "دليل ترويجي: المنطقة الصناعية - حضرموت"، ترجمة: الدليل الترويجي، المنطقة الصناعية حضرموت. وزارة الصناعة والتجارة، ٢٠٠٥م. (https://www.moit.gov.ye/moit/sites/default/files/دليل٢٠٠حضرموت٢٠للعرض.pdf)

٦٤ الثورة، "وزارة الصناعة أعدت ملخصات لعدد ١٣ منطقة صناعية في اليمن تشمل كل الأقاليم"، الثورة نيوز، ٢٢ مايو ٢٠١٤م. (https://althawrah.ye/archives/٨٣٥١٧)

٦٥ جمال مجاهد، "اليمن يخطط لإنشاء تسع مناطق صناعية"، المتمار نت، ١٣ يناير ٢٠١١م. (https://www.almotamar.net/pda/٨٧٧٧٧.htm)

٦٦ TYE، "إشهار شركة تهامة لتطوير وتشغيل المنطقة الصناعية بالحديدة"، الإيكونوميست اليمنية، ١٠ فبراير ٢٠١١م. (https://www.yemeneconomist.com/١٠١٨١/٢٠١١-٠٢-١٠-١٨-٤٧-٢٢/)

٦٧ الثورة، "توقيع اتفاقية تسليم أرض النواة في المنطقة الصناعية بالحديدة إلى شركة تهامة"، الثورة نيوز، ١٩ يناير ٢٠١٤م.(https://althawrah.ye/archives/٦٤٣٠١)

٦٨ البنك الأفريقي للتنمية، "المناطق الاقتصادية الخاصة في الأوضاع الهشة: أداة مفيدة للسياسات؟" البنك الأفريقي للتنمية، إدارة دعم المرحلة الانتقالية، يناير ٢٠١٥م. (https://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Generic-Documents/SEZ_-_anglais_-_SEZ_-_anglais.pdf)

٦٩ أرادنا أغاروال، "الأثر الاجتماعي والاقتصادي للمناطق الاقتصادية الخاصة في الهند"، مطبعة جامعة أكسفورد، ٢٠١٢م.

مواصلة وتنظيم الدور القيادي للقطاع الخاص في جهود الإغاثة الإنسانية والتنمية: لم تخفف هذه الجهود من المعاناة الهائلة في اليمن فحسب، بل سلطت الضوء أيضاً على الدور الذي يلعبه القطاع الخاص في حياة المواطنين اليمنيين. ويجب على الجهات الفاعلة في القطاع الخاص تنظيم اجتماعات ومنتديات دورية لوضع استراتيجية وتأطير مساهماتها بشكل أفضل في محور العمل الإنساني والتنمية والسلام، وتعلم الدروس من الأنشطة المختلفة في هذا المجال، واستكشاف فرص التعاون والتآزر فيما بينها ومع أصحاب المصلحة الآخرين مثل منظمات المجتمع المدني والجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية الدولية.

٣.٦ توصيات للمانحين الإقليميين والدوليين

إعطاء الأولوية لتدخلات تنمية القطاع الخاص وتوسيع نطاقها: تُبيّن الأدلة الأكاديمية أن تدخلات تنمية القطاع الخاص يمكن – بل وينبغي – تنفيذها في بداية عملية التعافي.[٧٠] في حين أن بعض المانحين في اليمن قد بدأوا في تضمين التدخلات التي تلبي احتياجات القطاع الخاص في اليمن، فإن غالبية هذه التدخلات تكون على نطاق صغير وعادة ما تتخذ نهج سُبل العيش بدلاً من نهج تنمية القطاع الخاص. وينبغي للمانحين الإقليميين والدوليين أن يضعوا خط أساس واضح لتمويلهم الحالي للمعونة المخصص لبرامج تنمية القطاع الخاص، وأن يسعوا إلى توسيع نطاقها مع توفير رقابة وتقييم واضحين. وينطبق هذا بشكل خاص على المانحين الإقليميين الذين يعدوا أكبر شركاء المساعدات لليمن والذين يتحولون بشكل متزايد نحو النهج القائمة على السوق في استراتيجيات المساعدات الخارجية الخاصة بهم.

المشاركة الفاعلة مع القطاع الخاص: يجب على المجتمع الدولي إيجاد عملية واضحة للانخراط والتفاعل النشط مع القطاع الخاص اليمني بخصوص المواضيع المختلفة ذات الاهمية. ولا ينبغي أن ينتظر هذا التفاعل والانخراط إلى حين ظهور جهة «موحدة» لتمثيل القطاع الخاص، لأنه ليس من المبرر وربما من غير الممكن توقع ظهور مثل هذه الجهة في ظل السياق الحالي في البلاد. بدلاً من ذلك، يجب تصميم عمليات التفاعل بمرونة لتكون مفتوحة للشركات ومنظمات الأعمال من مختلف الأحجام ومن مختلف القطاعات للاختيار الذاتي والمشاركة في هذه الأنشطة. وينبغي للمانحين الإقليميين والدوليين أن يتبنوا منظور القطاع الخاص عند تصميم تدخلاتهم لضمان أن تكون هذه التدخلات مسهلة لديناميكيات نظام السوق بدلاً من أن تكون معيقة لها، وأن تمهد الطريق لاستثمار القطاع الخاص في المستقبل. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للوكالات المانحة أن تتحول نحو إنشاء البرامج والتدخلات بشكل تشاركي مع القطاع الخاص، وأن تهدف في نهاية المطاف إلى الوصول إلى تصميم البرامج بقيادة القطاع الخاص بدلاً من نهج البرامج الحالي الذي تتحكم به الجهات المانحة بقوة.

الانخراط بنشاط مع الشركات الكبيرة لدعم روابط السوق

وزيادة تأثيرها: حتى الآن، ركزت الجهات الفاعلة الإنمائية الدولية في اليمن بشكل أساسي على تحفيز الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة – وخاصة المشاريع الصغيرة – في تدخلاتها. هذا مهم ولكن يجب أن يكون متوازناً مع تلبية احتياجات الشركات الكبيرة أيضاً. وكما هو مبين في هذه الدراسة، تتمتع الشركات الكبيرة بقدرات وكفاءات قد تفتقر إليها الشركات الأصغر حجماً، وهي ضرورية لتوليد فرص العمل وإطلاق الانتعاش الاقتصادي والنمو في البلاد. وعلاوة على ذلك، ومن خلال تعزيز استراتيجيات «الربط»، يمكن للمجتمع الدولي أيضاً الاستفادة من الشركات الكبيرة كأداة لإنشاء وتعزيز المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

الاستفادة من مجموعة المؤسسات والأدوات المتاحة لدعم القطاع الخاص: في حين يتزايد الإدراك للدور المحوري لمؤسسات التمويل التنموي في الأوضاع الهشة والمتأثرة بالنزاعات،[٧١] في اليمن لم يكن هناك سوى استثمار واحد لمؤسسات التمويل التنموي على مدار العقد الماضي (انظر المشروع رقم ١٨ من قبل مؤسسة التمويل الدولية وبنك تنمية ريادة الأعمال الهولندي في الملحق ١). وينبغي لمؤسسات التمويل التنموي والحكومات المساهمة فيها أن تستكشف بفاعلية فرص الاستثمار في مشاريع القطاع الخاص في اليمن، لا سيما بالاستفادة من نجاح الاستثمار الذي قامت به مؤسسة التمويل الدولية وبنك تنمية ريادة الأعمال الهولندي. وقد تكون الخطوة الأولى هي عقد اجتماع لمؤسسات التمويل التنموي لمعرفة المزيد عن الوضع في اليمن والفرص المتاحة. وكذا ينبغي للمانحين تعزيز وحشد أدوات تمويل مختلفة تتجاوز المنح، مثل تمويل التجارة، ورأس المال الاستثماري الجريء، والضمانات، وسندات الأثر الإنمائي، وصناديق مجابهة التحديات، والقروض المشتركة، والتسهيلات الائتمانية.

٧٠ الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، "دليل النمو الاقتصادي في البلدان الخارجة من الصراع"، مكتب النمو الاقتصادي، وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، ٢٠٠٩م. (https://www.calpnetwork.org/wp-content/uploads/٢٠٢٠/٠١/a-guide-to-economic-growth-in-post-conflict-countries.pdf)

٧١ الموقع الالكتروني الخاص بمنتدى تمويل التنمية. (https://www.dfifragilityforum.org)

العمل على المستويين الوطني والمحلي: تختلف مستويات وأنواع النزاعات والتحديات التشغيلية في جميع أنحاء اليمن، مما يخلق فرصاً ونقاط انطلاق للتدخلات دون الوطنية. وينبغي تصميم البرامج الممولة من المانحين بمرونة للسماح بمتابعة الفرص لدعم الإصلاحات أو تنفيذ برامج تنمية القطاع الخاص على المستوى الإقليمي أو مستوى المحافظات أو المديريات. ويقدم برنامج المرونة المؤسسية والاقتصادية في اليمن الممول من الاتحاد الأوروبي وبرنامج الانتعاش الاقتصادي وسبل العيش الممول من الولايات المتحدة (انظر المشروعين رقم ٨ و١١ في الملحق ١) أمثلة جيدة على التصاميم المرنة التي يمكن تكرارها وتوسيع نطاقها.

تحسين فهم الاقتصاد اليمني: يُمثل اليمن بيئة صعبة للعمل فيها مع سياق متغير باستمرار جرّاء الصراع الدائر. ويؤثر عدم وجود الوكالات المانحة داخل البلد (بسبب الحالة الأمنية) تأثيراً سلبياً على القدرة على تصميم برامج سريعة الاستجابة. لذلك، يجب على المانحين الدوليين النظر في نشر وتوسيع نطاق عدد من الأدوات والمنهجيات لتحسين فهمهم لما يحدث في الاقتصاد اليمني وتوجيه تدخلاتهم في الانتعاش الاقتصادي والتنمية بما في ذلك تنمية القطاع الخاص وإشراك القطاع الخاص. وتشمل هذه الأدوات والمنهجيات ما يلي:

- **تحليل الاقتصاد السياسي:** لفهم مستوى الالتزام السياسي بمختلف الإصلاحات والتدخلات على كل مستوى من مستويات الحكومة، والحماية من مخاطر وقوع برامج المانحين أسيرة المصالح الخاصة، وتحديد المؤسسات الفاعلة في القطاعين العام والخاص التي يمكنها قيادة وإدارة عمليات الانتعاش الاقتصادي، وفهم الدوافع والحوافز والتقاليد القانونية، وتاريخ السياسة، والعوامل الثقافية التي من المحتمل أن تؤثر على أي تدخلات مخطط لها، وتحديد الفائزين والخاسرين المحتملين من أي إصلاحات مطلوبة.
- **البيانات الرقمية واسعة النطاق:** مثل بيانات الإنارة الليلية والبيانات الأساسية للهاتف الخلوي، والتي يستخدمها العلماء بشكل متزايد كمقاييس بديلة للنشاط الاقتصادي. أظهرت التطورات الحديثة كيف يمكن استخدام بيانات الهاتف لإعادة بناء تقديرات دقيقة ومفصلة للفقر والثروة. فعلى سبيل المثال، استخدمت بيانات الهاتف الخلوي لاستكشاف نشاط القطاع الخاص في أفغانستان، ودمج هذه البيانات مع بيانات العنف المتاحة من ذلك البلد لتقييم كيفية تأثير النشاط العنيف على سلوك الشركات.[٧٢] وكذا يجب على الجهات المانحة دعم هذه الأدوات بالتزامن مع تحسين جمع البيانات الاقتصادية على المستويين الوطني ودون الوطني لتحسين فهم تطور النشاط الاقتصادي في اليمن.
- **إطار تشخيص النمو الاقتصادي:** الذي يبدو أنه الأنسب للبيئات المتأثرة بالصراعات، يمكن أن يوفر تحليلاً أكثر تفصيلاً للعلاقات السببية والنتيجة الكامنة وراء القيود المفروضة على النمو، ويمكن دمجه بسهولة مع نهج الاقتصاد السياسي. ويمكن أن يعطي معلومات عن أنواع البرامج التي من المحتمل أن تكون أكثر فاعلية ويحدد المشكلات المتعلقة بعملية تصميم التدخلات.[٧٣]
- **تحليل سلاسل القيمة:** الذي يُعد حالياً الأداة الأكثر استخداماً في التدخلات الاقتصادية الممولة من الجهات المانحة في اليمن. وهو مفيد في توجيه تحديد أولويات قطاعات معينة للتدخل.
- **إطار «جعل الأسواق تعمل لصالح الفقراء»:** هو نهج أوسع من سلاسل القيمة لأنه يُركز بشكل أوسع على الأسواق. ومن خلال تناول أنظمة السوق وحجمها واستدامتها، يجد نهج الأسواق التي تعمل لصالح الفقراء طرقاً لزيادة دخل الفقراء مع تعزيز إمكانية الوصول إلى المنتجات والخدمات الأخرى التي يحتاجون إليها.[٧٤] إذا ارتكز نهج الأسواق التي تعمل لصالح الفقراء على الاقتصاد السياسي الشامل وتحليل الصراع، فهو مناسب بشكل خاص لبيئات ما بعد الصراع لأنه ينطوي على عملية تشخيص السوق لحساب ديناميكيات السوق وأصحاب المصلحة، وهو مرن بما فيه الكفاية للتعامل مع الطبيعة الديناميكية والمتقلبة لبيئات ما بعد الصراع، ويدمج إدارة المخاطر لتجنب تفاقم الصراع.[٧٥]

٧٢ جوشوا بلومنستوك وآخرون، "انعدام الأمن والتنظيم الصناعي: أدلة من أفغانستان". ورقة عمل بحوث السياسات رقم ٨٣٠١، البنك الدولي، يناير، ٢٠١٨م. (https://openknowledge.worldbank.org/handle/١٠٩٨٦/٢٩٢١١.)

٧٣ ليزا كورتيس وآخرون، "تنمية القطاع الخاص في البيئات المتأثرة بالنزاعات: الموارد الرئيسية للممارسين"، لجنة المانحين لتنمية المشاريع، أكتوبر ٢٠١٠م.

٧٤ تريسي جوستل ولورا ميسنر، "مذكرة الممارسة ١: تطوير السوق في السياقات المتأثرة بالنزاع"، إنترناشونال ألرت. (https://www.international-alert.org/wp-content/uploads/٢٠٢١/٠٩/pdf.٢٠١٠-EN-١-Economy-Peacebuilding-Essentials-Practice-Note)

٧٥ كاتي ماكنتوش وجوانا باكلي، "التنمية الاقتصادية في الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات: دليل مواضيعي"، GSDRC، ٢٠١٥م. (https://assets.publishing.service.gov.uk/media/pdf.٥٧a٠٨٩٩-٠٤f-b٦٤٩٧٤٠٠٠١٤a/Econdevfragilestates١.)

الجزء الثاني:

الإطار التحليلي

من أجل تقييم السياق الحالي للقطاع الخاص في اليمن وتقييم التدخلات التي تقودها الحكومة والجهات المانحة لدعمه تم تصميم إطار عمل تحليلي لاستخلاص المعارف من الأدبيات الأكاديمية والدراسات في مجال السياسات حول القطاع الخاص في الأوضاع الهشة والمتأثرة بالصراع من أجل تطبيق نتائج إطار العمل على الحالة اليمنية.

ينظر الإطار التحليلي أولاً في التنظيم الصناعي ومحددات البقاء للمنشآت لفهم هيكل الشركات في الأوضاع الهشة والمتأثرة بالصراع. كما أن هذا الإطار يقوم باستكشاف النقاش حول أهمية المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر غير الرسمية مقابل الشركات الكبيرة و«الوسط المفقود» في التنمية الاقتصادية في الأوضاع الهشة والمتأثرة بالصراع.

كما يقيّم الجزء الثاني من الإطار التحليلي القيود التي تواجه القطاع الخاص في الأوضاع الهشة والمتأثرة بالصراع ويقدم مجموعة من المؤشرات لفهم تأثير الصراع على مستوى المنشآت.

ويقيم الجزءان الثالث والرابع من الإطار التحليلي النهج والأساليب التي يقودها المانحون تجاه تنمية القطاع الخاص وإشراك القطاع الخاص في الأوضاع الهشة والمتأثرة بالصراع.

من المهم التأكيد على أن الأدبيات والدراسات السابقة في مجال السياسات (والمجال الأكاديمي أيضاً) حول القطاع الخاص في الأوضاع الهشة والمتأثرة بالصراع لا تزال تعتبر ناشئة ومستمرة في التطور. وبينما المعرفة الحالية وتحليل السياسات في الوقت الراهن يحاولان تقديم تعميمات بناءً على عدد قليل من دراسات الحالة فإنه يجب دراسة أي استنتاجات مستخلصة من هذه الأدبيات والدراسات بعناية ومقارنتها بالسياق المقصود الذي صممت من أجله قبل تطبيقها أو استخدامها لتوجيه التدخلات في هذا السياق.

١. التنظيم الصناعي في الأوضاع الهشة والمتأثرة بالصراع

تركز مجموعة كبيرة من الأدبيات على التنظيم الصناعي ومحددات البقاء للشركات في البلدان النامية بشكل عام وقد بدأت نتائج هذا العمل مؤخراً فقط في التطبيق على الأوضاع الهشة والمتأثرة بالصراع.[٧٦] والتنظيم الصناعي هو حقل من حقول علم الاقتصاد يختص بدراسة الشركات والصناعات والأسواق، ويتضمن دراسة السلوك الاستراتيجي والعوامل التشغيلية والسياسات التنظيمية التي تؤثر في عمليات الشركات. ومن المعلوم «أن البحوث التي نُفذت عن بقاء وصمود الشركات الرسمية لها آثار مهمة على استراتيجيات التنمية. ولكي يعمل القطاع الخاص «كمحرك للنمو» ويدفع عملية التنمية إلى الأمام فمن الضروري أن تستمر الشركات في الصمود والنمو».[٧٧] وكما ذكرنا سابقاً، وعلى الرغم من عدم كتابتها بشكل عام في سياق أوضاع الصراع، إلا أن نظريات ونتائج الأبحاث في مجال التنظيم الصناعي يمكن أن تساهم في توليد فرضيات تتعلق بهيكل الشركات في مثل هذه البيئات.[٧٨] وفي هذا الصدد يقول سيفيس ومارسلي «سيعتمد نمو الشركات وبقاؤها على قدرتها على تكييف استراتيجياتها بنجاح مع البيئات المتغيرة» وقد يبدو هذا القول صحيحاً أيضاً في الأماكن التي تشهد صراعات وأعمال عنف.[٧٩]

تعتبر محددات التنظيم الصناعي وتوزيع حجم الشركات ذات أهمية

٧٦ انظر على سبيل المثال: جوشوا بلومنستوك وآخرون، "انعدام الأمن والتنظيم الصناعي: شواهد من أفغانستان" ورقة عمل بحثية خاصة بمجال السياسات، رقم: ٨٣٠١، البنك الدولي، يناير ٢٠١٨. https://openknowledge.worldbank.org/handle/١٠٩٨٦/٢٩٢١١

٧٧ ليورا كلاير وكريستين ريتشموند، "أنماط إنشاء الأعمال التجارية والبقاء والنمو: شواهد من إفريقيا"، اقتصاديات العمالة ١٨، الملحق ١، ٢٠١١: ٥٣٣.

٧٨ للمراجعة، انظر: يو لي ومارتن راما، "ديناميكيات الشركة، ونمو الإنتاجية، وخلق فرص العمل في البلدان النامية: دور الشركات متناهية الصغر والصغيرة،" مراقب أبحاث البنك الدولي ٣٠، رقم ١، ٢٠١٥.

٧٩ إلينا سيفيس وأوريتا مارسيلي، "دور الابتكار في بقاء الشركات"، السياسة البحثية ٣٥، العدد ٥، ٢٠٠٦: ٢

محتملة للقدرة التنافسية وحتى النمو الاقتصادي للدولة، حيث تتعلق أحد المفاهيم الرئيسية التي قدمها العلماء في هذا الصدد بما يسمى ب«الوسط المفقود» في حجم الشركات في جميع أنحاء الدول النامية.[٨٠] ولوضع هذا في المصطلحات التقليدية لاقتصاديات التنمية فمعنى ذلك أن هناك «اقتصاد مزدوج» يتكون من شركات كبيرة عالية الأداء نسبياً من ناحية، وعدد كبير من الشركات الصغيرة من ناحية أخرى. وقد قدم العلماء حججاً مختلفة حول سبب عدم تواجد الشركات المتوسطة بشكل كافٍ[٨١]، وذلك على النحو الآتي:

١. يمكن أن ينشأ الوسط المفقود بسبب تكاليف التنظيم والضرائب: حيث يمكن للشركات الكبيرة أن تتحمل هذه التكاليف (أو تتهرب منها أو تُعفى منها بسبب المعاملة الخاصة) بينما تختار الشركات الصغيرة ببساطة أن تظل صغيرة (وغير رسمية) من أجل تجنب عبء التكلفة.

٢. قد تفتقر الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى الوصول إلى رأس المال الذي تمتلكه الشركات الكبيرة بالفعل والشركات الصغيرة غير الرسمية لا تسعى إليه.

٣. قد يعكس توزيع حجم الشركات رأس المال البشري المتاح: حيث يمكن للشركات الكبيرة (بما في ذلك الشركات متعددة الجنسيات) احتكار خدمات العدد القليل من العمال ذوي المهارات العالية عبر دفع مرتبات عالية لا تقوى عليها الشركات الصغيرة والمتوسطة.

٤. قد تحمي الأنظمة التجارية بشكل غير متناسب الشركات الكبيرة القليلة في البلاد.

٥. قد تكون الشركات الكبيرة أكثر قدرة على الانخراط في تقنيات إدارة المخاطر اللازمة للبقاء في الاقتصادات المتقلبة.

لقد قبلت وكالات التنمية بشكل عام وجود الوسط المفقود وكرست الكثير من برامجها للتغلب عليه، حيث أشار بيك وديميرجوك كونت وليفين[٨٢] إلى أنه في سياق العالم النامي سعت وكالات المساعدات الثنائية والمتعددة الأطراف إلى تعزيز قطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من خلال مختلف البرامج والإعانات لثلاثة أسباب مترابطة، وهي :

١. لأن المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة تساهم في المنافسة والابتكار.

٢. غالباً ما تكون المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة أكثر إنتاجية من الشركات الكبيرة (المملوكة للدولة على وجه الخصوص).

٣. لأن المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة تولد فرص عمل.[٨٣]

لهذه الأسباب يمكن للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة أن تساهم أيضاً في النمو والحد من الفقر.[٨٤] في حين أن بيك وديميرجوك كونت وليفين يجدون علاقة قوية بين النمو الاقتصادي وحجم قطاع المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في المقارنات الإحصائية بين الدول، إلا أنهم لم يتوصلوا إلى أدلة تشير إلى أن دور هذا القطاع في الحد من الفقر. ومع ذلك فقد لاحظوا أنه في حالات بلدان معينة قد يكون للمنشآت الصغيرة والأصغر والمتوسطة هذا التأثير.

وعلى الرغم من عدم اهتمامهما بشكل مباشر بمسألة حجم الشركة (بينما قد يمثل هذا امتداداً جيداً لأبحاثهما)، فإن هالوارد دريمير وبريتشيت يجدان فرقاً جوهرياً بين الشركات «السريعة» و«البطيئة» في البلدان النامية من حيث الوقت الذي تتطلبه هذه الشركات للتغلب على مختلف العقبات التنظيمية مثل الحصول على تصريح بناء.[٨٥] ويفسر هالوارد دريمير وبريتشيت هذه النتائج ويصلون إلى استنتاج أن بعض الشركات «مفضلة» على غيرها بسبب «الروابط السياسية أو الروابط الأسرية أو أنشطة النفوذ أو الفساد».[٨٦] الأمر اللافت الذي يمكن استنتاجه من أبحاثهم هو أنه ليس بالضرورة أن فشل سوق رأس المال هو الذي يعيق عمليات الشركات بل إن اعتبارات الاقتصاد السياسي هي من يلعب الدور الأبرز في هذا المجال، ويفترض أن هذه الاعتبارات قد تكون أكثر حدة في البيئات التي تشهد أعمال عنف حيث يمكن أن تكون القضايا المطروحة على المحك هي وجود الشركة ذاته وحياة مالكيها وموظفيها. ويتماشى هذا مع أبحاث دوغلاس نورث الحائز على جائزة نوبل والذي أشار بأن جذور معدلات النمو المختلفة في جميع أنحاء العالم يمكن تفسيرها من خلال جودة مؤسسات الدولة وعلى وجه الخصوص التزامها بأنظمة حقوق الملكية القوية. فخلال فترات عدم الاستقرار السياسي والصراع العنيف قد تجد السلطات أن إنفاذ حقوق الملكية مكلف بشكل خاص لا سيما في المناطق الخارجة عن سيطرتها العسكرية. وقد تعمل السلطات أيضاً على تقويض حقوق ملكية الشركة وأرباحها من خلال أطماعها وممارساتها

٨٠ انظرجيمس آر وتايبوت، "شركات التصنيع في البلدان النامية: ما مدى أدائها ولماذا؟" مجلة الأدب الاقتصادي ٣٨، العدد ١، ٢٠٠٠: ص ١١-٤٤.

٨١ ويختلف هسيه وأولكان ٢٠١٤ عن وجودها تماماً، ولكن استناداً إلى ثلاث حالات فقط، وهي الهند وإندونيسيا والمكسيك. انظر: تشانج-تاي هسيه وبنيامين آ. أولكان، الوسط المفقود "المفقود" مجلة المنظور الاقتصادي ٢٨، رقم ٣، ٢٠١٤.

٨٢ ثورستن بيك وأسلي ديميرجو-كنت وروس ليفين، "الشركات الصغيرة والمتوسطة والنمو والفقر: شواهد دولية"، جريدة النمو الاقتصادي ١٠، رقم ٣، ٢٠٠٥.

٨٣ يو لي ومارتن راما، "ديناميكيات الشركة، نمو الإنتاجية، وخلق فرص العمل في البلدان النامية: دور الشركات متناهية الصغر والصغيرة،" مراقب أبحاث البنك الدولي ٣٠، رقم ١، ٢٠١٥.

٨٤ مرة أخرى، للحصول على نظرة متشككة حول البرمجة التي تستهدف الشركات الصغيرة والمتوسطة مقابل الشركات الكبيرة، يرجى النظر في تشانج-تاي هسيه وبنيامين آ. أولكان، الوسط المفقود "المفقود" مجلة المنظور الاقتصادي ٢٨، رقم ٣، ٢٠١٤.

٨٥ ماري هالوارد - دريمير ولانت بريتشيت، "كيف تتم الأعمال التجارية في العالم النامي: الصفقات مقابل القواعد." مجلة المنظور الاقتصادي ٢٩، رقم. ٣، ٢٠١٥: ١٢١-٤٠.

٨٦ المرجع السابق نفسه

الفاسدة. في الواقع قد يكون الصراع نفسه – على الأقل جزئياً – حول من له الحق في تحديد وإنفاذ نظام حقوق الملكية.[٨٧]

باختصار فإن الأدبيات حول القطاع الخاص في العالم النامي (وكذا في الأوضاع الهشة والمتأثرة بالصراع) قد سلطت الضوء على «الوسط المفقود» واستكشفت مجموعة من الأسباب المحتملة لوجوده: من فشل سوق رأس المال إلى جودة مؤسسات الدولة إلى اعتبارات الاقتصاد السياسي. ومع ذلك وكما يوحي الجدل حول الوسط المفقود لا يزال هناك الكثير الذي لم يتعلمه العلماء بعد عن التنظيم الصناعي وسلوك القطاع الخاص في الأوضاع الهشة والمتأثرة بالصراع.

هناك شيء واحد «مفقود» على وجه الخصوص في الكثير من التحليلات الأكاديمية والسياساتية وهو دور الشركات الكبيرة (التي تُعرف عموماً على أنها تلك التي تضم أكثر من ١٠٠ موظف[٨٨]) في الأوضاع الهشة والمتأثرة بالصراع والتي يبدو أنها إحدى الفجوات الرئيسية في كل من الأبحاث وصنع السياسات. ولكن كما يشير تقرير حديث للبنك الدولي فإن «الشركات الكبيرة تختلف عن الشركات الأخرى في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. فهم الأرجح بكثير أن يقوموا بالابتكار، والتصدير، بناء القدرات واعتماد معايير الجودة الدولية.»[٨٩] علاوة على ذلك ومن الأهمية بمكان للنمو الاقتصادي «فإن الشركات الكبيرة تتمتع بمزايا الإنتاجية – أي قدرتها على خفض تكاليف الإنتاج من خلال وفورات الحجم والنطاق وكذلك أيضاً على الاستثمار في الجودة والوصول إلى الطلب. وفي البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل التي تتوفر فيها بيانات تعداد الأعمال التجارية فإن ما يقرب من ستة من كل عشرة شركات كبيرة هي أيضاً الأكثر إنتاجية في بلدها وقطاعها.»[٩٠] وليس من المستغرب أن تُترجم زيادة الإنتاجية «إلى نتائج محسنة ليس فقط لأصحابها ولكن أيضاً لعمالهم وللمؤسسات الأصغر في سلاسل القيمة الخاصة بهم. ويفيد العاملون في الشركات الكبيرة بأن أجور الساعة أعلى بنسبة ٢٢ في المائة في المتوسط وذلك في استقصاءات الأسرة والعمالة في ٣٢ دولة منخفضة ومتوسطة الدخل – وهو فارق يرتفع بشكل كبير في سياقات الدخل المنخفض.»[٩١] من المرجح أيضاً أن تقدم الشركات الكبيرة فرصاً «لتحسين المهارات» للعاملين ومع إضفاء الطابع الرسمي فمن المرجح أن توفر حزمة مزايا أفضل إلى جانب قدر أكبر من الاستقرار الوظيفي.

من المرجح أيضاً أن تكون الشركات الكبيرة «مرتبطة» بالاقتصاد العالمي.[٩٢] هذه الروابط تمكن الشركات الكبيرة من الاستيراد والتصدير مما يؤدي إلى زيادة حجم السوق المحلية بشكل فعال. علاوة على ذلك تميل هذه الروابط أيضاً إلى تحفيز «أفضل الممارسات» في الإدارة والتدريب لا سيما إذا كانت الشركات المحلية الكبيرة تعمل مع الشركات متعددة الجنسيات التي تطلب جودة عالية من مورديها. هذه الروابط بدورها يمكن أن «تتسرب» من الشركة المحلية الكبيرة إلى المؤسسات المحلية متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي بدورها تزودها بالسلع والخدمات.

٢. القيود المفروضة على القطاع الخاص في الأوضاع الهشة والمتأثرة بالصراع

تظهر الدراسات أن الشركات في الأوضاع الهشة والمتأثرة بالصراع تواجه عوائق لا حصر لها تتجاوز تلك التي تواجه قادة الأعمال المبتكرين في الاقتصادات الصناعية. وبالنظر إلى حجم السوق الصغير نسبياً لمعظم الدول الهشة والمتأثرة بالصراع فإن التجارة الخارجية ضرورية للنمو، ولكن العوائق الجمركية وغير الجمركية قد تثني الشركات في الأوضاع الهشة والمتأثرة بالصراع عن محاولة البيع في الأسواق الخارجية. والنتيجة هي وجود قيود مهمة على نمو الشركات منذ البداية مما يجعل من الصعب على هذه الشركات الحصول على تمويل من مصادر مصرفية أو غير مصرفية.

٨٧ دوغلاس سي نورث وجون جوزيف واليس وباري آر وينغاست. "العنف والنظام الاجتماعي: إطار مفاهيمي لتفسير التاريخ البشري المسجل" مطبعة جامعة كامبريدج، ٢٠٠٩ ؛ إيثان ب.كابستين، "بذور الاستقرار: إصلاح الأراضي والسياسة الخارجية الأمريكية"، مطبعة جامعة كامبريدج، ٢٠١٧ .

٨٨ الاستير ماكتشيني وآخرون، "تطوير القطاع الخاص بقيادة المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في سياقات الصراع والهشاشة والنزوح"، معهد تنمية ما وراء البحار ، أكتوبر ٢٠٢٢ . https://cdn.odi.org/media/documents/ODI___MSME-led___private___sector___development___in___contexts___of___conflict___B81hml0.pdf

٨٩ سياني وأندريا وماري كيتريونا هايلاند ونونا كارال - أشفيلي وجنيفر آل كيلر واليكساندروس روجوسيس وترانج ثو تران، "لماذا الدول النامية بحاجة إلى مزيد من الشركات الكبيرة"، البنك الدولي، ٢٠٢٠ . https://thedocs.worldbank.org/en/doc/٧١٧٨٩١٦٠٤٥٣٤٨٣٧٧٣٩-٠٠٩٠٠٢٣٠٢٠/original/MakingItBigWhyDevelopingCountriesNeedMoreLargeFirms-١١٠٥٢٠.pdf

٩٠ المرجع السابق نفسه

٩١ المرجع السابق نفسه

٩٢ إيثان ب. كابشتاين، "تصدير الرأسمالية: المؤسسة الخاصة والسياسة الخارجية الأمريكية"، مطبعة جامعة هارفارد، ٢٠٢٠ .

الشكل ٨: أثر النزاع على المنشآت الخاصة

بالإضافة إلى تحدي حجم الأسواق الصغير في الداخل، قد تحتاج الشركات إلى التغلب على عدد من العقبات الإضافية والمترابطة مثل المحسوبية والتي تصعب على الشركات عملها إذا كانوا خارج دائرة المحسوبية، والعقبات المتعلقة بإخفاقات أسواق رأس المال التي تجعل من الصعب الوصول إلى الأموال اللازمة للعمل والنمو (مثل الائتمان التجاري)، وكذا عدم استقرار السياسات في ضوء عدم الاستقرار الاقتصادي المحلي (وهي مشكلة حادة بشكل خاص بالنسبة للاقتصادات الصغيرة والاقتصادات التي لا تستطيع فرض أسعارها الخاصة للسلع والخدمات وتلجأ إلى القبول بسعر السوق). ومن العقبات أيضاً الإخفاقات المؤسسية بما في ذلك ضعف القضاء وضعف حقوق الملكية، والفساد والريعية والتي قد تكون حادة بشكل خاص في الاقتصادات الغنية بالموارد.

كما لو أن هذه العوائق المذكورة لم تكن كافية لتثبيط رواد الأعمال المحتملين، تأتي مسألة النقص في المدخلات الرئيسية - مثل الكهرباء – لتزيد الطين بلة، حيث غالباً ما يُشار إليها على أنها عائق آخر (غالباً ما تكون العائق الرئيسي في الواقع) من قبل الشركات، كما ورد في استطلاعات البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية.[٩٣]

في حين أن العديد من التحديات المذكورة أعلاه تنطبق أيضاً على الشركات في البلدان النامية بشكل عام فمن المحتمل أن تواجه الشركات في الأوضاع الهشة والمتأثرة بالصراع جميع التحديات المذكورة أعلاه بكثافة أعلى بكثير إلى جانب تحديات مؤسسية إضافية قاسية ونضوب مخزون رأس المال المادي والمالي والبشري.[٩٤] وعندما ينشب الصراع كما يحدث في كثير من الأحيان في الأوضاع الهشة تواجه الشركات تأثيرات إضافية. ولقد حاولت الكثير من الأبحاث التي تم إنجازها حتى الآن في الأدبيات المحددة حول القطاع الخاص في مناطق النزاع فهم وعزل تأثير العنف على قرارات الاستثمار (رغم أنه يمكن أن تكون هناك أسباب أخرى غير الصراع تعيق الاستثمار مثل الفقر وضعف البنية التحتية وغياب فرص عمل جيدة، وبالطبع يمكن لكل هذه الأمور أن تتفاقم بسبب وجود العنف). وكما هو مبين في الشكل ٨، يقيّم الإطار التحليلي الذي تم تطويره لهذه الدراسة تأثير الصراع على مستوى المنشآت من خلال النظر في مستويات الاستثمار وحجم الشركات والمواقع التي تعمل فيها الشركات وتوزيع العمالة.

أحد التأثيرات المباشرة على الشركات العاملة في الأوضاع الهشة والمتأثرة بالصراع هو تثبيط الاستثمار حيث يحذر رواد الأعمال من تعريض الكثير من رأس المال للخطر. وفي هذا الصدد تشير دراسة أجرتها جامعة الأمم المتحدة إلى أنه: «من الواضح أن الصراع العنيف ضار بالأعمال التجارية وسيء لريادة الأعمال حيث تؤدي البنية التحتية المدمرة أو حقوق الملكية غير الآمنة أو انخفاض طلب المستهلك إلى زيادة تكاليف المعاملات وتقليل ممارسة الأعمال التجارية. كما أنه يقلل من الإنتاجية ويزيد من القيود الكامنة وراء قرارات ريادة الأعمال ويعيق ريادة الأعمال في التجارة الدولية والتي تعتمد على الوصول الموثوق به إلى النقل والبنية التحتية اللوجستية التي غالباً ما تكون أول ما يتضرر في الحروب والصراعات».[٩٥]

في المقابل قد يُتوقع أيضاً أن يؤثر العنف على حجم الشركات. فالشركات الكبيرة المنتجة على سبيل المثال من المرجح أن تكون أهدافاً «للنهب والافتراس» (من قبل أي قوات حكومية أو متمردة على حد سواء ناهيك عن قطاع الطرق) ولكنها أيضا الأكثر قدرة على تخصيص الموارد للحماية.[٩٦] مقارنة بذلك قد تسعى الشركات الصغيرة للبقاء بعيداً عن أعين الجهات التي يمكن أن تحاول نهبها، في الواقع قد يكون هذا أحد أسباب انتشار السمة غير الرسمية في البلدان النامية والأوضاع الهشة والمتأثرة بالصراع. وبالنظر إلى فرضية التوزيع الثنائي للشركات ما بين الكبيرة من ناحية والمتناهية الصغر ذات السمة غير الرسمية، يمكن للمرء أن يفترض أن رواد الأعمال الأكثر عرضة للمعاناة هم أولئك الذين يسعون إلى بناء شركات صغيرة ومتوسطة لأنهم «عالقون في المنتصف». ليس لديهم أصول كافية لتخصيص حصة كبيرة للحماية كما أنهم ليسوا صغاراً لدرجة أنه يمكنهم التخفي من النهب. باختصار قد يكون «الوسط المفقود" الذي لوحظ كثيراً في العالم النامي مستعصياً بشكل خاص في الأوضاع الهشة والمتأثرة بالصراع بسبب بيئة النهب القائمة (يرجى النظر في هسيه وأولكان، ٢٠١٤ للمعرفة أكثر عن الوسط المفقود من وجهة نظر

٩٣ استقصاءات المؤسسات، "بيانات مؤشرات استقصاءات المؤسسات – مجموعة البنك الدولي"، البنك الدولي، https://www.enterprisesurveys.org/en/enterprisesurveys

٩٤ ماري بورتر بيسكا، "دور القطاع الخاص في الدول الهشة والمتأثرة بالصراع"، تقرير التنمية العالمية ٢٠١١ ورقة معلومات أساسية، البنك الدولي، ٢٠١١ . https://openknowledge.worldbank.org/handle/١٠٩٨٦/١٦٢٣٦

٩٥ ويم نودي وفيليب فيرفيمب وتيلمان بروك، "الأعمال التجارية وماسورة البندقية: فهم ريادة الأعمال والصراع العنيف في البلدان النامية"، مطبعة جامعة الأمم المتحدة، ١٧ أبريل ٢٠١٣ . https://collections.unu.edu/view/UNU:٢٩٤٥

٩٦ جوشوا بلومنستوك وآخرون، "انعدام الأمن والتنظيم الصناعي: شواهد من أفغانستان" ورقة عمل بحثية خاصة بمجال السياسات، رقم: ٨٣٠١، البنك الدولي، يناير ٢٠١٨ . https://openknowledge.worldbank.org/handle/١٠٩٨٦/٢٩٢١١

تشكيكية[٩٧]). وتشير هذه النقطة من وجهة نظر سياساتية إلى أن جهود الجهات المانحة لتعزيز الشركات الصغيرة والمتوسطة في بيئة الصراع قد تتعثر في غياب الأمن.

في إطار متصل، قد يؤثر الصراع على المواقع التي تعمل فيها الشركات. ففي جميع البلدان تقريباً – حتى الأكثر عنفاً – تميل بعض المناطق إلى أن تكون أكثر أماناً من غيرها. تشير خارطة توزيع العنف في أفغانستان والعراق على سبيل المثال إلى أن العنف لم ينتشر بالتساوي في جميع أنحاء البلاد وهذا هو الحال في اليمن أيضاً. وعلى وجه الخصوص يمكننا أن نفترض أن الشركات أقل احتمالاً للتواجد في مناطق العنف (أو ربما كانت موجودة ولكنها تغادر هذه المناطق ما أن يندلع العنف) ويتوقع منها توظيف عدد أقل من العمال في هذه المناطق. في المقابل ستستفيد المناطق الأقل عنفاً إلى حد ما من وجود تركيز (نسبي) للنشاط الاقتصادي.

قد تحتاج الشركات كذلك إلى إعادة توزيع العمالة في البلدان المتأثرة بالصراع من الإنتاج إلى الحماية. ويركز بيسلي ومولر – في ورقة بحثية تستخدم استطلاعات البنك الدولي للمؤسسات – على تكاليف الحماية التي تتكبدها الشركات في البيئات غير الآمنة.[٩٨] حيث تواجه الشركات في مثل هذه البلدان خطر الافتراس والنهب، ونتيجة لذلك تقلل الاستثمار وتلجأ إلى إعادة تموضع العمالة لتوفير الأمن مما يؤدي إلى خسائر في الإنتاج. كما وجد بيسلي ومولر أن «الشركات الكبيرة تبدو أكثر عرضة للافتراس" وهو اكتشاف يتوافق أيضاً مع ما توصل إليه كروست وفيلتر[٩٩] اللذان يدرسان افتراس ونهب المتمردين لمزارع الموز في جنوب الفلبين خلال الفترات التي يرتفع فيها سعر تصدير الموز. ومع ذلك لا تسعى هذه الأوراق البحثية إلى شرح تطور التنظيم الصناعي في مثل هذه البلدان على الرغم من أن الحجة الضمنية في كليهما هي أن الشركات الكبيرة التي لديها المزيد من الأصول مجهزة بشكل أفضل للتعامل مع التكاليف المرتبطة بالافتراس والنهب.

وفي حين أن الكثير من الأدبيات الأكاديمية ذات الصلة قد ركزت بشكل غير مفاجئ على سلبيات الصراع للاقتصاد فمن المحتمل أن تكون بعض الجهات أكثر قدرة من الجهات الأخرى على البقاء أو حتى الازدهار في مثل هذه البيئات إما بسبب عدم المنافسة أو قدرتها على توجيه العنف نحو نهايات مربحة. وقد تقوم الشركات الكبيرة الراسخة – كما لوحظ سابقاً – بتوظيف حراس أمن لحماية مصانعها وعمالها. أما المناجم وآبار النفط والأعمال الأخرى كثيفة رأس المال والتي غالباً ما تدار من قبل الشركات متعددة الجنسيات فيمكن أن تستمر في العمل حتى في خضم الصراع العنيف حيث يبدو أنها قادرة على إنشاء «مناطق سلام" حولها. وباختصار فإن الشركات القادرة على حماية أنفسها في مناطق النزاع يمكن أن تكسب الأموال من قدرتها الفريدة على الإدارة في مثل هذه البيئات.[١٠٠] بالاعتماد على حالة ليبيريا تبين لماكدوغال أن بعض الشركات أفضل من غيرها في تكييف سلاسل التوريد الخاصة بها استجابة للعنف[١٠١] حيث أن لديها شبكات تمكنها من تغيير الموردين بسرعة وبالتالي الحفاظ على قدرتها على العمل.

٣. أساليب المانحين في تنمية القطاع الخاص في الأوضاع الهشة والمتأثرة بالصراع

يقوم مجتمع المانحين الدولي بإيلاء اهتماماً متزايداً ويحشد الموارد في الأوضاع الهشة والمتأثرة بالصراع. وتنص ورقة استراتيجية المساعدات البريطانية لعام ٢٠١٦ على سبيل المثال على ما يلي: «ستخصص الحكومة ٥٠٪ من ميزانية وزارة التنمية الدولية البريطانية للدول والمناطق الهشة في كل عام من فترة هذا البرلمان».[١٠٢] وبالمثل تخصص الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية حصة متزايدة من مواردها للدول الهشة حيث كانت أفغانستان بمفردها أكبر متلق للمساعدات الخارجية الأمريكية وكان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أكبر منطقة بشكل عام. يستعرض هذا القسم بعض أدبيات السياسات حول تنمية القطاع الخاص في الأوضاع الهشة والمتأثرة بالصراع ويدرس إلى أي مدى تم استنادها إلى البحث الأكاديمي، والنتائج التي توصل إليها مجتمع المانحين حتى الآن.

يبدأ التزام الجهات المانحة تجاه تنمية القطاع الخاص «بالإجماع الواسع على أن خلق الفرص الاقتصادية أمر بالغ الأهمية لمعالجة الهشاشة

٩٧ تشانج–تاي هسيه وبنيامين أ. أولكان، الوسط المفقود "المفقود" مجلة المنظور الاقتصادي ٢٨، رقم ٣، ٢٠١٤.

٩٨ تيموثي بيسلي وهانس مولر، "تقدير عائدات السلام: تأثير العنف على أسعار المنازل في أيرلندا الشمالية،" مجلة الاقتصاد الأمريكي ١٠٢، رقم ٢، ٢٠١٢

٩٩ بنجامين كروست، جوزيف إتش فيلتر وباتريك ب.جونستون، "التحويلات النقدية المشروطة، الصراع المدني وتأثير المتمردين: دليل تجريبي من الفلبين،" مجلة اقتصاديات التنمية ١١٨، العدد سي (٢٠١٦) : ١٧١ – ١٨٢

١٠٠ ماسيمو جيدولين وإليانا لا فيرارا، "الأناس يبقى للأبد، أما الحروب فلا: هل الصراع سيء للشركات الخاصة؟" المجلة الاقتصادية الأمريكية ٩٧ رقم. ٥، ٢٠٠٧.

١٠١ توفير آل ماكدوغال، "كيف تتكيف شركات الإنتاج مع الحروب: حالة ليبيريا"، سلسلة أوراق عمل WIDER ٢٠١٠–٠٦٩، المعهد العالمي للبحوث الاقتصادية للتنمية (UNU-WIDER)، ٢٠١٠.

١٠٢ "المعونة البريطانية: معالجة التحديات العالمية في المصلحة الوطنية"، وزارة الخزانة ووزارة التنمية الدولية البريطانية، ٢٠١٥. https://assets.publishing.service.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/٤٧٨٨٣٤/ODA_strategy_final_web_٠٩٠٥.pdf

والصراع وأن الانتعاش الاقتصادي هو جانب حيوي لبناء الدول».[١٠٣] ولكن ماذا يعني المجتمع الدولي بمصطلح تنمية القطاع الخاص لا سيما في سياق الأوضاع الهشة والمتأثرة بالصراع؟ تركز تدخلات تنمية القطاع الخاص في الأوضاع الهشة والمتأثرة بالصراع بشكل كبير على دعم المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. وكما جاء في تقرير حديث صادر عن معهد التنمية لما وراء البحار فإن «وكالات التنمية ... تنظر بشكل متزايد إلى المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة باعتبارها قنوات لتعزيز التوظيف وتطوير سلسلة القيمة والابتكار والاندماج الاقتصادي والاجتماعي والقدرة على الصمود في الأوضاع الهشة والمتأثرة بالصراع».[١٠٤] ويستند هذا إلى الافتراض السائد بين الحكومات والعاملين في مجال التنمية بأنه من خلال توفير الوظائف ودعم الازدهار الاقتصادي يمكن للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة المساهمة في السلام أو على الأقل خلق مثبطات للصراع. ونظراً لأن المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة تمثل الحصة الأكبر من العمالة وفي بعض الأحيان معظم النشاط الاقتصادي في الأوضاع الهشة، فإن هذه السردية السائدة تخلص إلى أن توسيع قطاع المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة يمكن أن يساهم في صناعة السلام. في الواقع يتم تعريف تنمية القطاع الخاص في كثير من الأحيان على أنه دعم للمنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وبالتالي يقود إلى السؤال التي تحاول السياسات عادة الإجابة عنه وهو «ما الذي تحتاجه المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لكي تزدهر؟» مثل هذه السردية والتوجهات الناتجة عنها تستبعد الشركات الكبيرة في الأوضاع الهشة والمتأثرة بالصراع بشكل كامل تقريباً من النقاشات.

لا تزال أفضل السبل لدعم تنمية القطاع الخاص موضع نزاع داخل مجتمع المانحين على الرغم من أننا سنرى أن معظم المانحين يميلون إلى التركيز على التمويل باعتباره الفجوة الكبيرة التي تواجه المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. تميّز ماك سويني بشكل مفيد بين أسلوبين واسعين اعتمدهما المانحون حتى الآن وتصفهما «بالتدخل» و«مناخ الاستثمار»[١٠٥]، ويستعير داتسبيرغر ودينيسون المصطلحين الاقتصاديين «الجزئي» و«الكلي» لتعريف هذه الأساليب.[١٠٦] تشير الأساليب التدخلية أو الجزئية إلى تلك البرامج التي تقدم الدعم المباشر لأصحاب المشاريع أو مجتمع الأعمال بما في ذلك من خلال التمويل والتوظيف وبرامج التدريب وتطوير جمعيات الأعمال والبرامج التي تهدف إلى ربط الشركات المحلية بالأسواق الإقليمية والدولية. في المقابل يؤكد مناخ الاستثمار أو البرمجة الكلية على أشياء مثل جودة البيئات القانونية والتنظيمية وتعزيز المؤسسات المالية والبنوك المركزية وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر. ومن المؤكد أن كلا النوعين من البرامج مهمان ومكملان لبعضهما في الواقع. ولكن أيهما أثبت أنه الأكثر فاعلية؟

هدفت دراسة أجرتها مؤسسة التمويل الدولية في عام ٢٠١٦ إلى تقييم هذا السؤال من خلال تقييم ٥٦ مشروعاً من مشاريع تنمية القطاع الخاص في الأوضاع الهشة والمتأثرة بالصراع. حيث وجدت الدراسة بشكل عام أن البرامج ذات التدخل المباشر هي «الأكثر نجاحاً» لا سيما تلك المصممة لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم. في المقابل حصلت «مشاريع تحسين بيئة الأعمال التجارية ودعم الوسطاء في القطاعات المالية على أدنى التصنيفات الإجمالية من حيث الفعالية...»[١٠٧] وتظهر نتائج مماثلة من دراسة أعدتها الجمعية الألمانية للتعاون الدولي والتي حددت ثلاثة مستويات محتملة لتدخلات تنمية القطاع الخاص في الاقتصاد:»: (١) المستوى الكلي وعادة ما يتناول السياسات والاحتياجات الكلية وبيئة الأعمال، (٢) المستوى المتوسط وعادة ما يتناول الأسواق والقطاعات وكذلك المنظمات الوسيطة التي تقدم خدمات للشركات، (٣) المستوى الجزئي مع التركيز عادة على البُعد المتعلق بالمنشآت. وقد استنتجت هذه الدراسة أنه ينبغي تجنب التدخلات على المستوى الكلي في حالات الصراع المفتوح وأن «أكثر المجالات الواعدة للتدخل هو المستوى الجزئي... الذي يوفر إمكانات كبيرة. فعلى سبيل المثال يوفر دعم الأعمال التجارية المحلية فرصاً للتأثيرات الفورية في الوظائف وتوليد الدخل مما يحتمل أن يصبح حافزاً للتنمية الاقتصادية المحلية.»[١٠٨]

ينبغي ملاحظة أن هذه النتائج محيرة في بعض النواحي على الأقل للوهلة الأولى. قد يبدو من الصعب للغاية تعزيز نجاح الشركات الفردية إذا كان مناخ الأعمال العام غير مواتياً لريادة الأعمال. فعلى سبيل المثال يعد تحدياً للشركات – خاصة الشركات الصغيرة – أن تنجح إذا كانت حقوق الملكية والنظام القانوني ضعيفين و / أو إذا كانت الحكومة فاسدة. وقد تكون الشركات الأكبر حجماً أكثر قدرة على التعامل مع هذه التحديات.

قد يكمن جزء من المعضلة في تعريف «النجاح» أو «الفعالية» والأفق الزمني المتوقع تحقيق النتائج خلاله. وكما يشير تقرير للوكالة الألمانية للتعاون الدولي: تميل النتائج في الدول المتأثرة بالنزاع إلى «أن تتحقق ببطء وهناك حاجة إلى نظرية واقعية للتغيير وجدول زمني للتنفيذ.»[١٠٩] قد ينجح البرنامج المصمم لتوفير التمويل الصغير لرائدات الأعمال على سبيل المثال في المساعدة في شراء ماكينات الخياطة على المدى القصير،

١٠٣ ويليام روبرت أفيس، "مشاركة القطاع الخاص في الأوضاع الهشة والمتأثرة بالصراع"، تقرير أبحاث مكتب المساعدة GSDRC ١٣٣١، يناير ٢٠١٦. http://gsdrc.org/publications/private-sector-engagement-in-fragile-and-conflict-affected-settings/

١٠٤ الاستير ماكتشيني وآخرون، "تطوير القطاع الخاص بقيادة المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في سياقات الصراع والهشاشة والنزوح"، معهد تنمية ما وراء البحار ، أكتوبر ٢٠٢٣. https://cdn.odi.org/media/documents/ODI_MSME-led_private_sector_development_in_contexts_of_conflict_B٥١hml٥.pdf

١٠٥ ناوير ماك سويني، "تنمية القطاع الخاص في بلدان ما بعد الصراع: مراجعة للأدبيات الحالية والممارسة"، لجنة المانحين لتنمية المشاريع، ٢٠٠٨. https://www.enterprise-development.org/wp-content/uploads/PostConflict_PSD_EN.pdf

١٠٦ سايمون داتسبيرجر ومايك دينيسون، "تنمية القطاع الخاص في الدول الهشة" الاقتصاد والأدلة المهنية للقطاع الخاص وخدمات المعرفة التطبيقية إلى وزارة التنمية الدولية، سبتمبر ٢٠١٣. https://assets.publishing.service.gov.uk/media/٥٧٩٠٨٨٢٢ced٩١٥d٦٢٢٢c٠٠٠٥cf/Private_Sector_Development_in_Fragile_States.pdf

١٠٧ تشوينج لو وإميلي هارويت، "فعالية تدخلات تنمية القطاع الخاص في الأوضاع الهشة والمتأثرة بالصراع: شواهد من تقرير التقييمات،" دائرة تأثير التنمية، مؤسسة التمويل الدولية، نوفمبر ٢٠١٦. https://openknowledge.worldbank.org/handle/١٠٩٨٦/٢٨٤٩٧

١٠٨ أورس شاردا وبيرجيت سبيل وكريستين وينريتش وسوسن ريتشنباك، "هل هناك حالة لتدخلات تطوير القطاع الخاص في سياقات العنف المفتوح والمستدام؟ ورقة مناقشة، الجمعية الألمانية للتعاون الدولي، فبراير ٢٠١٧. https://openknowledge.worldbank.org/handle/١٠٩٨٦/٢٨٤٩٧

١٠٩ المرجع السابق نفسه.

حتى لو كان تأثيره ضئيلاً على النتائج الكلية على المدى الطويل مثل الحد من الفقر (بما في ذلك الحد من الفقر لدى المقترضين). وبشكل عام يعد تغيير مناخ الاستثمار في بلد ما مهمة أكثر تعقيداً بكثير من طرح برنامج هادف صغير النطاق وبالتأكيد برنامج لا يمكن إكماله في إطار زمني مماثل.

من خلال اتباع نهج مختلف تماماً، ولكن مع ذلك مناسب تماماً لتحديد النجاح والفشل، يؤكد فريق البحث التابع للوكالة الألمانية على القدرات الإدارية والتنفيذية للجهات المانحة باعتبارها عوامل حاسمة. على وجه الخصوص ونظراً لخطر الصراع العنيف، يجب أن يكون المانحون قادرين على التكيف وأن يتعلموا إدارة المشاريع عن بعد إذا أرادوا النجاح. في كثير من الأحيان تفرض القيود البيروقراطية الصارمة على العمليات ظروفاً تجعل من الصعب على عمال الإغاثة الأجانب على الأرض تنفيذ برامجهم في ضوء الظروف المتغيرة بسرعة (شراید وأخرون – ٢٠١٦). من الناحية الواقعية يبدو أن هذا التقرير يشير إلى أن تعريف نجاح البرنامج أو فشله قد يحتاج إلى تعديل في ضوء الظروف على الأرض.

من جانبها تشير دراسة أُجريت نيابة عن وزارة التنمية الدولية البريطانية بشأن تنمية القطاع الخاص في ما يسمى بـ «البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية» – تلك التي تصل إلى وضع الدخل المتوسط ولكنها تواجه خطر الانزلاق السريع إلى الوراء بسبب على سبيل المثال الاعتماد الشديد على أسعار المواد الأساسية – إلى أن المانحين يجب أن ينظروا في دعم يتجاوز الدعم المالي. وعلى وجه الخصوص توصي الدراسة صراحةً بأن يقوم المانحون بإشراك الحكومات مباشرةً في قضايا الاقتصاد السياسي (وهو الأمر الذي تردد الكثيرون في تناوله في الماضي)، وأن يعملوا كميسرين بين الشركات الأجنبية متعددة الجنسيات والشركات المحلية من أجل تطوير التآزر فيما بينها، وأن يشاركوا أكثر عبر حكوماتهم من أجل البحث عن الخبرات ذات الصلة (على سبيل المثال استدعاء الخبراء الزراعيين العاملين في الوزارة المختصة) وتقليل عدم اتساق السياسات.[١١٠]

يوفر التقييم الكلي لبرامج التنمية التابعة للاتحاد الأوروبي في مجال تنمية القطاع الخاص بالنيابة عن المديرية العامة للمفوضية الأوروبية للتعاون الدولي والتنمية منظوراً إضافياً مهماً جداً في سياق أنشطة المانحين في الأوضاع الهشة والمتأثرة بالصراع.[١١١] لاحظت هذه الدراسة أن الخلافات حول ما يشكل البرمجة الفعّالة داخل الاتحاد الأوروبي (على سبيل المثال إذا كانت هذه البرامج «من أعلى إلى أسفل في مقابل من أسفل إلى أعلى») قد تشكلت إلى حد كبير من خلال عدم وجود مشروعات مراقبة وتقييم صارمة والتي يمكن أن توفر قاعدة أدلة قوية لمناقشات السياسة. ويوصي هذا التقييم بإدراج المراقبة والتقييم في مرحلة تصميم برمجة المانحين، وهو رأي يتم التعبير عنه بشكل متزايد داخل مجتمع المانحين حتى وإن تم التراجع عنه أحياناً عند ظهور تكلفته المرتفعة. وبالفعل فإن استيعاب هذه الفكرة يعتبر متأخرا ليس فقط بسبب التكاليف المرتبطة بالمراقبة والتقييم، ولكن أيضاً بسبب الصعوبات اللوجستية المرتبطة بمواصلة عمل المراقبة والتقييم بمجرد اكتمال المشروع وسحب الموظفين المعنيين.

٤. أساليب المانحين في مجال إشراك القطاع الخاص

بالإضافة إلى جهودهم الرامية إلى تطوير المشاريع الخاصة يسعى المانحون الدوليون الآن بنشاط إلى التفاعل مع الشركات القائمة أيضاً حيث تدرك سياسة إشراك القطاع الخاص هذه أن الشركات في البلدان النامية هي أصحاب مصلحة أساسيين في تخطيط وتصميم التدخلات المستدامة، وهي أيضاً في وضع جيد يمكنها من تنفيذ مجموعة واسعة من المشاريع لا سيما تلك التي لها عواقب إنسانية وتنموية. وتمتلك الشركات المحلية سلاسل التوريد وشبكات التوزيع والشبكات السياسية والاجتماعية اللازمة لإيصال السلع والخدمات إلى السكان وهو جهد سيكون أكثر صعوبة للشركات الأجنبية أو الوكالات الإنسانية / التنموية بدون هذه المعرفة والبنية التحتية المحلية. لذلك يبدو الاستخدام المكثف للشركات المحلية كأمر واضحا من حيث الكفاءة والفعالية ومع ذلك لم يفكر مجتمع التنمية الدولي في ذلك بشكل معمق إلا مؤخراً.

في الواقع لا يزال تعريف مصطلح إشراك القطاع الخاص غامضاً نوعا ما. وفي هذا السياق تنص الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على سبيل المثال على أن إشراك القطاع الخاص هو «نهج استراتيجي للتخطيط والبرمجة تقوم من خلاله الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بالتشاور ووضع الإستراتيجيات والمواءمة والتعاون والتنفيذ مع القطاع الخاص لتحقيق التنمية أو النتائج الإنسانية على نطاق أكبر والمساهمة في استدامتها وفعاليتها.»[١١٢] كما هو واضح من خلال هذا التعريف المفتوح فإنه لا يمكن التمييز بين الشركات في الدولة المانحة (الشركات الأمريكية في حالة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية) والشركات المحلية في البلدان المتلقية. كما تحدد الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أيضاً مجموعة من الأنواع المختلفة من ارتباطات إشراك القطاع الخاص كما هو موضح في الشكل ٩.

١١٠ بيتر ديفيس، "تنمية القطاع الخاص في البلدان التي تتعافى من الفقر" التقرير النهائي لوزارة التنمية الدولية البريطانية، ECORYS، فبراير ٢٠١٦. https://assets.publishing.service.gov.uk/media/٦١٥١٠٫٥٧a٠٨٩٥a٤٠f٠b٦٤٩٧٤٠٠٠٠٢e/Private-Sector-Development-in-Countries-Progressing-from-Poverty_٠٤٠٤١٦.pdf.

١١١ "تقييم دعم الاتحاد الأوروبي لتنمية القطاع الخاص في البلدان الثالثة"، وحدة التقييم التابعة للمديرية العامة للتنمية والتعاون، المفوضية الأوروبية، ٢٠١٣. https://www.oecd.org/derec/ec/publicationsdocuments/privatesectorbusinessandindustry/١٣١٧_vol١_EU_EVAL_Main_reports٢٠.pdf

١١٢ الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، "سياسة مشاركة القطاع الخاص"، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، https://www.usaid.gov/sites/default/files/٢٠٢٢-٠٥/usaid_psepolicy_final.pdf

الشكل ٩: نطاق إشراك القطاع الخاص

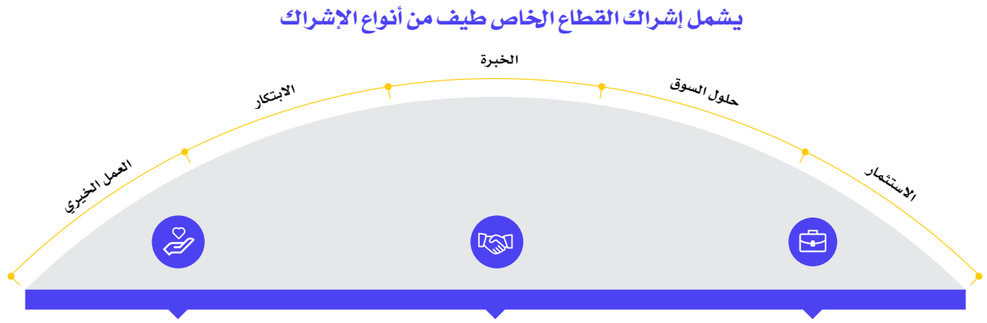

المصدر: سياسة مشاركة القطاع الخاص التابعة للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية[١١٣]

كما تقسم دائرة التنمية الاجتماعية والاقتصادية الأساليب المعاصرة لمشاركة القطاع الخاص إلى مجالين: «١) إشراك شركات دولية كبيرة كصاحب مصلحة رئيسي أو كشريك في أعمالها الأساسية أو الأنشطة ذات الصلة، ٢) التعامل مع المستثمرين والتمويلات والمؤسسات المالية من القطاع الخاص للاستفادة من التمويل الخاص الإضافي أو تشجيع استخدامه في المشاريع ذات الصلة.»[١١٤] ومرة أخرى هناك القليل من التركيز على الشركات المحلية في الاقتصادات المتلقية.

وكمثال على المجال الثاني الذي سلطت الضوء عليه دائرة التنمية الاجتماعية والاقتصادية هو نهج مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في مشاركة القطاع الخاص: «تعد الشركات مساهماً رئيسياً في العمل الإنساني. ويمكن للشركات المحلية والمتعددة الجنسيات دعم الجهود الإنسانية من خلال تقديم مساهمة مالية أو عينية وتقديم الخدمات المجانية ودعم النداءات الإنسانية والمشاركة في المناصرة والتوعية بالأزمات وتعزيز العمل الخيري بين الموظفين والعملاء والشبكات.»[١١٥]

باختصار فإن مناهج مشاركة القطاع الخاص التقليدية من قبل مجتمع المانحين تبحث في المقام الأول عن الشركات متعددة الجنسيات التي يمكن أن يحفزوها على العمل في العالم النامي من خلال التدخلات المختلفة. في هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن هذا كان أحد أهداف سياسة المساعدة الخارجية الأمريكية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.[١١٦] ولطالما اعتقد المسؤولون الأمريكيون أنه عندما تستثمر الشركات متعددة الجنسيات في البلدان النامية فإنها تشكل روابط مع الشركات المحلية حيث تبني قدرات ومهارات هذه الشركات المحلية. وبطبيعة الحال اشتهرت «استراتيجية الروابط» هذه على يد ألبرت هيرشمان في كتاباته الشهيرة عن التنمية الاقتصادية.[١١٧]

١١٣ المرجع السابق نفسه.

١١٤ موقع دائرة التنمية الاجتماعية والاقتصادية، "مشاركة القطاع الخاص" https://www.enterprise-development.org/implementing-psd/private-sector-engagement/

١١٥ " كيف يساعد القطاع الخاص في حالات الطوارئ"، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. https://www.unocha.org/es/themes/engagement-private-sector/how-private-sector-helps-emergencies

١١٦ إيثان ب. كابشتاين، "تصدير الرأسمالية: المؤسسة الخاصة والسياسة الخارجية الأمريكية"، مطبعة جامعة هارفارد، ٢٠٢٢.

١١٧ ألبرت أو. هيرشمان وجيرالد سيركين، "معايير الاستثمار وكثافة رأس المال مرة أخرى"، المجلة الفصلية للاقتصاد، المجلد ٧٢، العدد ٣، أغسطس ١٩٥٨.

ملحق ١ : تخطيط مشاريع تنمية القطاع الخاص الممولة من المانحين في اليمن[١١٨]

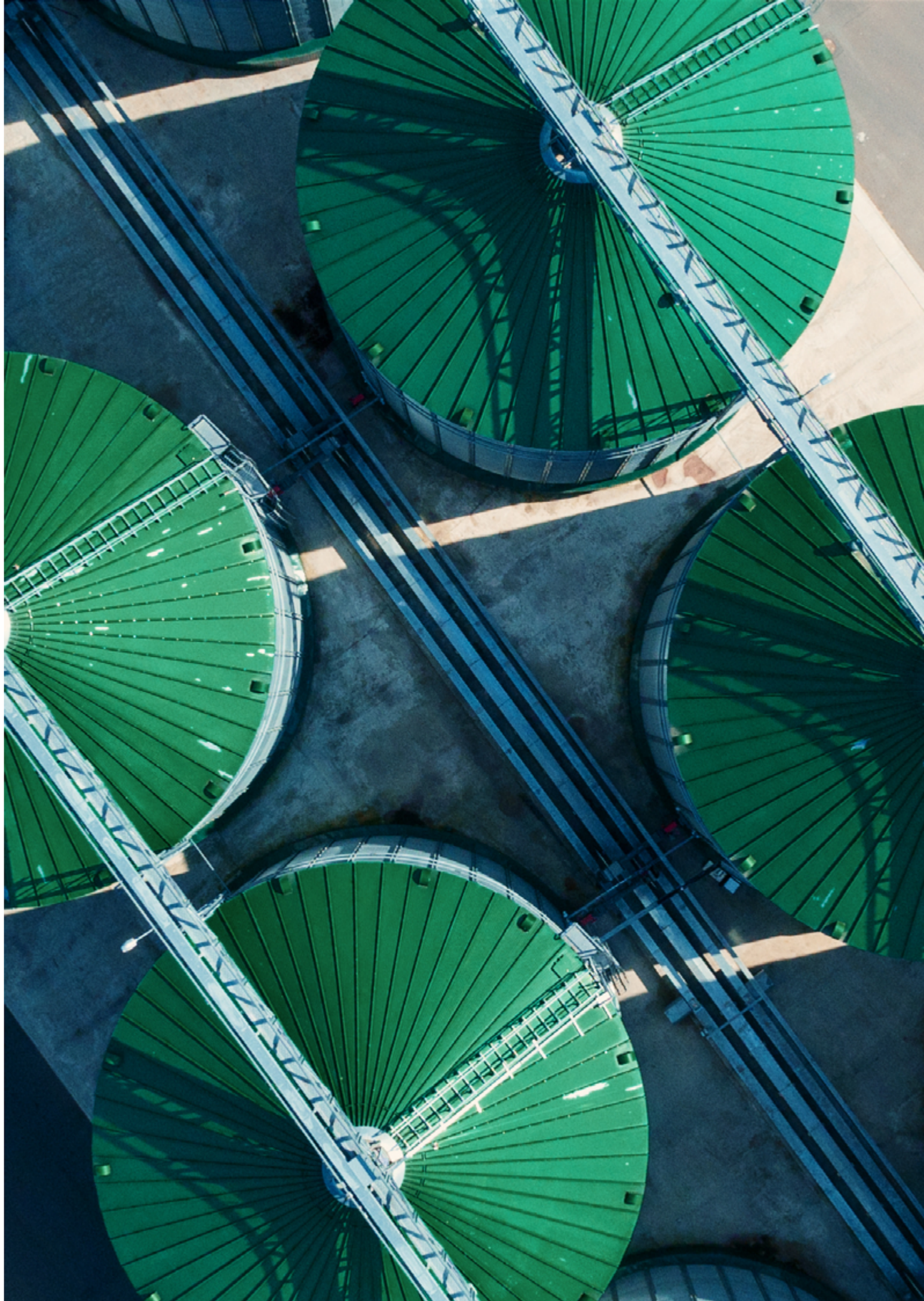

١١٨ تم اقتباس أجزاء من البيانات الواردة في هذا التخطيط من تقرير "التمكين الاقتصادي للشباب والنساء في اليمن"، الذي اشترك في تأليفه رافت الأكحلي ومارتا كولبورن، بتمويل مشترك من الاتحاد الأوروبي والجمعية الألمانية للتعاون الدولي.

فهم القطاع الخاص في اليمن

م	الجهة المانحة	اسم المشروع	النهج القطاعي	المنفذون / المنفذون الفرعيون	مستوى التدخل (كلي / متوسط / جزئي)[119]	حجم المستفيد المستهدف[120]	نوع التدخل
١.	المانيا – الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية	تعزيز القطاع الخاص وفرص العمل في اليمن	يهدف هذا المشروع الذي تبلغ قيمته ١٠ ملايين يورو (يوليو ٢٠١٩ – يونيو ٢٠٢٤) إلى تحسين الدخل وإمكانية زيادة فرص العمل في سلاسل القيمة المختارة في قطاع الطاقة الشمسية من خلال: خدمات الدعم (بما في ذلك الاستشارات والمعرفة التجارية والمهارات الفنية) لـ ١٥٠٠ مشروع متناهي الصغر وصغير (بما في ذلك المشاريع النسائية). تدريب ٣٠٠٠ مشارك (بما في ذلك النساء) على محو الأمية المالية والوصول إلى الخدمات المالية. توفير التعليم والتدريب التقني والمهني والتدريب على الأعمال التجارية لـ ٩٠٠ شاب. تقديم الدعم الفني والعملياتي لمؤسسات التمويل الأصغر (بما في ذلك دراسات السوق والتدريب والتأهيل).	الجمعية الألمانية للتعاون الدولي	تدخل جزئي ومتوسط	متناهي الصغر / صغير / متوسط	بناء القدرات
٢.	المانيا – الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية	دعم قطاع التمويل الأصغر	تبلغ قيمة المحفظة الحالية ١٦,٥ مليون يورو، ولدى بنك الائتمان لإعادة الإعمار الألماني حالياً منحتان استثماريتان وإجراء واحد للمساعدة الفنية في التنفيذ مع مشروع وحدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة التابع للصندوق الاجتماعي للتنمية (٢٠٢٠ – ٢٠٢٣). ويهدف إلى إعادة التمويل ودعم القدرات لمؤسسات التمويل الأصغر لضمان الوصول المستدام إلى الخدمات المالية للمشاريع اليمنية المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. كما أنه يدعم تنمية القدرات في قطاع التمويل الأصغر. وتشمل النتائج المخطط لها ما يلي: تلقى الصندوق الاجتماعي للتنمية أموالاً لإعادة تمويل مؤسسات التمويل الأصغر (بدون فوائد) وبمجرد سداد مؤسسات التمويل الأصغر سوف تستخدم الأموال مرة أخرى لنفس الغرض (الاستخدام المتجدد للأموال). حصلت ٦ برامج للتمويل الأصغر على بناء القدرات والقروض من الصندوق المتجدد.	بنك الائتمان لإعادة الإعمار الألماني من خلال: الصندوق الاجتماعي للتنمية – تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة	تدخل متوسط	صغير ومتوسط	الوصول إلى التمويل بناء القدرات
٣.	الاتحاد الأوروبي	تعزيز المرونة الاقتصادية في اليمن	يهدف هذا المشروع الذي تبلغ قيمته ٩,٤٩ مليون يورو (٢٠٢١ – ٢٠٢٣) إلى: تمكين المؤسسات الاقتصادية الرئيسية على المستوى المركزي من قيادة الانتعاش الاقتصادي وتهيئة الظروف لتنمية القطاع الخاص. تعزيز القدرة على الصمود وتنمية القطاع الخاص مع التركيز على خلق فرص العمل وتوظيف الشباب والنساء والنازحين داخلياً. دعم تنسيق المانحين واتساق السياسات.	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	تدخل كلي	الجميع	المساعدة الفنية لتحسين بيئة الأعمال
٤.	الاتحاد الأوروبي	دعم ريادة الأعمال الشبابية والادماج المالي	هذا المشروع الذي تبلغ قيمته ٦,١٥ مليون يورو (٢٠١٨ – ٢٠٢١) يليه مشروع جديد بقيمة ١٠ ملايين يورو (٢٠٢٣ – ٢٠٢٧) والذي يلبي احتياجات التمكين الاقتصادي في القطاعات التالية: ريادة الأعمال للشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و ٣٥ عاماً – ٤٠٪ من التمويل مخصص للنساء) مع التدريب المقدم من قبل مؤسسة ريادة. الوصول إلى التمويل الأصغر لبدء / استعادة الأعمال التجارية وخلق فرص العمل.	مؤسسة صلتك – مؤسسة قطرية تنموية دولية غير ربحية تركز على التمكين الاقتصادي للشباب. بنك الأمل للتمويل الأصغر – أول بنك للتمويل الأصغر في اليمن ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.	جزئي	متناهي الصغر	الوصول إلى التمويل
٥.	الاتحاد الأوروبي وهولندا	إعادة التفكير في اقتصاد اليمن	جمعت مبادرة المسار الثاني خبراء يمنيين من خلفيات متنوعة لتحليل التحديات الاقتصادية الرئيسية واقتراح الحلول لمعالجتها والمشاركة مع أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين لتعزيز هذه الحلول (مع التركيز على السياسات والأطر القانونية). تم الانتهاء من دورتين تمويل لهذا المشروع (٢٠١٧ – ٢٠٢١) بميزانية إجمالية قدرها ٢,٣١ مليون يورو وبدأت دورة ثالثة في عام ٢٠٢٢ .	كاربو – شركة أبحاث ألمانية تركز على بناء شراكات مع أصحاب المصلحة في أوروبا والشرق الأوسط وتعمل مع: ديبروووت – شركة استشارية تؤمن التدخلات في السياقات المحلية. مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية وهو مركز فكري مستقل يركز على الشأن اليمني والمنطقة.	جزئي / كلي	الجميع	مشاركة القطاع الخاص بيئة الأعمال التجارية
٦.	البرنامج السعودي للتنمية وإعادة الإعمار في اليمن	مشروع سبأ للتمكين الاقتصادي للمرأة اليمنية	يستهدف هذا المشروع الذي تبلغ قيمته ٢١٢,٩٤٠ دولاراً أمريكياً ومدته ١٨ شهراً رائدات الأعمال في مأرب ويوفر لهن التعليم والتدريب المهني والتدريب على ريادة الأعمال والوصول إلى التمويل من خلال المنح.	مؤسسة بنات مأرب	جزئي	متناهي الصغر	بناء القدرات الوصول إلى التمويل
٧.	البرنامج السعودي للتنمية وإعادة الإعمار في اليمن	مشروع مستقبل	هذا المشروع الذي تبلغ قيمته ٦٠٦١٠٠ دولاراً أمريكياً ومدته ٢٤ شهراً التعليم والتدريب المهني والتدريب على ريادة الأعمال والوصول إلى فرص كسب الدخل الرسمية وغير الرسمية للشباب في عدن وأبين ولحج	التعليم من أجل التوظيف في اليمن	جزئي	متناهي الصغر	بناء القدرات الوصول إلى التمويل

١١٩ تعالج التدخلات الكلية السياسات وشروط الإطار وبيئة الأعمال، وتتناول التدخلات المتوسطة الأسواق والقطاعات وكذلك المنظمات الوسيطة التي تقدم خدمات للشركات، والتدخلات الصغيرة تركز على بُعد المؤسسة.

١٢٠ تُعرّف الأطر القانونية اليمنية "متناهي الصغر" بأنه من 1-3 عمال، و "الصغير" من 4-9 عمال، والمتوسط من 10-50 عاملًا، والكبير هو ما يزيد عن 50 عاملًا.

فهم القطاع الخاص في اليمن

م	الجهة المانحة	اسم المشروع	النهج القطاعي	المنفذون / المنفذون الفرعيون	مستوى التدخل (كلي / متوسط / جزئي)[١١]	حجم المستفيد المستهدف[١٢]	نوع التدخل
٨.	الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية	برنامج الانتعاش الاقتصادي وسبل العيش. تعزيز قدرة المؤسسات الاقتصادية الرئيسية وتسهيل تدفق السلع والخدمات التجارية والإنسانية عبر الحدود والموانئ اليمنية ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة لتحسين إنتاجية الأسماك والمزارع وإقامة روابط مع الأسواق المحلية والدولية. قامت وزارة الخارجية البريطانية بتمويل مشروع مزدوج بعنوان مشروع الاستقرار الاقتصادي الثاني (سبتمبر ٢٠٢٠ إلى مارس ٢٠٢٢) بمبلغ ٣,٠٩٣,١٤٧ جنيه إسترليني. كما نفذت مؤسسة براغما مشروعاً سابقاً ممولاً من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لتحقيق الاستقرار والدعم الاقتصادي في اليمن من أكتوبر ٢٠١٧ إلى سبتمبر ٢٠٢٠.	يهدف هذا المشروع الذي تبلغ قيمته ٢٧٤٠٨٩٠٧ دولاراً أمريكياً (٢٠٢٠ – ٢٠٢٣) إلى تعزيز قدرة المؤسسات الاقتصادية الرئيسية وتسهيل تدفق المساعدات التجارية والإنسانية عبر الحدود والموانئ اليمنية ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة لتحسين إنتاجية الأسماك والمزارع وإقامة روابط مع الأسواق المحلية والدولية. كما يدعم أنشطة التمكين الاقتصادي في القطاعات التالية: تحسين الأداء الاقتصادي من خلال الإصلاح المالي الكلي بما في ذلك إعادة بناء بنك مركزي يمني قوي وإنشاء إطار للرقابة النقدية وتطوير نظام الدفع الإلكتروني وتعزيز إدارة الصرف الأجنبي. تحسين ظروف الاقتصاد الجزئي وسبل العيش من خلال زيادة دخل الأسرة وتعزيز الشركات الصغيرة والمتوسطة وتحسين أداء قطاعي الزراعة ومصايد الأسماك. تيسير التجارة من خلال تحديث الأنظمة لزيادة تدفق السلع وتطبيق أفضل الممارسات الدولية وبناء التعاون بين الجهات الفاعلة في القطاعين العام / الخاص بمزيد من الشفافية والكفاءة والحد من المخاطر والحوار. العمل مع الجهات الحكومية والقطاع الخاص لوضع أفضل الممارسات لزيادة الشفافية والقضاء على الممارسات الفاسدة.	مؤسسة براغما – منظمة هادفة للربح مقرها الولايات المتحدة تعمل في مجال استشارات التنمية الدولية	جزئي / متوسط / كلي	الجميع	بيئة الأعمال التجارية بناء القدرات الوصول إلى التمويل تطوير سلسلة القيمة
٩	الاتحاد الأوروبي / الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي (سيدا)	البرنامج المشترك لدعم سبل العيش القادرة على الصمود والأمن الغذائي في اليمن – المرحلة الثالثة من مشروع تعزيز القدرة على الصمود في المناطق الريفية في اليمن	تدعم هذه المبادرة البالغة قيمتها ٤٥,١ مليون يورو (٢٠١٩ – ٢٠٢٢) أنشطة التمكين الاقتصادي التي تستهدف الفئات المجتمعية الأكثر ضعفاً بما في ذلك النساء والشباب العاطلين عن العمل والمهمشين والنازحين والمجتمعات المضيفة المجهدة في القطاعات التالية: الغذاء / النقد مقابل الأصول. تنشيط تقديم الخدمات على نطاق صغير. خلق فرص العمل والتوظيف. تعزيز الأصول والقدرات الإنتاجية. بناء القدرات المحلية للمساهمة في اعتماد المجتمع على الذات. تعزيز التماسك بين النازحين والعائدين واللاجئين والمجتمعات المضيفة. القدرة على الاستفادة من فرص العمل (التدريب والتأهيل) ومهارات تنظيم المشاريع والتعليم والتدريب التقني والمهني.	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) برنامج الغذاء العالمي منظمة العمل الدولية العاملة مع ٢٤ من الشركاء المنفذين	جزئي	متناهي الصغر	بناء القدرات والوصول إلى التمويل
٠١٠	الاتحاد الأوروبي	البرنامج المشترك لتعزيز القدرة على الصمود في الريف اليمني	كان الهدف العام لهذه المبادرة البالغ قيمتها ٤٧,٤ مليون يورو (٢٠١٦ – ٢٠١٩) هو تعزيز المرونة والاعتماد على الذات لدى المجتمعات الريفية المتضررة من الأزمات من خلال دعم إعادة تأهيل البنية التحتية المجتمعية واستقرار سبل العيش والتعافي والتماسك الاجتماعي والحكم المحلي وتحسين الوصول إلى الطاقة المستدامة.	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية وبرنامج الأغذية العالمي مع مجموعة من الشركاء الدوليين والمحليين	جزئي	متناهي الصغر	بناء القدرات والوصول إلى التمويل
١١.	الاتحاد الأوروبي	تعزيز المرونة المؤسسية والاقتصادية في اليمن (SIERY)	يوفر هذا المشروع الذي تبلغ تكلفته ٧٤,١ مليون يورو (٢٠٢٠ – ٢٠٢٣) أنشطة التمكين الاقتصادي مع التركيز بشكل خاص على الفئات الأشد فقرا وضعفا وكذا التركيز على القطاعات التالية: سبل العيش الاقتصادية من خلال دعم القطاع الخاص بما في ذلك الخدمات الاستشارية للأعمال التجارية للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة ومؤسسات التمويل الأصغر. الحكم المحلي يدعم القدرة على الصمود والتعافي بما في ذلك التدخلات لتعزيز اعتماد المجتمع على الذات ودعم المجتمع المدني. تقديم الخدمات بما في ذلك البنية التحتية المجتمعية في التعليم والرعاية الصحية. وتشمل الأنشطة الرئيسية ما يلي: تحليل سلاسل القيمة في القطاعات الواعدة مثل البن والعسل والبستنة والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك والطاقة المتجددة. تعزيز نهج سلسلة القيمة من خلال تمكين المنتجين والقطاع الخاص ومقدمي خدمات التمويل الأصغر لتنمية المهارات ودعم رأس المال وخلق فرص العمل والتوظيف. دعم تعافي البنية التحتية للسوق وتوفير المدخلات وتحسين الوصول لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة من أجل النمو الجماعي لتوسيع نطاق الأعمال التجارية. تمكين وإشراك مقدمي خدمات التمويل الأصغر والشبكات والقطاع الخاص أو جمعيات الأعمال والمنظمين لدعم المنتجين والقطاع الخاص والسلطات المحلية للتخلص من مخاطر بيئة السوق غير المستقرة.	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والذي يعمل مع: مشروع الأشغال العامة وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة شبكة اليمن للتمويل الأصغر – منظمة غير حكومية غير ربحية تأسست من خلال مبادرة مشتركة من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق الاجتماعي للتنمية في أغسطس ٢٠١٠ باعتبارها جمعية وطنية للتمويل الأصغر في اليمن.	جزئي / متوسط	متناهي الصغر / صغير / متوسط	بناء القدرات الوصول إلى التمويل تطوير سلسلة القيمة
٢١	الحكومة اليابانية	إعادة بناء سبل العيش والقدرات للصيادين الصغار المتأثرين بالصراع في عدن وحضرموت	يهدف هذا المشروع الذي تبلغ قيمته ٣ ملايين دولار أمريكي (نوفمبر ٢٠٢١ – أبريل ٢٠٢٢) إلى تعزيز قدرة مجتمعات الصيد المستهدفة التي تعطلت سبل عيشها بشدة للتكيف مع آثار الصراع المستمر وتأثير وباء كوفيد-١٩. الأهداف: تحسين قدرة الأسر التي تعتمد على مصايد الأسماك على التعلم الذاتي للأصول الإنتاجية للاعتماد على الذات في مجتمعين من المحافظات المستهدفة عدن وحضرموت من خلال توفير التدريب أثناء العمل ومعدات الصيد للمستفيدين المستهدفين في المجتمعات الساحلية. تحسين خيارات فرص دخل النساء والشباب من خلال المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر في المجتمعات المستهدفة في عدن وحضرموت من خلال توفير دورات تدريبية على مهارات الأعمال لـ ١٠٠٠ امرأة وشباب ومنح الأعمال الصغيرة إلى ٥٠٠ أسرة في قطاع مصايد الأسماك.	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالشراكة مع مؤسسة تنمية القيادات الشابة	جزئي	متناهي الصغر	بناء القدرات الوصول إلى التمويل

فهم القطاع الخاص في اليمن

م	الجهة المانحة	اسم المشروع	النهج القطاعي	المنفذون / المنفذون الفرعيون	مستوى التدخل (كلي / متوسط / جزئي)[١١]	حجم المستفيد المستهدف[١٢]	نوع التدخل
٣١.	الحكومة اليابانية	القيادة النسائية والتمكين والوصول والحماية	كان هذا المشروع الذي تبلغ قيمته ١,٥ مليون دولار أمريكي (أغسطس ٢٠٢٠ – مارس ٢٠٢١) مبادرة محلية في إطار البرنامج العالمي الرائد لهيئة الأمم المتحدة للمرأة الذي يوفر خدمات سبل العيش والحماية للنساء في ست محافظات. تضمنت البرمجة دعم أماكن المأوى المؤقتة والتدريب على المهارات والنقد مقابل العمل ودعم سبل العيش.	هيئة الأمم المتحدة للمرأة مؤسسة تنمية القيادات الشابة مركز سما المعروف أيضا باسم جمعية الأسرة السعيدة ومقرها في المكلا حضرموت.	جزئي	متناهي الصغر	بناء القدرات الوصول إلى التمويل
٤١	البرنامج السعودي للتنمية وإعادة الإعمار في اليمن	ورشة حرفة للخياطة والصناعات اليدوية	استهدف هذا المشروع الذي تبلغ قيمته ٦١,٩٢٨ دولاراً أمريكياً (يناير ٢٠٢١ – يناير ٢٠٢٢) النساء الفقيرات والمهمشات والمطلقات والأرامل في سقطرى. وقد وفر البرنامج مكان لورشة عمل (منشأة مستأجرة) ومجهزة بآلات الخياطة وأدوات ومعدات الأشغال اليدوية. وقد استهدف المشروع ١٠٢ امرأة.	جمعية المرأة السقطرية للتنمية	جزئي	متناهي الصغر	بناء القدرات الوصول إلى التمويل
٥١	البرنامج السعودي للتنمية وإعادة الإعمار في اليمن	دعم سبل عيش المجتمعات المتضررة	يهدف المشروع الذي تبلغ قيمته ٤,٤٤ مليون دولار أمريكي (مارس ٢٠٢١ – مارس ٢٠٢٢) إلى دعم المزارعين ومربي الماشية والصيادين من خلال بناء القدرات ودعم الأصول لتحسين سبل	SMEPS	جزئي	متناهي الصغر	Capacity building Access to finance
٦١	البنك الإسلامي للتنمية تحت اشراف مبادرة We – Fi	برنامج برافا (مساعدة مرونة الأعمال التجارية للمؤسسات ذات القيمة المضافة)	يهدف هذا المشروع الذي تبلغ قيمته ٨,٨ مليون دولار أمريكي (٢٠١٨ – ٢٠٢٣) الممول من مبادرة We – Fi من خلال البنك الإسلامي للتنمية إلى زيادة فرص نمو الأعمال لرائدات الأعمال في اليمن من خلال تعزيز الاستثمار وتوفير التدريب على بناء القدرات: بناء القدرات والمرونة في الأعمال التجارية للشركات الصغيرة والمتوسطة المملوكة للنساء في السياقات الهشة وعالية المخاطر. توفير إنعاش الأعمال والدعم المالي لرائدات الأعمال. بناء مرونة سلاسل القيمة في الدولة. إنشاء منصة BRAVE IT لتحسين التفاعل مع رواد الأعمال.	توجه المنح الصغيرة والمتوسطة إلى المستفيدين من خلال بنك الكريمي وبنك التضامن الإسلامي الدولي وبنك سبأ الإسلامي	جزئي	متناهي الصغر	بناء القدرات الوصول إلى التمويل
٧١	المملكة العربية السعودية	وديعة في البنك المركزي اليمني	وديعة بقيمة ٢ مليار دولار أمريكي للبنك المركزي اليمني مخصصة لتغطية احتياجات العملات الأجنبية لاستيراد السلع الأساسية (٢٠١٨ – ٢٠٢٢).	البنك المركزي اليمني	كلي	متوسط / كبير	الوصول إلى العملات الأجنبية / الاستقرار النقدي
٨١	مؤسسة التمويل الدولية / بنك تنمية ريادة الأعمال الهولندي	خط ائتمان لمجموعة هائل سعيد أنعم	تتضمن حزمة التمويل قرضاً يصل إلى ٥٥ مليون دولار أمريكي من مؤسسة التمويل الدولية وقرضاً مشتركاً من بنك تنمية ريادة الأعمال الهولندي يصل إلى ٢٠ مليون دولار أمريكي. تتضمن حزمة التمويل ضماناً للخسارة الأولى يصل إلى ٥٠ في المائة من نافذة القطاع الخاص التابعة لمؤسسة التنمية الدولية. يتم توفير تمويل الدين لمجموعة هائل سعيد أنعم لعملياتها في اليمن. وسيتم استخدام التمويل كرأس مال لست شركات أغذية تعمل في قطاعات الألبان والدقيق والسكر.	مؤسسة التمويل الدولية / بنك تنمية ريادة الأعمال الهولندي / مجموعة شركات هائل سعيد أنعم	جزئي	كبير	الوصول إلى التمويل
٩١	البنك الدولي / وزارة الخارجية البريطانية	كتلة القطاع الخاص في اليمن	تم إنشاء كتلة القطاع الخاص اليمني وإطلاقها في ٢٨ يناير ٢٠١٩ بتمويل من البنك الدولي وتمويل لاحق من وزارة الخارجية البريطانية. تتكون الكتلة من ممثلين عن كيانات القطاع الخاص الرئيسية بما في ذلك غرف التجارة من جميع المحافظات وجمعيات إدارة الأعمال الرئيسية. وتهدف كتلة القطاع الخاص اليمني إلى مواءمة وتنسيق جهود القطاع الخاص في اليمن في الجهود الإنسانية والإنمائية وإعادة الإعمار المستمرة لإعطائه صوتاً في صنع القرار الاقتصادي. وقد تم تصميمها كمنصة تربط القطاع الخاص بالحكومة والوكالات الوطنية والدولية والأمم المتحدة لإنشاء شراكات إستراتيجية قوية في جهود الطوارئ وبناء السلام وتحقيق الاستقرار.	وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة	كلي	الجميع	مشاركة القطاع الخاص بيئة الأعمال التجارية

هائل سعيد أنعم وشركاه

HAYEL SAEED ANAM & CO.